محمود محارب

سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها



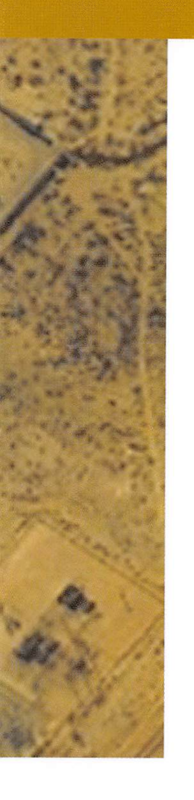
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

هذا الكتاب

يعالـج سياسـة الغموض النـووي الإسـرائيلي، وجـذور هذه السياسـة والعوامـل الداخلية والخارجية التي سـاهمت في بلورتهـا، وكذلك تأثير الولايات المتحدة فيها من خلال متابعة الاتصالات والمفاوضات بينها وبين إسـرائيل، والجدل بين الخبراء الإسرائيليين ووجهات نظرهم. ويدرس أيضًا عملية صنع قـرارات الأمن القومي الإسـرائيلي ومدى تأثير المؤسسـة العسكرية الإسرائيلية فيها.

يكشف الكتاب عن طبيعة العلاقات بين المستويين السياسي والعسكري في إسـرائيل، ويدرس العوامل التي زادت من تأثير المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وموقع سياسة الغموض النووي في هذا كله ومدى تأثيرها.






السعر: ٦ دولارات
ISBN 978-9953-0-2681-7
9 789953 026817

سياسة إسرائيل النووية
وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها

سياسة إسرائيل النووية
وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها

محمود محارب



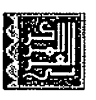
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
محارب، محمود
سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها/ محمود محارب.
١٥٦ ص؛ ٢٢ سم.
يشتمل على ببليوغرافية (ص. ١٣٥- ١٤١) وفهرس عام.
ISBN 978-9953-0-2681-7
١. إسرائيل - سياسة عسكرية. ٢. الأسلحة النووية - إسرائيل. ٣. الأمن القومي - إسرائيل. ٤. الردع العسكري - إسرائيل.
أ. العنوان.
355.03355694

العنوان بالإنكليزية
Israel's Nuclear Policy and It's National Security Decision-Making Process
by Mahmoud Muhareb

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
شارع رقم: ٨٢٦ ـ منطقة ٦٦
المنطقة الدبلوماسية ـ الدفنة، ص. ب: ١٠٢٧٧ ـ الدوحة ـ قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ـ ٠٠٩٧٤ فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ـ ٠٠٩٧٤

جادة الجنرال فؤاد شهاب ـ شارع سليم تقلا ـ بناية الصيفي ١٧٤
ص. ب: ٤٩٦٥-١١ ـ رياض الصلح ـ بيروت ٢١٨٠ ١١٠٧ ـ لبنان
هاتف: ٨ ـ ٩٩١٨٣٧ ١ ـ ٠٠٩٦١ فاكس: ٩٩١٨٣٩ ١-٠٠٩٦١
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، نيسان/ أبريل ٢٠١٣

المحتويات

الدراسة الثانية

عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها

تصدير

يضم هذا الكتاب الذي يصدره «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» دراستين تعالجان مسألتين في غاية الأهمية بالنسبة إلى الأمن القومي الإسرائيلي. تعالج الدراسة الأولى سياسة الغموض النووي الإسرائيلية التي تبلورت في ستينيات القرن الماضي، وما زالت إسرائيل تتبناها حتى اليوم، ولا سيما منذ حيازتها الأسلحة النووية في أواخر ستينيات القرن الماضي. تقف هذه الدراسة على جذور سياسة الغموض النووي الإسرائيلية وعلى العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في بلورتها. وتدرس في هذا السياق تأثير الولايات المتحدة في سياسة الغموض النووي الإسرائيلية من خلال متابعة تطور الاتصالات والمفاوضات بين إسرائيل والولايات المتحدة في شأن المشروع النووي الإسرائيلي والتفاهمات التي جرت بين الدولتين في الستينيات وتُوجت باتفاق غولدا مئير - نيكسون في عام ١٩٦٩ في شأن حيازة إسرائيل السلاح النووي. وتتابع الدراسة الجدل والنقاش الذي دار بين الباحثين والخبراء الإسرائيليين في شأن سياسة الغموض النووي الإسرائيلية منذ ثمانينيات القرن الماضي، وتعرض وتحلل وجهات نظر أنصار سياسة الغموض النووي الإسرائيلية ومواقفهم من ناحية، ووجهات نظر دعاة سياسة الردع النووي العلنية الإسرائيلية

من ناحية أخرى. كما تعرض الدراسة أهداف سياسة إسرائيل النووية وتحللها وتقف على تمسكها باحتكار السلاح النووي في المنطقة وعلى استعداداتها الفعلية للضربة الثانية النووية.

أما الدراسة الثانية فتبحث في عملية صنع قرارات الأمن القومي الإسرائيلي ومدى تأثير المؤسسة العسكرية الإسرائيلية فيها، وتقف على طبيعة العلاقات بين المستويين السياسي والعسكري في إسرائيل وتسبر غور العوامل التي زادت من تأثير المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في العقود الماضية في عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل.

محمود محارب

شباط/ فبراير ٢٠١٣

الدراسة الأولى

سياسة الغموض النووي الإسرائيلية
الخلفية والأسباب والأهداف

مقدمة

بدأ دافيد بن غوريون، مؤسس دولة إسرائيل وواضع الفرضيات الأساسية لنظرية أمنها، التفكير في حيازة السلاح النووي في عام ١٩٤٨. وارتبط سعي إسرائيل إلى الحصول على السلاح النووي منذ تأسيسها بفرضيات نظرية الأمن الإسرائيلي التي رسمها بن غوريون وبلورها، وباستراتيجيته التي دأبت على الحفاظ على جميع مكتسبات إسرائيل التي حققتها في حرب عام ١٩٤٨، وبخاصة الإقليمية والديمغرافية من ناحية، وبتحيّن الفرص أو السعي إلى خلقها، من أجل توسيع حدود إسرائيل، من ناحية أخرى. رفضت إسرائيل، بقيادة بن غوريون، رفضًا قاطعًا الانسحاب من أي شبر من المناطق الفلسطينية التي احتلتها وتوسّعت فيها خلال حرب عام ١٩٤٨،مع أنها تابعة للدولة العربية الفلسطينية بحسب قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٩. ورفضت أيضًا بالدرجة نفسها والحدّة نفسها عودة اللاجئين العرب الفلسطينيين، جميعهم أو جزء منهم، بعد أن طردتهم من ديارهم خلال الحرب. وفي سياق هذا الرفض الإسرائيلي، وضع بن غوريون أهم أسس نظرية الأمن الإسرائيلي وفرضياتها؛ وهي أن من غير الممكن التوصل إلى اتفاق سلام مع

الدول العربية بحسب الشروط الإسرائيلية، وأن «حالة الحرب» ستستمر بين إسرائيل والدول العربية فترة طويلة. وعلى الرغم من أن الدول العربية كلها المجاورة لفلسطين، وكانت متصارعة ومتناحرة عشية حرب عام ١٩٤٨ وفي أثنائها وبعدها، سارعت، الواحدة تلو الأخرى، إلى توقيع اتفاق هدنة دائمة مع إسرائيل في عام ١٩٤٩، إلا أنها لم تشترط استعادة أي من الحقوق العربية الفلسطينية. ولبث بن غوريون يسخر من حدود الهدنة بين إسرائيل والدول العربية، متحيّنًا الفرص المواتية وساعيًا إلى توفيرها، من أجل توسيع حدود إسرائيل في الجهات كلها.

كان بن غوريون إذا تحدث عن الدفاع عن الوجود في تلك الفترة وفي الفترات اللاحقة، يعني في حقيقة الأمر الدفاع عن التوسّع خارج حدود «الوجود» الذي ليست له حدود نهائية؛ إذ كان بن غوريون في سباق مع الزمن من أجل تعزيز قوة إسرائيل في المجالات كلها، وفي مقدمتها الحصول على السلاح النووي للحفاظ على ما اكتسبته إسرائيل في حرب عام ١٩٤٨ أولًا، والإفساح في المجال لإمكان توسّعها في المستقبل ثانيًا، قبل أن ينهض العرب ويوحّدوا أنفسهم ويحشدوا طاقاتهم الكثيرة الكامنة فيهم، من حيث العدد والموارد والمساحات الشاسعة، ويتصدوا لإسرائيل ويمنعوها من التوسع، وربما يلحقوا بها الهزيمة. فحتى في أثناء ذروة انتصارات إسرائيل العسكرية ضد الدول العربية في حرب عام ١٩٤٨، اعتقد بن غوريون أن الانتصارات تلك لا تعود إلى قوة الجيش الإسرائيلي الخارقة بل تعود أساسًا إلى ضعف العرب الناجم عن تفكّك دولهم واحتدام الصراعات الداخلية فيها، وازدياد الصراعات بين الدول العربية. وفي هذا السياق قال بن غوريون في لقاء له مع قادة وحدات

الجيش الإسرائيلي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨: «هل ستكون هناك نهاية للحرب حتى إذا انتهت الحرب الآن؟ ألن يحدث خرق لوقف إطلاق النار؟ وإذا ما تم التوقيع على سلام فهل هناك حرب لم يكن قبلها سلام؟ ينبغي رؤية ليس القرارات والأوراق وحدها، وإنما الواقع التاريخي أيضاً. [رؤية] ما هو واقعنا. الشعوب العربية هُزمت على أيدينا. هل تنسى ذلك بسرعة؟ ٧٠٠ ألف شخص هزموا ٣٠ مليونًا. هل ينسون هذه الإهانة؟ ينبغي الافتراض أن لديهم شعورًا باحترام الذات [. . .] هل يوجد ضمان أنهم لن يشاؤوا الانتقام منا؟ علينا الإقرار بالحقيقة: انتصرنا لا لأن جيشنا يقوم بالعجائب، وإنما لأن الجيش العربي متعفن. هل إن استمرار هذا العفن حتمي؟ أليس من الممكن أن يظهر مصطفى كمال عربي؟»[١].

كان بن غوريون يدرك أن مقاومة العرب لإسرائيل وتصديهم لها في حالة نهوضهم ينبعان أساسًا لا من مجرد «الإهانة» التي لحقت بهم، وإنما من قيام إسرائيل بطرد الشعب العربي الفلسطيني من وطنه، وتأسيس وجودها على أنقاضه، وتعنّتها في رفض الاعتراف بأي حق من حقوقه، وسعيها المستمر للتفوّق على الدول العربية جميعًا من أجل فرض شروطها على هذه الدول. وبقيت ذهنية بن غوريون أسيرة الخشية من الوحدة العربية، ومن إمكان ظهور قائد عربي ينجح في توحيد العرب ويعمل على استعادة حقوق الشعب العربي الفلسطيني التي تتنكر إسرائيل لها كلية. ففي ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، عبّر بن غوريون عن خشيته هذه، فكتب في يومياته: «طوال الوقت وأنا أخشى أن يقوم قائد عربي ليقود العرب

(١) دافيد بن غوريون، يوميات الحرب (تل أبيب: وزارة الدفاع، ١٩٨٢)، الجزء الثالث، ص ٨٥٣.

في هذه الطريق. إنهم يتجاهلون المعوقات الداخلية والخارجية والزمن المطلوب لوحدة العرب. يا ويلنا ويا ويلنا إذا لم نعرف استغلال هذا الزمن لنكبر ونتحصن ونحتل مكانة في العالم. . .»[٢].

أولًا: بدايات المشروع النووي الإسرائيلي والتعاون مع فرنسا

بدأ دافيد بن غوريون في عام ١٩٤٨ يخطو الخطوات الأولى في السعي نحو الحصول على السلاح النووي؛ إذ اهتم خلال الحرب في تلك المرحلة المبكرة بتجنيد خبراء ذرّة يهود من مختلف الدول في العالم. وأقام في العام نفسه في داخل الجيش الإسرائيلي «وحدة سلاح العلم غ» (حيل مداع غيمل)، غايتها التخصص بإقامة بنية تحتية للطاقة النووية[٣]. وفي هذا السياق، أرسلت إسرائيل في الأعوام الأولى لتأسيسها مجموعات كبيرة من الطلاب، من خريجي الجامعة العبرية في القدس والمعاهد الإسرائيلية الأخرى، إلى أوروبا وأميركا لدراسة الموضوعات ذات الصلة بالذرّة وبالسلاح النووي[٤].

كانت تطلّعات القائمين على المشروع النووي الإسرائيلي وآمالهم وأحلامهم في تلك الفترة تراهن على أن في إمكان

---

(٢) بن غوريون، ص ٩٦٤.

(٣) أفنير كوهين، التابو الأخير: سر الوضع النووي الإسرائيلي وماذا ينبغي العمل به (هاطابو هأحرون: سود همتساف هاجرعيني شل يسرائيل فماه تسريخ لعسوت إتو) (أور يهودا: كنيرت وزموراه بيتان ودفير، ٢٠٠٥)، ص ٧٤.

(٤) شلومو أهرونسون، سلاح نووي في الشرق الأوسط (نيشك جرعيني بمزراحها تيخون) (القدس: أكدمون، ١٩٩٤)، ج ١، ص ٢٥. انظر أيضًا: أفنير كوهين، إسرائيل والقنبلة (يسرائيل فهبتستساه) (تل أبيب: شوكن، ٢٠٠٠)، ص ٤٥ – ٦٣.

إسرائيل تنفيذ المشروع النووي بمفردها. ولكن سرعان ما تبيّن لهم أنه لا يمكن تحقيق المشروع النووي من دون التعاون مع دولة متقدمة تساعد إسرائيل في إقامة مفاعل نووي. ومن أجل تحقيق هذا الغرض، وجّهت إسرائيل في أواسط الخمسينيات أنظارها إلى فرنسا التي كانت أقامت علاقات أمنية مهمة معها، وشرعت في تزويد إسرائيل بالأسلحة التقليدية الخفيفة منذ عام ١٩٥٣، ثم استمرت في عام ١٩٥٤ والأعوام اللاحقة في تزويد إسرائيل بأنواع متقدمة من الأسلحة الثقيلة، بما في ذلك الدبابات والطائرات. وعشية العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦، وافقت فرنسا في المحادثات التي كانت تجريها قيادتها وقيادة إسرائيل في بلدة سيفر بالقرب من باريس، على تزويد إسرائيل بمفاعل نووي وباليورانيوم[٥]. وفي أعقاب العدوان الثلاثي، بلورت فرنسا وإسرائيل مسألة تعاونهما في الشأن النووي، ووقّعتا اتفاقيتين للتعاون النووي، الأولى في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦، والأخرى في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٧، والتزمت فرنسا في هاتين الاتفاقيتين تزويد إسرائيل بمفاعل نووي ومساعدتها في بنائه، كما التزمت تزويد إسرائيل باليورانيوم علاوة على تقديمها مساعدات علمية وتقنية أخرى مهمة وضرورية للمشروع النووي الإسرائيلي[٦]. وقام المئات من الخبراء والمهندسين الفرنسيين

---

(٥) زكي شلوم، بين ديمونة وواشنطن: الصراع على تطوير الخيار النووي الإسرائيلي ١٩٦٠ - ١٩٦٨ (تل أبيب: معهد بن غوريون لأبحاث إسرائيل والصهيونية وتراث بن غوريون، ومركز يافه للأبحاث الاستراتيجية، ٢٠٠٤)، ص ٣٣.

(٦) شلوم، بين ديمونة وواشنطن. للاستزادة في شأن دور فرنسا في بناء المشروع النووي الإسرائيلي، انظر الفصل الثالث من كتاب: Seymour M. Hersh, *The Samson Option* (New York: Vintage Books, 1993).

وكذلك كوهين، ص ٨٤ - ٨.

مع نظرائهم الإسرائيليين، في الفترة ١٩٥٧-١٩٦٣، ببناء مجمّع نووي كبير يتألف من عدد من المنشآت، من ضمنها المفاعل النووي وثلاث منشآت أخرى تنتج مواد نووية للخيار النووي العسكري، منها منشأة لفصل البلوتونيوم، بينما تقوم المنشآت الأخرى بتقديم الخدمات إلى هذه المنشآت الأربع. وأخذ المفاعل النووي في مجمّع ديمونة يعمل منذ عام ١٩٦٤ بقوة ٧٢ ميغاواط[٧]. وأدخلت إسرائيل في منتصف السبعينيات تحسينات على منشآتها النووية في ديمونة وعلى المفاعل النووي في هذا المجمّع، فأصبح المفاعل يعمل بقوة ١٥٠ ميغاواط[٨].

ثانيًا: السرّية وجذور سياسة الغموض النووي الإسرائيلية

قام رئيس الحكومة الإسرائيلية بن غوريون، منذ بداية تفكيره في المشروع النووي الإسرائيلي وحتى إلى ما بعد إكمال بناء المفاعل النووي في ديمونة في نهاية عام ١٩٦٣، بإحاطة هذا المشروع بسد منيع من السرّية التامة والغموض المحكم. انسحبت هذه السرّية التامة والتكتم الكامل على المشروع النووي الإسرائيلي والغموض المحكم تجاه أهدافه، مع السرّية التي اتّسمت بها عملية صنع قرارات الأمن القومي الإسرائيلي بشكل عام؛ تلك السرّية المغروسة عميقًا ليس في صفوف متّخذي

(٧) Hersh, p. 119

(٨) انظر أيضًا: Frank Barnaby, *The Invisible Bomb:The Nuclear Arms Race in the Middle East* (London: I. B. Tauris and Co. Ltd, 1989), pp. 25 - 45.

قرارات الأمن القومي فحسب، وإنما في قيم المجتمع الإسرائيلي أيضًا وثقافته تجاه كل ما يتعلّق بالأمن القومي، والمحصّنة بعقوبات قانونية صارمة ضد كل من يخالف هذه السرّية[٩]. إضافة إلى ذلك، وعلاوة على طبيعة عمل بن غوريون في عملية صنع القرارات الخاصة بالأمن القومي والمتميزة بالانفراد في اتّخاذ هذه القرارات المهمة خارج المؤسسات الرسمية والاكتفاء بعرض هذه القرارات على المؤسسات الرسمية للموافقة عليها عند الضرورة، حرص على السرّية الكاملة والغموض التام في شأن المشروع النووي الإسرائيلي كي يمضي به قُدُمًا ويستكمله ويوصله إلى الغايات التي أرادها له، من دون إثارة معارضة داخلية إسرائيلية أو دولية خارجية، وبخاصة من جانب الإدارة الأميركية.

بلغت شدة الحرص على الالتزام المفرط بالسرّية من ناحية والغموض من ناحية أخرى، إلى درجة أن بن غوريون والمجموعة القليلة القائمة على المشروع النووي الإسرائيلي عملا على عدم كتابة أهداف المشروع النووي على أوراق، وعدم تدوين مبررات المشروع وسياسة إسرائيل النووية في وثائق. وأكد شمعون بيرس، «مهندس» المشروع النووي الإسرائيلي الذي رأس عملية بناء المفاعل النووي في ديمونة، أن سياسة الغموض تجاه كل ما يتعلق بالمشروع النووي كانت في صميم المشروع نفسه. وأضاف أن بن غوريون لم يشأ أن يطرح أو يشرح رؤيته النووية لأن ذلك كان يعني

---

(٩) للمزيد عن عملية صنع القرارات في شأن الأمن القومي في إسرائيل ودور بن غوريون فيها، انظر: محمود محارب، الدراسة الثانية من هذا الكتاب.

«ذكر أهداف محددة في وقت مبكر جدًا وبسرعة تفوق ما ينبغي». وظلت هذه الأهداف طوال فترة حكم بن غوريون غامضة وغير محدّدة[10]. وانسجامًا مع سياستي السرّية والغموض، لم يُكتب أهم القرارات المتّخذة في بدايات المشروع النووي، وصيغت القرارات في المرات التي كانت تُكتب فيها، بعبارات عامّة وغامضة ومن دون شرح. ووصلت درجة الحذر التي فرضها بن غوريون وفريقه الصغير الذي قاد هذا المشروع ليس إلى الإحجام عن كتابة القرارات في شأن المشروع النووي فحسب، وإنما عدم نطق بعض الكلمات أيضًا، حتى في الاجتماعات المغلقة والسرّية للغاية التي قد يُستشف منها شيء ما عن أهداف المشروع[11]. ومكّنت هذه السرّية المحْكمة إسرائيل من المضي في مشروعها النووي ما يربو على ثلاثة أعوام من دون إثارة معارضة داخلية أو خارجية، ومن دون أن يعلم العالم شيئًا عن المشروع النووي الإسرائيلي.

ثالثًا: تمويل المشروع النووي سرًا

شكّلت تكاليف المشروع النووي الإسرائيلي الباهظة ومصادر تمويله مشكلة أساسية وحادّة لكل من بن غوريون وبيرس؛ إذ كان الرجلان يدركان أن إسرائيل، التي لم يكن عدد سكانها يزيد على مليوني نسمة، لا يمكنها أن تتحمل التكاليف الضخمة لهذا المشروع، بخاصة أن ميزانية الأمن كانت في تلك الفترة تنوء تحت الأعباء الكبيرة والملحّة لمتطلبات تسلّح الجيش الإسرائيلي بالأسلحة

---

(١٠) كوهين، التابو الأخير، ص ١٤٨.

(١١) كوهين، التابو الأخير.

التقليدية. ففي تلك الفترة، كان بن غوريون، رئيس الحكومة ووزير الدفاع الإسرائيلي، في سباق مع الزمن في تحديث قوات الجيش الإسرائيلي الجوية والبرية والبحرية وتسليحها لمواجهة التحديات الناجمة عن الوحدة بين مصر وسورية في عام ١٩٥٨. فقد اشترت إسرائيل من فرنسا ٣٠ طائرة من نوع «سوبر مستير» في الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٠، و٢٨ طائرة قاذفة خفيفة، ووقّعت أيضًا صفقة شراء ٧٢ طائرة فرنسية من نوع «ميراج». وإلى جانب ذلك، اشترت إسرائيل من بريطانيا في تلك الفترة مئات عدة من الدبابات الحديثة من نوع «سنتوريون»، وفي الوقت نفسه عززت قوة أسطولها البحري بشرائها غواصاتها الأولى. وفوق ذلك قامت إسرائيل في تلك الفترة ببناء قاعدة جوية عسكرية حديثة في النقب، وقواعد عسكرية عدة لقواتها البرية[١٢]. لذلك، ومن أجل المضي في المشروع النووي بسرّية تامة ومن دون إثارة معارضة داخلية في شأن أعباء وتكاليف المشروع النووي الضخمة، لم يطرح بن غوريون المشروع النووي الإسرائيلي وتكاليفه وميزانيته على الحكومة ولا حتى على قيادة الجيش، وقرر إدارة ميزانية المشروع بسرّية مطلقة وخارج ميزانية الدولة الرسمية، وإقامة صندوق خاص لهذا الغرض، والاعتماد أساسًا على تبرعات أغنياء يهود العالم[١٣].

نظّم بن غوريون وبيرس حملات تبرعات لتغطية تكاليف المشروع النووي الإسرائيلي، حيث قاما، وبخاصة بيرس، بجمع

---

(١٢) كوهين، إسرائيل والقنبلة، ص ٩٧.

(١٣) عاموس شيبريس، يسرائيل جليلي، حارس الأساس ومرجع الخط (يسرائيل جليلي: شومير همساد فنوطيه هكاف) (القدس: ياد طبنكين، ٢٠١٠)، ص ١٥٨. انظر ايضًا: كوهين، إسرائيل والقنبلة، ص ٩٧ - ١٠٢.

الأموال من أغنياء اليهود في العالم. وفي هذا السياق شكل بيرس في عام ١٩٦٠ مجموعة تضم أغنياء اليهود في العالم المتبرعين للمشروع النووي الإسرائيلي أطلق عليها «لجنة الثلاثين» التي ضمت البارون إدموند دي روتشيلد من باريس، وأفراهام فاينبيرغ من نيويورك ذا العلاقات القوية بالإدارة الأميركية وصاحب حملات تبرع في صفوف أغنياء يهود أميركا للحزب الديمقراطي الأميركي. كلف بيرس «لجنة الثلاثين» بجمع التبرعات سرًا لمصلحة ما كان يُطلق عليه «السلاح المميز»[١٤]. واستجابت هذه اللجنة لطلب بيرس، وجمعت أموالًا الكثيرة للمشروع النووي الإسرائيلي. وقدّرت مصادر الاستخبارات الأميركية أن إسرائيل كانت تحصل في كل عام من تلك الفترة على مئات ملايين الدولارات من يهود الولايات المتحدة على شكل تبرعات للمشروع النووي. وأكد بيرس أن تمويل الغالبية العظمى من تكاليف المشروع كان من أغنياء اليهود في العالم «الذين فهموا أهمية الموضوع». وأضاف: «لقد أحضرت كبار الأغنياء اليهود إلى ديمونة، وحدثتهم عمّا سيكون هناك»، لحضّهم على التبرع بسخاء للمشروع النووي الإسرائيلي[١٥].

رابعًا: بدايات معرفة أميركا مجمّع ديمونة

اكتشفت طائرات التجسس «يو ٢» الأميركية ذات القدرة على التحليق على ارتفاعات عالية، أعمال الحفر والبناء وشق

---

(١٤) Hersh, pp. 66 – 67.

(١٥) Hersh, *Samson*.

الطرقات بالقرب من ديمونة في عام ١٩٥٨. وفي ذلك العام والأعوام اللاحقة تابعت طائرات من الطراز نفسه تصوير مباني مجمع ديمونة النووي ومنشآته. وعلمت إدارة أيزنهاور بمشروع إسرائيل النووي في ديمونة في عام ١٩٥٩ ولكنها لم تقم بفعل شيء في ذلك العام[١٦]. وفي بداية عام ١٩٦٠، بدأت الإدارة الأميركية تبدي اهتمامًا أكبر بالمجمع النووي الإسرائيلي المقام بالقرب من ديمونة؛ ففي شباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٦٠، طلبت الإدارة الأميركية من إسرائيل رسميًا تقديم توضيحات في شأن المنشآت المقامة في مجمع ديمونة. وادّعت إسرائيل في ردّها على الطلب الأميركي أن هذه المنشآت هي مصانع نسيج[١٧]. ويبدو أن الإدارة الأميركية لم تضع حينئذ المعلومات التي كانت تَرِدُها عن المنشآت النووية في قمة اهتماماتها؛ فعندما اجتمع بن غوريون إلى الرئيس الأميركي أيزنهاور في ١٠ آذار/ مارس ١٩٦٠، لم يتم التطرق إلى الموضوع النووي. ومن اللافت أن بن غوريون شدّد في ذلك الاجتماع على المخاطر الشديدة التي تهدد «وجود إسرائيل»، إذ ادّعى أن هدف الرئيس جمال عبد الناصر هو إزالة إسرائيل من الوجود وإبادة سكانها اليهود، تمامًا كما فعل هتلر، وطلب أسلحة أميركية متطورة.

يعقّب زكي شلوم، مؤلف كتاب بين ديمونة وواشنطن، وكان قد بحث بعمق طبيعة العلاقات الإسرائيلية - الأميركية في الستينيات في ضوء سعي إسرائيل إلى تطوير مشروعها النووي، بقوله إن من

---

(١٦) كوهين، إسرائيل والقنبلة، ص ١١٨ - ١٢١.

(١٧) شلوم، ص ٤٢.

الصعب عدم الأخذ في الحسبان الانطباع عن أن تشديد بن غوريون على الخطر الذي يتربص بوجود إسرائيل وربطه بالهولوكوست، وبطلب السلاح المتطور من أميركا (كان من الواضح في حينه أن طلبه لن يُقبَل) كان يهدف أساسًا إلى منح إسرائيل «نقاط أحقية» في نظر الإدارة الأميركية عندما يتم كشف النقاب عن المشروع النووي الإسرائيلي؛ إذ «لم يكن في الإمكان إيجاد ادعاء آخر أقوى من إبراز الخطر على وجود إسرائيل، المصحوب بالتذكير بالهولوكوست»، لتبرير المشروع النووي الإسرائيلي[١٨].

جدّدت الإدارة الأميركية في آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ١٩٦٠ طلبها من إسرائيل رسميًا تقديم توضيحات في شأن مجمّع المنشآت الذي كان يقام بالقرب من ديمونة. اختلفت إجابة إسرائيل هذه المرة عن إجابتها السابقة في هذا الشأن، وادعت أن هذه المنشآت هي منشآت علمية أقيمت لإجراء أبحاث في علم الفلزات[١٩]. ويظهر من المداولات التي جرت في اجتماع مجلس الأمن القومي الأميركي في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠، أن الإدارة الأميركية كانت تدرك جيدًا في تلك الفترة أن إسرائيل لا تقول الحقيقة، وأنها تخدعها في بشأن تلك المنشآت المقامة بالقرب من ديمونة وفي شأن المشروع النووي الإسرائيلي وأهدافه؛ إذ قدّم ألن دالاس، المدير العام لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA) الأميركية، في ذلك الاجتماع تقريرًا ذكر فيه أن إسرائيل تبني مجمّعًا نوويًا بالقرب من ديمونة

---

(١٨) شلوم، ص ٤٣.

(١٩) شلوم، ص ٤٤.

بمساعدة فرنسية، وأن هذا المجمّع يشمل مفاعلًا نوويًا قادرًا على إنتاج بلوتونيوم للاستعمال العسكري. وأشار دالاس إلى أن إسرائيل تعتزم الادعاء أن هذا المجمّع سيكون جزءًا من الجامعة الإسرائيلية التي يجري بناؤها في النقب، وأنه معدٌّ لأغراض سلمية، ولكن يعتقد خبراء وكالة الاستخبارات المركزية وخبراء لجنة الطاقة النووية الأميركية أن هذا المجمّع ليس معدًا لأغراض سلمية. وأعرب دالاس في هذا الاجتماع عن اعتقاده أن سلطات الاتحاد السوفياتي والدول العربية ستقدّر أن هدف إسرائيل من هذا المشروع هو الحصول على «خيار نووي»[٢٠]. وفي اليوم التالي (٩ كانون الأول/ديسمبر) لاجتماع مجلس الأمن القومي الأميركي، اجتمع كريستيان هرتر، سكرتير الدولة للشؤون الخارجية، إلى سفير إسرائيل في واشنطن أفراهام هرمان، وعبّر له عن قلق الولايات المتحدة الشديد في شأن المشروع النووي الإسرائيلي والمنشآت النووية المقامة بالقرب من ديمونة، واحتج على إخفاء إسرائيل هذا المشروع عن أميركا، وفنّد الادعاءات الإسرائيلية في شأن مجمع المنشآت المقام بالقرب من ديمونة. وعرض هرتر، بهدف عدم ترك مجال للشك، على السفير الإسرائيلي صورًا لمجمّع المنشآت المقامة بالقرب من ديمونة، بما فيها صور للمفاعل النووي[٢١]. وعلى هذه الخلفية في تطورات الموقف الأميركي من المشروع النووي الإسرائيلي، كشف عدد كبير من الصحف المهمة الأميركية والعالمية، في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، وبشكل درامي،

(٢٠) شلوم، ص ٤٤ - ٤٥.

(٢١) شلوم، ص ٤٥.

النقاب عن المجمع النووي الإسرائيلي المقام في ديمونة[٢٢]. وقد دفعت هذه الأخبار، والضجة التي تلتها في شأن المشروع النووي الإسرائيلي في عواصم العالم، بن غوريون إلى الإدلاء بتصريح قصير من على منبر الكنيست في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠، ذكر فيه، أول مرة، أن إسرائيل تبني في النقب مفاعلًا نوويًا بقوة ٢٤ ميغاواط، بيد أنه ادّعى أن هذا المفاعل «مفاعل بحثي من أجل خدمة حاجات الصناعة والزراعة والطب والعلم»، وأنه مخصص كليًا لأهداف سلمية[٢٣].

أدرك معظم من كان يتابع موضوع المشروع النووي في ديمونة، أكان في إسرائيل أم خارجها أن بن غوريون كذب في تصريحه في الكنيست، وأن مفاعل ديمونة مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأمن القومي الإسرائيلي، وغير مخصص لأهداف سلمية. فإسرائيل كانت قد بدأت في عام ١٩٥٨ بناء مفاعل نووي صغير بالقرب من وادي سوريق، بمساعدة أميركية لأغراض البحث العلمي، ولم تكن بحاجة إلى بناء مفاعل نووي باهظ التكاليف وبطاقة ٢٤ ميغاواط. كما ادعى بن غوريون، ليتبيّن لاحقًا أن طاقته كانت في حقيقة الأمر ٧٢ ميغاواط، وفي منطقة صحراوية جرداء بعيدة عن المياه لإجراء أبحاث علمية. وبدا واضحًا منذ اللحظات الأولى أن التبرير الذي قدمه بن غوريون لبنائه المفاعل النووي كان من دون منطق اقتصادي أو علمي. وعلى الرغم من

---

(٢٢) نشرت صحيفة نيويورك تايمز في ١٩/ ١٢/ ١٩٦٠ في صفحتها الأولى أن إسرائيل تبني مفاعلًا نوويًا لإنتاج البلوتونيوم بمساعدة فرنسية، للمزيد انظر: Hersh, pp. 71– 74.

(٢٣) محاضر الكنيست الرابعة، الجلسة ١٩٨، في ٢١/ ١٢/ ١٩٦٠، ص ٥٤٥.

ذلك، لم يجرؤ أحد من أعضاء الكنيست على طرح أسئلة عما قاله بن غوريون، إذ كان من الواضح لهم أن هذا الموضوع حساس للغاية وتلزمه السرّية التامة.

خامسًا: معارضة إسرائيلية ضعيفة ومكبّلة

استمرت السرّية المطلقة تلف المشروع النووي الإسرائيلي بعد إعلان بن غوريون في الكنيست إنشاء المفاعل النووي في ديمونة، فمنعت السلطات الإسرائيلية القلة الضئيلة من الإسرائيليين التي كانت تعارض هذا التوجه وتنتقده وتسعى إلى إثارة نقاش في شأنه، من طرح هذا الموضوع في الحيّز العام. وسرعان ما تبيّن لتلك الفئة القليلة أن محاولة الكتابة عن المشروع النووي ومحاولة طرحه للنقاش لم تكونا تعنيان الخروج على الإجماع القومي والاجتماعي وعلى أهم وأقدس «تابو» في نظر المجتمع الإسرائيلي فحسب، وإنما تبيّن أيضًا أن التطرّق إلى «الموضوع الحساس» يُمنع بممارسة الرقابة العسكرية التي كانت في تلك الفترة تتمتع بقوة وسطوة وبصلاحيات واسعة للغاية، لم يكن أحد يجرؤ على الخروج على قراراتها. وتمّ في تلك الفترة تحديد المبادئ الأساسية الصارمة لسياسة الرقابة العسكرية الإسرائيلية تجاه المشروع النووي الإسرائيلي، وهو ما ساهم في الحفاظ على سياسة الغموض تجاه المشروع باعتبارها سياسة دولة. ومنعت الرقابة العسكرية الإسرائيلية، وما زالت تمنع، نشر أي شيء عن المشروع النووي الإسرائيلي العسكري يستند إلى أي مصدر إسرائيلي مهما يكن نوعه، ومنعت ذكر أو نشر أي حقيقة أو

معلومة تقر بحقائق تتعلّق بهذا المشروع من دون إسنادها إلى مصادر أجنبية خارج إسرائيل[٢٤].

حاولت مجموعة قليلة من الإسرائيليين، مثل الصحافي وعضو حزب مباي الحاكم حينئذ، أليعيزر ليفنه، والمفكر يشعياهو لايفوفيتش، التطرق إلى المشروع النووي الإسرائيلي وإثارة حوار في شأنه في الحيّز العام الإسرائيلي من خلال تأسيسها في أواخر عام ١٩٦١ ما سمّي «اللجنة الإسرائيلية لنزع السلاح النووي في الشرق الأوسط». ولكن سرعان ما تبيّن لهذه المجموعة القليلة أنه من دون سماح الرقابة العسكرية الإسرائيلية بنشر معلومات وحقائق عن المشروع النووي الإسرائيلي، فإن من الصعب البحث في هذا الموضوع وطرحه على الرأي العام وإدارة نقاش في شأنه. عارضت هذه اللجنة توجّه إسرائيل نحو «الخيار النووي»، ودعت إلى إبقاء الشرق الأوسط خاليًا من السلاح النووي[٢٥]. واعتقدت اللجنة بعد استقالة بن غوريون من رئاسة الحكومة في عام ١٩٦٣

---

(٢٤) للمزيد عن القيود التي فرضتها وتفرضها الرقابة العسكرية في إسرائيل، انظر دراسة هيلل نوسك وبحيئيل ليمور، «الرقابة العسكرية في إسرائيل»، في كتاب: هيلل نوسك، محرر، إسرائيل في بداية القرن الحادي والعشرين (تل أبيب: كلية الإدارة، ٢٠٠٢)، ص ٦٥ - ٩٦. وكذلك انظر دراسة موشيه نجبي، «سقوط وصعود الرقابة في مواضيع الأمن في إسرائيل،» في: أودي لبل، محرر، أمن وإعلام: ديناميكية العلاقات (بئر السبع: معهد بن غوريون لبحث إسرائيل، ٢٠٠٥)، ص ١٨٣ - ١٩٩.

(٢٥) مقدمة الكتاب الذي نشرته هذه اللجنة في: عاموس نتان، محرر، إسرائيل والعرب: تسلّح نووي أو نزع سلاح نووي (تل أبيب: عميكام، ١٩٦٣). شمل هذا الكتاب ١٢ مقالة، عالجت مسألة التسلّح النووي بشكل عام ومسألة إبقاء الشرق الأوسط خاليًا من السلاح النووي. ولعل هذا الكتاب، الذي صدر بعد صعوبات وعراقيل جمة من الرقابة العسكرية وبعد استقالة بن غوريون، كان أبرز نشاطات هذه اللجنة.

أن «تغيرًا حدث في مركز الثقل في مشكلة التسلّح النووي ونزع السلاح النووي في منطقتنا في الشهور الأخيرة»، وأن «هناك شكًا في هل هناك فئات جدية في إسرائيل لا تزال تفكر في الاستمرار في الجهد من أجل استكمال «الخيار النووي» في الظروف الدولية الجديدة»، إذ لا «يقع على كاهل رئيس الحكومة ووزير الدفاع الجديد ليفي إشكول، الالتزام نفسه بالقرارات الماضية الحاسمة والمخطئة، كما كانت عليه الحال بالنسبة إلى بن غوريون وبيرس»(٢٦).

كان تقويم اللجنة لموقف إشكول بخصوص المشروع النووي الإسرائيلي بعيدًا جدًا عن الواقع، ولم يكن لتفاؤلها الحذر في شأن سياسته النووية ما يستند إليه. ففي حقيقة الأمر، لم يكن إشكول إطلاقًا ضد الاستمرار في تطوير المشروع النووي الإسرائيلي وإيصاله إلى نهاياته. علاوة على ذلك، كان يعتقد، ربما بسبب شغله منصب وزير المالية أكثر من عقد من الزمن، أن الخيار النووي الإسرائيلي يقود إلى تقليص نفقات إسرائيل في مجال الأسلحة التقليدية. في أي حال، حقق إشكول في فترة حكمه(٢٧) التي امتدت من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٦٩ هدفين أساسيين

---

(٢٦) نتان، ص ٧.

(٢٧) شَغَل ليفي إشكول منصبي رئيس الحكومة ووزير الدفاع منذ عام ١٩٦٣ وحتى عشية حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، حيث أُرغم على الاستقالة من منصب وزير الدفاع بضغط من المؤسسة العسكرية والرأي العام في إسرائيل لمصلحة موشيه ديان. احتفظ إشكول، بصفته رئيسًا للحكومة، بالمسؤولية المباشرة عن الملف النووي حتى وفاته المفاجئة في شباط/ فبراير ١٩٦٩، إذ كان قد نقل لجنة الطاقة النووية في ربيع عام ١٩٦٦ من وزارة الدفاع إلى مكتب رئيس الحكومة، وعيّن نفسه رئيسًا لهذه اللجنة وزاد من صلاحياتها. للمزيد انظر: سيمور هيرش، خيار شمشون، الفصل العاشر.

مهمّين في ما يخص المشروع النووي الإسرائيلي: أولهما، تعزيز العلاقات الثنائية بين إسرائيل والولايات المتحدة في شأن المشروع النووي الإسرائيلي، ووضع اللبنات الأساسية الأولى للتفاهمات بين هاتين الدولتين في شأن هذا المشروع، وطوّر من خلال هذه التفاهمات مع الإدارة الأميركية سياسة الغموض النووي الإسرائيلية التي مهدت الطريق إلى تطويره من دون معارضة أميركية جدية. ثانيهما، وصول المشروع النووي الإسرائيلي في عهد إشكول إلى الغاية التي أقيم من أجلها، وأخذ ينتج ما أدخل الشرق الأوسط في مرحلة جديدة وخطِرة ما زالت نتائجها تتفاعل حتى يومنا هذا.

سادسًا: تبلوُر سياسة الغموض النووي الإسرائيلية بالتفاوض مع أميركا

خلال عقد الستينيات، تبلورت سياسة الغموض النووي الإسرائيلية وتأثرت، هي وتطور المشروع النووي الإسرائيلي برمّته، بالمفاوضات التي أجراها ثلاثة من رؤساء الحكومات الإسرائيلية وهم بن غوريون وإشكول ومئير، مع ثلاثة من الرؤساء الأميركيين وهم جون كنيدي وليندن جونسون وريتشارد نيكسون.

في بداية عام ١٩٦١ سعى بن غوريون إلى عقد اجتماع عاجل مع الرئيس الأميركي كنيدي من أجل التوصل إلى تفاهمات مع الإدارة الأميركية في شأن مشروع ديمونة النووي. اعتقد بن غوريون أن مرور الوقت من دون التوصل إلى حد أدنى من التفاهمات مع الإدارة الأميركية لا يخدم إسرائيل، بخاصة أن المعلومات عن مشروع ديمونة النووي تستمر في الوصول إلى

الإدارة الأميركية وتحمل معها تفاصيل كثيرة ومثيرة عنه. وفي سياق السعي إلى ترتيب الاجتماع بين بن غوريون وكنيدي، طلبت الإدارة الأميركية من إسرائيل السماح لعالِمين نوويين أميركيين بزيارة مفاعل ديمونة. سافر ذانك العالمان إلى إسرائيل في مهمة استمرت أيام ١٨ - ٢٢ أيار/يونيو ١٩٦١، وزارا المفاعل ومكثا فيه ست ساعات فقط. وعلى الرغم من أنهما لم يدخلا جميع المنشآت في مجمع ديمونة النووي، ولم يتفقدا الأمكنة المهمة والحساسة في المفاعل النووي، فإنهما قدّما تقريرًا تضمّن ما يدل على تساهل شديد تجاه إسرائيل، إذ ذكرا فيه عدم وجود أي دلائل تشير إلى أن في المفاعل النووي عمليات تهدف إلى تطوير قدرة نووية إسرائيلية، وأن المفاعل معدٌّ فعلًا لأغراض سلمية. ولكن عندما سئلا لدى تقديمهما تقريرهما إلى السلطات الأميركية عن إمكان صنع سلاح نووي في المفاعل، أقرّا بأن في إمكان إسرائيل تطوير القدرة على إنتاج سلاح نووي صغير من هذا المفاعل[٢٨]. ويعقّب زكي شلوم على هذا التقرير وعلى كيفية تعامل الإدارة الأميركية معه بتأكيده أن هذا الأمر يطرح علامات استفهام واستغراب كثيرة، لأن من الواضح أن المسألة لا تتعلق بحجم السلاح النووي الذي في قدرة إسرائيل تطويره، إذ مهما بلغ هذا الحجم من الصغر، فإن له تأثيرات ونتائج استراتيجية في غاية الأهمية. ويتساءل زكي شلوم في ضوء ذلك: «إذا كان العالِمان اللذان زارا المفاعل يعتقدان، حتى من الناحية النظرية فقط، أن إسرائيل تمتلك إمكانية إنتاج «سلاح نووي صغير الحجم»، فلماذا اقترحا إجراء الزيارة التالية بعد مرور عام كامل على هذه الزيارة

(٢٨) شلوم، ص ٦٢.

الأولى؟ ألم يكونوا متنبهين إلى إمكانية خلق وقائع جديدة في مشروع ديمونة لا يمكن التراجع عنها بعد مضي عام؟». ويضيف زكي شلوم: «إن السؤال الأهم هو لماذا لم يشعل ذلك ضوءًا أحمر لدى الإدارة الأميركية؟»[٢٩].

يبدو أن الرئيس الأميركي كنيدي قرر التعامل مع بن غوريون في اجتماع ضمّهما في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٦١، بمرونة ونعومة، وعدم الاختلاف علنًا معه في شأن مشروع ديمونة في هذه المرحلة، بل كان الاجتماع مريحًا للغاية بالنسبة إلى بن غوريون، مع أن المشروع احتل الجزء الأهم من الاجتماع، الذي قال كنيدي في بدايته إن تقرير العالِمين الأميركيين «مفيد» و«جيد»، وطلب من بن غوريون أن يشرح له طبيعة المشروع النووي وأهدافه في مجمّع ديمونة. وكان بن غوريون ينتظر هذا السؤال، فأعد نفسه له جيدًا، وقدم شرحًا مطوّلًا للأهمية الكبيرة لإيجاد مصادر للطاقة بالنسبة إلى إسرائيل التي من شأنها أن تجد حلًا لمشكلة مركزية في إسرائيل متمثلة في النقص بالمياه، والطريق الوحيدة لحل هذه المشكلة تكمن في تحلية مياه البحر. ومن أجل تحقيق هذا الغرض، يتوجب إيجاد مصادر طاقة رخيصة، وهو ما يحققه مشروع ديمونة النووي.

إلى جانب تبرير مشروع ديمونة النووي بأنه ذو «طابع علمي - بحثي - صناعي»، شدد بن غوريون على قلق إسرائيل الأمني في ضوء ازدياد قوة العالم العربي، وبخاصة تعاظم قوة مصر. وبناء على ذلك، أوضح أن هدف إسرائيل في هذه المرحلة هو تخصيص المشروع لأغراض سلمية، ولكنه أوضح أيضًا أن إسرائيل ربما

---

(٢٩) شلوم، بين ديمونة وواشنطن.

ستقوم بعد ثلاثة أو أربعة أعوام بتطوير المشروع النووي ليكون قادرًا على فصل البلوتونيوم الضروري للطاقة النووية، ولكن ليس ثمة قصد لتطوير قدرة لإنتاج الأسلحة الآن. وكانت هذه إشارة واضحة من بن غوريون إلى أنه لا يلتزم ألّا تسعى إسرائيل في المستقبل إلى تغيير هدف المفاعل النووي في ديمونة إلى حاجات أمنية. وأولى كنيدي، في ردّه على ما قاله بن غوريون، أهمية لضرورة الشفافية في شأن النشاطات التي تجري في المفاعل النووي، موضحًا له ذلك باستعانته بمثال من عالم النساء قائلًا إنه ينبغي للمرأة ألّا تكون شريفة فحسب، وإنما ينبغي لها أيضًا أن تبدو شريفة. ويبدو أن كنيدي كان معنيًا في هذه المرحلة بالحصول من بن غوريون على التزام بأن إسرائيل لن تسعى في المستقبل المنظور إلى تطوير خيار نووي عسكري، وكذلك الحصول على موافقته على زيارة علماء أميركيين مفاعل ديمونة سنويًا[٣٠]، ليس وقف المشروع الإسرائيلي النووي الذي كان من الواضح لكنيدي أنه يحمل بين ثناياه توجّهًا إسرائيليًا نوويًا عسكريًا.

بعد عام ونيف من اجتماع بن غوريون وكنيدي، ساهمت مجموعة من العوامل في تغيير سياسة إدارة كنيدي تجاه المشروع النووي الإسرائيلي من التساهل والمرونة إلى سياسة الحسم والشدّة. فقد ازدادت المعلومات[٣١] المتنوعة والمثيرة التي وردت إلى الإدارة الأميركية التي تشير إلى أن مشروع ديمونة النووي

(٣٠) شلوم، ص ٢٦ - ٦٦. للمزيد عن هذا اللقاء بين بن غوريون وجون كنيدي، انظر: Hersh, pp. 101 - 103.

(٣١) من تلك المعلومات مثلًا شراء إسرائيل عشرة أطنان من اليورانيوم من جنوب أفريقيا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢، علاوة على ما كانت تحصل عليه من فرنسا وفق الاتفاقية المعقودة بينهما في عام ١٩٥٧.

يسير نحو تطوير قدرة نووية عسكرية، وأن إسرائيل تبذل أقصى جهودها لإخفاء ذلك عن الإدارة الأميركية، هذا بخلاف ما التزمه بن غوريون للرئيس كنيدي في اجتماعهما في عام ١٩٦١، تجاه مسألتين اعتبرهما كنيدي مهمتين، وهما «الشفافية» وعدم تطوير القدرة النووية الإسرائيلية العسكرية في المستقبل المنظور. لكن إسرائيل استمرت في إحاطة مجمّع ديمونة النووي بجدار من السرّية، واتّبعت سياسة بعيدة جدًا عن «الشفافية» تجاه الإدارة الأميركية، واعتمدت أسلوب التسويف بخصوص زيارة علماء أميركيين لمفاعل ديمونة النووي. وعندما سمحت إسرائيل، بعد كثير من المماطلة، لعالِمين أميركيين بزيارة المفاعل، في أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، فإنها لم تسمح لهما بالمكوث أكثر من ٤٠ دقيقة فقط، ومنعتهما من زيارة أي منشأة أخرى في المجمّع[٣٢].

في بداية عام ١٩٦٣، غيّر الرئيس كنيدي سياسته تجاه مشروع إسرائيل النووي، وأخذ يصعّد من ضغط الإدارة الأميركية على إسرائيل في هذا الشأن. وفي النصف الأول من عام ١٩٦٣، وصل ضغط الإدارة الأميركية على إسرائيل إلى أوجه. وفي سياق هذا الضغط، أصدر الرئيس كنيدي تعليماته إلى مستشار الأمن القومي ماك جورج باندي باتخاذ كل وسيلة ممكنة، وبأسرع وقت ممكن، من أجل تحسين الحصول على المعلومات عن نشاط إسرائيل النووي، وكذلك إجراء تقويم لوزن المشروع النووي الإسرائيلي

(٣٢) كشف تقرير سرّي من السفارة الأميركية في تل أبيب أُرسل إلى الإدارة الأميركية في كانون الثاني/يناير ١٩٦٣ أن إسرائيل تقوم بتطوير مشروعها النووي في ديمونة لامتلاك المعرفة والقدرة اللتين تمكّنانها في المستقبل من استعمال ذلك في المجالين الاقتصادي والعسكري. وتوقّع هذا التقرير أن يكون في مقدور إسرائيل إجراء تجربة نووية عسكرية خلال ستة إلى ثمانية أعوام. للمزيد، انظر: شلوم، ص ٧١ – ٧٢.

وأهميته في نظر صنّاع القرار في إسرائيل. وطلب الرئيس في الوقت نفسه من وزارة الخارجية الأميركية إعداد خطط لوقف مشروع ديمونة النووي(٣٣).

أدرك الرئيس كنيدي في هذه المرحلة أن بن غوريون يماطل ويسوِّف من أجل كسب الوقت والمضي في مشروع ديمونة النووي، ومن أجل وضع أميركا والعالم تحت الأمر الواقع. لذلك، كثف كنيدي ضغطه على بن غوريون من أجل تحقيق هدفين أساسيين: الأول، انتزاع التزام إسرائيلي منه بأن مشروع ديمونة النووي معدٌّ لأغراض سلمية فحسب. والثاني، فتح مجمّع ديمونة النووي بكل منشآته المختلفة أمام الرقابة الأميركية الفاعلة. ونتيجة لهذه الضغوط، التزم بن غوريون في رسالة إلى الرئيس كنيدي في ٢٧ أيار/مايو ١٩٦٣، أن المفاعل النووي في ديمونة معدٌّ لأغراض سلمية فحسب، بيد أن بن غوريون ماطل في شأن إخضاع المجمّع للرقابة الأميركية الفاعلة. ونتيجة لإصرار كنيدي إخضاع المفاعل للرقابة الصارمة بأسرع وقت، ومن دون تأجيل، واستمرار بن غوريون في المراوغة، وصل التوتر والخلاف بينهما درجة اعتقد فيه بن غوريون والنخبة السياسية - الأمنية الإسرائيلية، التي كانت على اطّلاع على ما يدور بين القيادتين الأميركية والإسرائيلية، أن الرئيس جون كنيدي يعمل على وضع حد للمشروع النووي الإسرائيلي في ديمونة.

في ١٥ حزيران/يونيو ١٩٦٣، أرسل الرئيس كنيدي إلى بن غوريون رسالة شديدة اللهجة تناولت بشكل أساسي موضوع

---

(٣٣) شلوم، ص ٧٣ - ٧٤.

إخضاع مجمّع ديمونة النووي للرقابة الأميركية الفاعلة بأسرع وقت ممكن. وقد طلب من بن غوريون تحديد موعد لزيارة علماء أميركيين المجمّع في صيف ذلك العام وبأسرع وقت ممكن، والسماح لهم بزيارة جميع المنشآت ومراقبتها والمكوث فيها وقتًا كافيًا للقيام بمهمتهم، وأن تكون زيارتهم للمجمّع دورية. وحذّر كنيدي من تعرّض التزام الولايات المتحدة تجاه إسرائيل وتأييدها لها لأضرار كبيرة إذا كان هناك اعتقاد بأن الولايات المتحدة لا تستطيع الحصول على معلومات موثوق بها في شأن موضوع مهم للغاية بالنسبة إلى السلام، مثل جهد إسرائيل في المجال النووي. واختتم كنيدي رسالته بتهديد قال فيه إنه إذا رفضت إسرائيل الاستجابة لمطالبه، فإن ذلك سيُلحق الأذى بمستقبل إسرائيل ورفاهيتها[٣٤].

وصلت رسالة كنيدي إلى السفير الأميركي في تل أبيب يوم الأحد الموافق ١٦ حزيران/يونيو ١٩٦٣، وقبل أن يتوجه السفير لإيصال الرسالة إلى بن غوريون، علم أن الأخير يعتزم تقديم استقالته من رئاسة الحكومة في ذلك اليوم، وبالتالي أحجم السفير عن تسليم الرسالة إلى بن غوريون[٣٥].

بعد أن حل إشكول محل بن غوريون وألّف الحكومة الإسرائيلية، محتفظًا لنفسه أيضًا بوزارة الدفاع، أرسل الرئيس كنيدي في ٥ تموز/يوليو ١٩٦٣ إليه الرسالة التي سبق أن وجّهها إلى بن غوريون[٣٦]. ويتبيّن من المراسلات والاتصالات التي

---

(٣٤) شلوم، ص ١٠٥ – ١٠٨.

(٣٥) شلوم، بين ديمونة وواشنطن.

(٣٦) شلوم، بين ديمونة وواشنطن.

جرت بين إشكول والرئيس كنيدي أن الأول لم يكن أقل من سلفه تمسّكًا بمشروع ديمونة النووي، ولا أقل منه تعنّتًا منه في شأن زيارة العلماء الأميركيين لمجمع ديمونة، ولكنه كان أكثر منه دبلوماسية وأقل صدامية؛ ففي الوقت الذي كرر فيه إشكول في هذه المراسلات والاتصالات التي دارت بينه وبين الرئيس كنيدي ما كان قد ادعاه بن غوريون في مراسلاته الأخيرة مع الرئيس الأميركي، من أن المفاعل النووي في ديمونة معدٌّ لأغراض سلمية، فإنه رفض الطلب الذي ما برح الرئيس كنيدي يصر بقوة عليه، وهو أن يقوم علماء أميركيون فورًا بزيارة مجمّع ديمونة النووي في ذلك الصيف، واقترح أن تتم هذه الزيارة في نهاية عام ١٩٦٣.

كان من الواضح للإدارة الأميركية في تموز/ يوليو ١٩٦٣ أن مجمّع ديمونة النووي يسير نحو امتلاك القدرة على إنتاج سلاح نووي[٣٧]، وأنه سيتم تشغيل مفاعل ديمونة النووي في نهاية عام ١٩٦٣ أو في بداية عام ١٩٦٤. وعلى الرغم من ذلك، لم يتمكن الرئيس كنيدي من تحقيق مطلب إخضاع المجمّع الإسرائيلي للمراقبة الأميركية ولم يستطع تحديد موعد لزيارة العلماء

(٣٧) يظهر من محضر اجتماع داخلي للإدارة الأميركية شارك فيه الرئيس جون كنيدي ومدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية جون ماكون، الذي شغل منصب رئيس لجنة الطاقة النووية الأميركية قبل تعيينه رئيسًا للوكالة، أن المعلومات المثبتة التي كانت في حيازة الإدارة الأميركية في تلك الفترة أكدت أن في وسع إسرائيل أن تنتج سلاحًا نوويًا بعد عام من تشغيل المفاعل النووي في مجمّع ديمونة. فقد ذكر ماكون الآتي: «About One Year after Dimona Goes Critical Israel will be Able to Make a Nuclear Device. Thereafter they can build up Two or Three a Year. Our Estimate is that Dimona will Go Critical Late in 1963 or Early 1964».

للمزيد، انظر: زكي، ص ١١٧ - ١٢٠.

الأميركيين في صيف عام ١٩٦٣ كما ألح في طلب ذلك كل من بن غوريون وإشكول.

في هذه المرحلة الحساسة للغاية من تطوّر مشروع إسرائيل النووي واقتراب موعد تشغيل المفاعل النووي في مجمّع ديمونة، وتعثّر المفاوضات بين الرئيس كنيدي ورئيس الحكومة الإسرائيلية إشكول بسبب مماطلة الأخير في تحديد موعد لزيارة العلماء الأميركيين مجمّع ديمونة، اغتيل الرئيس جون كنيدي في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣، فتنفست النخبة الإسرائيلية السياسية والأمنية الصعداء لحدوث هذه «المعجزة» في أنسب الأوقات بالنسبة إلى إسرائيل؛ إذ زال عن مسرح الأحداث رئيس أميركي كانت تخشى إسرائيل ليس من سعيه الدؤوب في عام ١٩٦٣ إلى مراقبة مشروعها النووي فحسب، وإنما من ضغطه الشديد عليها لتجميد المشروع وربما إلغائه أيضًا. وممّا زاد النخب الإسرائيلية ارتياحًا أن نائب كنيدي، أي ليندن جونسون، الذي حل مكانه في رئاسة الولايات المتحدة، كان معروفًا بتأييده الشديد لإسرائيل وبتعاطفه معها وبارتباطه القوي باللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة.

سابعًا: مذكرة التفاهم بين إشكول وجونسون

أتاحت المرحلة الانتقالية وفترة تكيّف الرئيس جونسون مع منصبه الجديد والزمن اللازم ليتعرّف إلى الملف النووي الإسرائيلي، فسحة مهمّة من الوقت مكنت رئيس الحكومة إشكول من السير في مشروع ديمونة النووي من ناحية وإعادة ترتيب أوراقه مع الرئيس الجديد من ناحية أخرى. وقد تبادل الرئيسان الرسائل

والاتصالات قبل أن يوجّه جونسون إلى إشكول أول دعوة رسمية أميركية لرئيس حكومة إسرائيل لزيارة واشنطن.

اتّسمت رسائل جونسون هذه ومواقفه تجاه المشروع النووي الإسرائيلي بالمرونة والتفهّم، واختلفت اختلافًا كبيرًا عن رسائل الرئيس كنيدي ومواقفه في هذا الشأن. وقد أبدى في اجتماعه الأول مع إشكول في واشنطن، في ١ حزيران/يونيو ١٩٦٣، مرونة في شأن المشروع النووي الإسرائيلي، ولم يمارس على ضيفه أي ضغط في ما يتعلق بالمشروع. استمرت المفاوضات بين الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية في شأن المشروع ومسألة إخضاع مجمّع ديمونة النووي للرقابة الأميركية، وتمكين علماء أميركيين من زيارته ومراقبة ما يدور فيه بشكل دوري. تمسك إشكول في هذه المفاوضات بمواقف إسرائيل، وأوضح أن أقصى ما يمكنه أن يلتزم به هو أن إسرائيل لن تكون الدولة الأولى التي تُدخل السلاح النووي إلى المنطقة. وفي ١٠ آذار/مارس ١٩٦٥، وقّعت إسرائيل والولايات المتحدة مذكّرة تفاهم، والتزمتا الحفاظ عليها بسرّية تامة. تناولت المذكرة العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والتزامات الولايات المتحدة الأمنية تجاه إسرائيل، غير أن أهم ما جاء فيها هو صيغة التفاهم في شأن مشروع إسرائيل النووي. وقد التزمت إسرائيل في مذكرة التفاهم هذه بأنها لن تكون الدولة البادئة بإدخال سلاح نووي إلى المنطقة[٣٨]. كانت هذه الصيغة مريحة لإسرائيل وأقصى ما كان يمكنها أن تتطلّع إليه

(٣٨) جاء النص الأصلي بهذا الأمر كالتالي: The Government of Israel has Reaffirmed that Israel will not be the First to Introduce Nuclear Weapons into the Arab – Israeli Area.

انظر أيضًا: زكي، ص ١٩٠ – ١٩١.

في تلك المرحلة، ولا سيما أن إسرائيل أرفقتها برسالة إلى الإدارة الأميركية اتسمت بالعموميات غير الملزمة في شأن مشروعها النووي. فقد سمحت هذه الصيغة لإسرائيل بالاستمرار في تطوير مشروعها النووي في الوقت الذي رفضت فيه إخضاع مجمّع ديمونه النووي للرقابة الأميركية أو للرقابة الدولية، وظلت تسمح لعلماء أميركيين بزيارة المجمّع بين فترة وأخرى، ولكن من دون أن تفسح لهم الحرية الكاملة في المكوث في مختلف منشآت المجّمع وقتًا كافيًا للقيام بعملهم، ومن دون أن تسمح لهم بزيارة جميع المواقع في المجمّع.

ثامنًا: التفاهم بين غولدا مئير ونيكسون

بعد استكمال بناء مجمّع ديمونة النووي، لم يعُد السؤال الذي عالجته القيادة الإسرائيلية في منتصف ستينيات القرن الماضي هل ستنتج إسرائيل السلاح النووي، وإنما متى ستقوم بذلك. ارتبط هذا السؤال ارتباطًا وثيقًا بالمفاوضات التي كان رئيس الحكومة الإسرائيلية إشكول يجريها مع الإدارة الأميركية وبالتفاهمات السرية التي كانت تتم بين قيادة البلدين. وقد درج إشكول في عام ١٩٦٥ على التأكيد للمقربين منه أن هناك ثلاثة إمكانات في شأن وضع إسرائيل النووي حينئذ: الأول، «قنبلة نووية في المخزن» جاهزة للاستعمال؛ الثانية، أن تكون مكوّنات القنبلة النووية معدّة وجاهزة للتركيب؛ الثالثة، الاستمرار في تطوير المشروع النووي في مجال البحث تمهيدًا لأي قرار مستقبلي. ويبدو أن المفاوضات التي أجراها إشكول مع الرئيس جونسون أفضت إلى تأجيل قرار إسرائيل صناعة السلاح النووي لقاء قيام الولايات المتحدة بتزويد

إسرائيل بأسلحة أميركية تقليدية هجومية حديثة. وفي هذا السياق، زُوّدت إسرائيل بـ ٤٨ طائرة «سكاي هوك» أميركية يمكنها حمل قنابل نووية[٣٩].

عند تلبّد المنطقة بغيوم الحرب عشية حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، ركّبت إسرائيل قنبلتين نوويتين بدائيتين لاستعمالها ملاذًا أخيرًا في حال تعرّضت إسرائيل لهزيمة عسكرية في تلك الحرب[٤٠]. وبعد انتصارها في الحرب وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وما رافق ذلك من تلاشي الخطر المزعوم على وجود إسرائيل، باشرت في بداية عام ١٩٦٨ تشغيل مجمّع ديمونة بطاقته القصوى لصنع السلاح النووي، وبدأت في ذلك العام صنع ٤ - ٥ قنابل نووية[٤١].

في العشرين من كانون الثاني/يناير ١٩٦٩، انتُخب نيكسون رئيسًا للولايات المتحدة خلفًا للرئيس جونسون، وعُيّن هنري كيسنجر مستشارًا للأمن القومي. وبعد ذلك بشهرين، حلّت مئير مكان إشكول في منصب رئاسة الحكومة. وفي أواسط العام نفسه، قدّم كيسنجر، الذي كان يتمتّع بنفوذ واسع، مذكرات عدة مهمّة إلى الرئيس نيكسون، بلور فيها موقف الولايات المتحدة من مسألة حيازة إسرائيل للسلاح النووي، التي وافق الرئيس نيكسون عليها.

---

(٣٩) انظر: Hersh, p. 139.

انظر أيضًا: سمحا فلابان، «نزع الشرق الأوسط من السلاح النووي - الحل الوحيد،» في: أفنير كوهين، الإنسانية في ظل الذرّة (انوشوت بتسيل هأتوم) (تل أبيب: الكيبوتس الموحد، ١٩٨٧)، ص ١٩٧.

(٤٠) كوهين، الإنسانية، ص ١٥٤.

(٤١) Hersh, p. 179.

وكان سبق لكيسنجر أن أبدى دعمه لحيازة إسرائيل السلاح النووي قبل تولّيه منصب مستشار الأمن القومي، حين كان يزور إسرائيل ويلقي محاضرات في كلية الأمن القومي العسكرية الإسرائيلية. وكان موقفه المؤيد والمشجع حينئذ معروفًا للنخبة الأمنية- السياسية الإسرائيلية، كما عبّر عن ذلك كثير من الإسرائيليين في أكثر من مناسبة[٤٢].

أشار كيسنجر في إحدى مذكراته للرئيس إلى أنه في أثناء المفاوضات بين إسرائيل وإدارة جونسون، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨، في شأن بيع طائرات «فانتوم» إلى إسرائيل، أكد سفير إسرائيل في واشنطن يتسحاق رابين التزام إسرائيل بأنها لن تكون الدولة الأولى التي تُدخل السلاح النووي إلى الشرق الأوسط. وأضاف أن المشروع النووي الإسرائيلي تجاوز، وفق المعلومات الموجودة لدى الإدارة الأميركية، هذا الالتزام لذلك على الولايات المتحدة أن تقرر ما إذا كانت تريد إلغاء صفقة «الفانتوم» أو المضي بها وفق شروط معيّنة، على الرغم من أن إسرائيل نقضت التزامها[٤٣].

في حقيقة الأمر كان القرار الأميركي المطلوب اتخاذه أوسع من صفقة «الفانتوم» وأهم كثيرًا؛ إذ كان مطلوبًا من الإدارة الأميركية أن تبتّ سياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل النووية، وهذا بالضبط ما بلورته مذكرة كيسنجر للرئيس نيكسون؛ إذ حاجج

---

(٤٢) Hersh, p. 177.

(٤٣) Avner Cohen, *Worst Kept Secret: Israel Bargain with the Bomb.* (New York: Columbia University Press, 2010), pp. 13-19.

كيسنجر في مذكرته بأن الولايات المتحدة لا تستطيع إرغام إسرائيل على تجميد مشروعها النووي، كما أنها لا تستطيع إجبارها على تفكيك قنابلها النووية. وبناء على ذلك، اقترح كيسنجر أن تستند سياسة الولايات المتحدة تجاه هذه المسألة إلى التمييز بين امتلاك إسرائيل السلاح النووي علانية وامتلاكه سرًا. وأشار إلى أن امتلاك إسرائيل سلاحًا نوويًا يزيد في الأخطار في الشرق الأوسط، بيد أنه قال إن خطورة علنية امتلاك إسرائيل للسلاح تكاد تساوي خطورة امتلاكها له. لذلك، وبما أنه لا يمكن للولايات المتحدة تجريد إسرائيل من سلاحها النووي أو تجميد مشروعها النووي، ينبغي أن تكون سياسة الولايات المتحدة تجاه هذه المسألة الحفاظ على سرّية امتلاك إسرائيل لهذا السلاح. وهذا التمييز الذي جاء به كيسنجر بين الامتلاك العلني للسلاح النووي والامتلاك السري له شكل الأرضية الصلبة للتفاهم التاريخي الذي جرى بين الرئيس نيكسون ورئيسة الحكومة الإسرائيلية مئير[٤٤].

اجتمعت غولدا مئير إلى الرئيس نيكسون في البيت الأبيض في ٢٥ - ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩، واحتل المشروع النووي الإسرائيلي جانبًا مهمًا من مداولاتهما. أوضحت مئير خلال الاجتماع عوامل تطوير إسرائيل لمشروعها النووي، وقالت إن إسرائيل تمتلك السلاح النووي، وعرضت أسباب رفض إسرائيل توقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT). وقد تمخض الاجتماع عن تفاهم سرّي شفوي في غاية الأهمية، إذ التزم الرئيس نيكسون وقف الضغط على إسرائيل لحضها على توقيع معاهدة الحظر، وكذلك وقف زيارات الرقابة التي كان يقوم بها العلماء

---

(٤٤) Cohen, *Worst Kept Secret..*

الأميركيون لمجمّع ديمونة، في حين التزمت إسرائيل عدم إعلان حيازتها أسلحة نووية وعدم إجراء تجارب نووية[٤٥].

تاسعًا: تجديد التفاهم النووي مع كل رئيس أميركي منتخَب

كانت إسرائيل تخشى دومًا ألّا تلتزم أي إدارة أميركية جديدة تأتي عقب إدارة نيكسون تفاهم مئير - نيكسون في شأن وضع إسرائيل النووي، بخاصة أن هذا التفاهم ليس ملزِمًا من الناحية القانونية للإدارة التالية. علاوة على ذلك، كان لكثير من الرؤساء الأميركيين اللاحقين برامج وطموحات للحد من انتشار الأسلحة النووية في العالم، وهو ما كان يحمل بين ثناياه إمكانية فتح موضوع وضع إسرائيل النووي مجددًا. لذلك دأب رؤساء الحكومات الإسرائيلية على تجديد هذا التفاهم مع كل رئيس أميركي جديد، والاستمرار في تبنّي سياسة الغموض النووي. وقد كشف عوزي أراد، رئيس «مجلس الأمن القومي» الإسرائيلي الأسبق والمستشار السابق لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، في مقابلة صحافية له، كيف دأبت إسرائيل على تجديد هذا التفاهم مع كل رئيس أميركي جديد منذ عهد الرئيس جيرالد فورد وحتى عهد

---

(٤٥) Cohen, pp. 24-28.

للمزيد عمّا دار في اجتماع غولدا مئير ونيكسون في شأن إقرارها بحيازة القنابل النووية، انظر أيضًا: مقال ألوف بن، «حتى ما بعد روايات فعنونو،» هآرتس، ٢٩/ ١١/ ١٩٩١ (الطبعة الورقية)؛ وانظر كذلك: James Adams, *The Unnatural Alliance* (New York: Quartet Books, 1984), p. 162.

الرئيس باراك أوباما[٤٦]. وقد ذكر أراد أيضًا أنه عندما خلف الرئيس فورد الرئيس نيكسون، لم تكن هناك مشكلة تُذكر في استمرار هذا التفاهم. ولكن عندما خلف الرئيس جيمي كارتر الرئيس فورد، وعيّن زبيغنيو بريجينسكي مستشارًا للأمن القومي، ازدادت شكوك إسرائيل في شأن مسألة الحفاظ على هذا التفاهم، بيد أن شكوكها لم تكن في محلها. ولم تكن هناك أي مشكلة في هذا الشأن أيضًا مع عهد الرئيس رونالد ريغان. ولكن الشكوك الإسرائيلية عادت عند انتخاب الرئيس جورج بوش الأب، وذلك بسبب طرحه مبادرة لنزع السلاح النووي من الشرق الأوسط. ومن أجل مواجهة هذا الأمر، ألّفت الحكومة الإسرائيلية لجنة وزارية برئاسة الجنرال دافيد عفري، شملت بين صفوفها ممثّلي الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. وقد نجحت هذه اللجنة، بعد جهد ليس بقليل، في إحباط مبادرة الرئيس بوش الأب في شأن نزع السلاح النووي من الشرق الأوسط. ولكن بقيت المشكلة قائمة لأن هذا التفاهم كان شفويًا. وفي أثناء مؤتمر واي بلانتيشن في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، استغل رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو مفاوضاته ومساوماته مع الرئيس الأميركي كلينتون، وموافقته على توقيع اتفاق مع الفلسطينيين، من أجل الحصول على إنجاز في مصلحة إسرائيل غير ذي صلة بالموضوع الفلسطيني مباشرة، وإنما في شأن الملف النووي الإسرائيلي. فقد حصل نتنياهو على تعهد أميركي مكتوب ينص على أن الولايات المتحدة «لن تضعف قدرة الردع الإسرائيلي» في أي مبادرة تتعلق بنزع الأسلحة النووية

---

(٤٦) ناحوم بارنياع وشمعون شيفر، «وثيقة أراد،» ملحق السبت لصحيفة يديعوت أحرونوت، ٢/٣/٢٠١٢ (الطبعة الورقية).

من الشرق الأوسط. وكان واضحًا من السياق أن المقصود بـ «قدرة الردع الإسرائيلي» هو السلاح النووي الإسرائيلي. وعند انتخاب جورج بوش الابن، كانت إسرائيل مطمئنة، ولكن شكوكها ثارت مجدّدا، وبقوة، عند انتخاب الرئيس أوباما في عام ٢٠٠٨، بخاصة أنه كانت لديه مبادرة بخصوص نزع السلاح النووي. وقد جرت اتصالات في شأن التفاهم بين رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو والرئيس أوباما منذ أيار/ مايو ٢٠٠٩، بعد تولّي كل منهما السلطة بفترة وجيزة. وتمخضت هذه الاتصالات والمفاوضات، التي استمرت أشهرًا طويلة، عن توقيع الرئيس أوباما وثيقة مكتوبة في عام ٢٠١٠، بأن الولايات المتحدة لن تخطو أي خطوة سياسية من شأنها الإضرار بـ «قدرة الردع الإسرائيلي»[٤٧].

عاشرًا: النقاش الداخلي في سياسة الغموض النووي

ما انفكت الحكومات الإسرائيلية تتمسك بسياسة الغموض النووي منذ ما يربو على خمسة عقود. ولا يزال هناك شبه إجماع في صفوف المؤسستين السياسية والعسكرية في إسرائيل على ضرورة الاستمرار في تبنّي هذه السياسة في المستقبل المنظور، ما دامت إسرائيل تحتكر السلاح النووي في المنطقة. وعلى الرغم من ذلك، جرى، ويجري نقاش في إسرائيل، منذ عقود عدة، بين كثير من الأكاديميين والخبراء والباحثين وكبار الصحافيين الإسرائيليين في شأن السياسة المشار إليها. وبرزت في هذا النقاش وجهتا نظر أساسيتان: تبنّت أولاهما سياسة الغموض النووي ودافعت

(٤٧) ناحوم وشيفر، «وثيقة أراد».

عنها ودعت إلى استمرارها أطول فترة ممكنة. وهي وجهة نظر المؤسستين السياسية والعسكرية في إسرائيل، وهي تحظى بدعمهما وبدعم الغالبية الواسعة للمحللين الإسرائيليين. وانتقدت الأخرى، وهي تحظى بتأييد عدد محدود من الباحثين والمحللين الإسرائيليين، سياسة الغموض من منطلقات مختلفة، ودعا عدد كبير من أنصارها إلى استبدال سياسة الغموض بسياسة ردع نووي علنية.

١ - موقف أنصار سياسة الردع النووي الإسرائيلية العلنية

كان أفضل من عبّر عن وجهة النظر التي تدعو إلى تبنّي إسرائيل سياسة ردع نووي علنية، الباحث الإسرائيلي شاي فيلدمان في كتابه **الردع النووي الإسرائيلي**[٤٨].

دعا فيلدمان في كتابه هذا إلى أمرين أساسيين: **الأول** التخلي عن سياسة الغموض النووي واعتماد سياسة الردع النووي العلنية. **والثاني**، أن تشكّل سياسة الردع النووي العلنية الإسرائيلية المركّب المركزي في نظرية الأمن الإسرائيلية، بدلًا من الأسلحة العسكرية التقليدية الإسرائيلية. واقترح فيلدمان أن تستند سياسة الردع النووي العلنية إلى التهديد بضرب أهداف ذات «قيمة عليا»، أي التهديد بتدمير المدن العربية الكبرى في الدول العربية، علاوة على السدود الكبرى فيها، وذلك بهدف ردع الدول العربية عن شن حرب على إسرائيل، أو ردعها عن القيام بعمليات حربية واسعة ضد إسرائيل. فإذا ما أقدمت

(٤٨) وضع شاي فيلدمان هذا الكتاب عندما كان باحثًا في مركز الأبحاث الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب، ونشره تحت عنوان: Shai Feldman, *Israeli Nuclear Deterrence: Strategy for the 1980s* (New York: Columbia University Press, 1982),

وظهر هذا الكتاب باللغة العبرية في إسرائيل في عام ١٩٨٣.

دولة عربية واحدة أو دول عربية عدة على شن حرب على إسرائيل، أو قامت بعمليات واسعة ضدها، فإنها تدرك مسبقًا أنها بذلك تعرّض نفسها لأشد أنواع العقوبة النووية. وحاجج فيلدمان بأن في إمكان القنابل النووية الإسرائيلية أن تدمر أهدافًا مدنية ذات قيمة عليا في الدول العربية؛ ففي كل دولة من الدول العربية ٣ – ٥ مدن كبرى ذات قيمة استراتيجية عليا. وستقود إبادة هذه المدن إلى إبادة ما يقارب ٣٠ بالمئة من مجموع سكان كل دولة من هذه الدول. وحدد فيلدمان المدن المعرضة للضربات النووية الإسرائيلية كالتالي:

في مصر: القاهرة والإسكندرية والجيزة وأسوان؛ في سورية: دمشق وحلب وحمص؛ في العراق: بغداد والبصرة والموصل؛ في السعودية: الرياض وجدّة ومكة والطائف؛ في الأردن: عمّان والزرقاء وإربد؛ في ليبيا: طرابلس وبنغازي.

ثم يستطرد فيلدمان في عرضه الأولويات التي يجب على إسرائيل وضعها قائلًا إن هذه المدن تشكل أهمية قصوى في دولها؛ ففيها النخب التجارية والصناعية والتقنية والفكرية والعسكرية والسياسية، التي تقطن في أحياء خاصة بها في المدن الكبرى، وفي الإمكان تحديد هذه الأحياء بسهولة، ووضعها في قمة الأهداف الأساسية للقنابل النووية الإسرائيلية لإبادتها بالكامل. لذلك سيؤدي تدميرها ليس إلى إبادة ما يربو على ٣٠ في المئة من مجموع سكان هذه الدول فقط، وإنما إلى تدمير كل ما له علاقة بالتطور والعالم الحديث أيضًا[٤٩].

---

(٤٩) شاي فيلدمان، الردع النووي الإسرائيلي (هرتعاه جرعينيت ليسرائيل) (تل أبيب: المركز للأبحاث الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، ١٩٨٣)، ص ٦٤–٦٥.

حاجج فيلدمان في كتابه بأن سياسة الردع النووي العلنية أفضل من سياسة الغموض النووي للأسباب التالية: **أولًا**، إنها أكثر من سياسة الغموض صدقية ووضوحًا وفاعلية؛ **ثانيًا**، إنها توجب إيجاد عقيدة لاستخدام السلاح النووي، وبذلك تقلص استخدام السلاح النووي بشكل غير ملائم وغير محسوب؛ **ثالثًا**، إنها تشجع النخب الحاكمة في الدول العربية على إجراء «حوار استراتيجي» مع إسرائيل، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى التوصل إلى تفاهمات بخصوص الخطوات التي على هذه النخب الحاكمة الامتناع عن القيام بها، لكي تتجنب التعرض لضربة نووية؛ **رابعًا**، يساهم الردع النووي العلني في تثقيف النخب في الشرق الأوسط على العيش في بيئة نووية، ويساعدها في إدراك وتذويت القيود نفسها التي يفرضها السلاح النووي على الأهداف السياسية للخصم وعلى إمكان تحقيقها[٥٠].

إلى جانب فيلدمان، دعا، ويدعو كثير من الباحثين والمحللين الإسرائيليين إلى تغيير سياسة الغموض النووي واستبدالها بسياسية نووية علنية من منطلقات مختلفة. ويعود بعض هذه المنطلقات إلى أسباب اقتصادية، وأخرى متعلّقة ببرنامج إيران النووي وإمكان حصولها على السلاح النووي في الزمن المنظور، بينما يعود بعضها الآخر إلى مسألة إخضاع المشروع النووي الإسرائيلي لحد أدنى من الشفافية والرقابة، وتوضيح المسؤولية عنه وعن عملية صنع القرارات في شأنه. ويمكن إيجاز الأسباب التي يطرحها هؤلاء بالنقاط التالية[٥١]:

---

(٥٠) فيلدمان، ص ١٩.

(٥١) آدم راز، «إزاء إيران نووية: مزايا سياسة الغموض الإسرائيلية،» عدكان استراتيجي، مجلد ١٤، عدد ٣ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١).

أ - على الرغم من سياسة الغموض النووي الإسرائيلية، تعتبر دول الشرق الأوسط والعالم إسرائيل دولة نووية، وبالتالي لا يغيّر تبنّي إسرائيل سياسة نووية علنية انطباع هذه الدول في شأن وضع إسرائيل النووي.

ب - يقود تبنّي إسرائيل سياسة نووية علنية إلى تعزيز المناعة الداخلية فيها، وإلى تخفيف القلق المزمن من أن العرب سيشنّون عليها في يوم من الأيام حربًا بالأسلحة التقليدية.

ج - لم تفلح سياسة الغموض النووي في منع كثير من الدول في الشرق الأوسط من السعي إلى الحصول على السلاح النووي.

د - تخفف السياسة النووية العلنية الإسرائيلية من أعباء ميزانية الأمن الباهظة الموجّهة لتعزيز القوة العسكرية الإسرائيلية بالأسلحة التقليدية.

هـ - يقود خفض ميزانية الأمن إلى تخفيف اعتماد إسرائيل على السلاح والتمويل الأميركيين.

و - يقود تبنّي سياسية نووية علنية إلى سن ووضع أنظمة وقوانين علنية في إسرائيل تتعلّق بالمسألة النووية الإسرائيلية في مختلف جوانبها، وبخاصة في ما يرتبط بعملية صنع القرارات في شأن استخدام السلاح النووي[٥٢].

---

(٥٢) نشر أفنير كوهين كثيرًا من الدراسات والكتب التي طالب فيها بإنهاء سياسة الغموض النووي الإسرائيلية، منها مقالة له «وضع ذرّة السيطرة بيد القانون: حان الوقت لإسرائيل التفكير في سن قوانين في المجال النووي،» **عدكان استراتيجي**، مجلد ١٢، عدد ١ (أيار/مايو ٢٠٠٩)؛ وكذلك في كتابه: **التابو الأخير**.

٢- موقف أنصار التمسك بسياسة الغموض النووي الإسرائيلية

نادى مؤيدو سياسة الغموض النووي الإسرائيلية بالتمسك بهذه السياسة، ما دامت إسرائيل تحتكر السلاح النووي في الشرق الأوسط. ويمكن إيجاز الأسباب التي ذكرها أنصار وجهة النظر هذه بالنقاط التالية[٥٣]:

أ - تمنح سياسة الغموض النووي إسرائيل مكانة خاصة على الصعيد الدولي؛ فما دامت إسرائيل تتمسك بهذه السياسة، ولا تعلن نفسها دولة نووية، ولا تجري تجربة نووية علنية، فإنها لا تُعتبر دولة نووية. أمّا إذا تبنّت سياسة نووية علنية من دون التنسيق الكامل مع الولايات المتحدة، ومن دون نيل موافقتها، فإن ذلك يضر بعلاقات إسرائيل بالولايات المتحدة، ويُظهر استخفاف إسرائيل بسياسة الولايات المتحدة في شأن منع انتشار الأسلحة النووية، وكذلك يلحق الأذى بالجهد الدولي للحد من انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة في الشرق الأوسط.

---

(٥٣) انظر مثلًا: يئير عفرون، معضلة إسرائيل النووية (هاديليمه هاجرعينيت شل يسرائيل) (تل أبيب: يد طبنكين والكيبوتس الموحد، ١٩٨٧)؛ وكذلك إلى مقالته «التشبث بالغموض،» هآرتس، ١/٦/٢٠١٠، http://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/1.1204513.

وكذلك انظر: آدم راز، «إزاء إيران نووية»؛ ومقال شلومو أهرونسون، «نظرية الردع النووي والواقع في الشرق الأوسط،» في كتاب: كوهين، الإنسانية في ظل الذرّة؛ Shlomo Aronson, *The Politics and Strategy of Nuclear Weapons in the Middle East: An Israeli Perspective* (New York: State University of New York Press, 1992),

وكذلك انظر مداخلة زئيف شيف في مؤتمر هرتسليا في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، في كتاب: عوزي أراد، محرر، ميزان المناعة والأمن القومي (مأزان هاحوسن فيهبيطحون هاليؤمي) (تل أبيب: لميسكال - ويديعوت أحرونوت، ٢٠٠١)، ص ٢٤٦-٢٤٩.

ب - إن حفاظ إسرائيل على سياسة الغموض النووي يمكّنها من الادعاء أنها تعارض انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولكن في اللحظة التي تتخلّى فيها إسرائيل عن سياسة الغموض النووي وتتبنّى سياسة نووية علنية، فإنها تفتح الباب واسعًا للشروع في سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط.

ج - تعزّز سياسة الغموض النووي قدرة إسرائيل على الوقوف ضد الدول في الشرق الأوسط التي تسعى إلى الحصول على السلاح النووي، والعمل ضدها بشتى الوسائل، بما في ذلك الوسائل العسكرية. ولكن في حالة تبنّي إسرائيل سياسة نووية علنية، فإن ذلك يسحب الشرعية الدولية من تحت أقدامها للقيام بنشاطات سياسية وعسكرية ضد هذه الدول.

د - ساهمت سياسة الغموض النووي في إضعاف دوافع كثير من الدول في المنطقة للتوجه نحو الحصول على السلاح النووي، وسهّلت على متّخذي القرارات في دول عربية كثيرة، وبخاصة في مصر، عدم السير نحو تطوير سلاح نووي. وبذلك أثّرت سياسة الغموض النووي في النقاش العربي الداخلي في شأن تطوير العرب سلاحًا نوويًا، لمصلحة النخب العربية الحاكمة التي تعارض التوجه نحو تطوير سلاح نووي. ولكن إذا ما أقدمت إسرائيل على تبنّي السياسة النووية العلنية، فإن ذلك يؤدي إلى إضعاف موقف النخب العربية الحاكمة التي تعارض التوجه نحو الحصول على السلاح النووي، وإلى تعزيز الضغط الداخلي العربي، وبخاصة في مصر، للحصول على السلاح النووي بشكل لا يمكن للنخب الحاكمة تحمّله.

هـ - لن تشكّل سياسة الردع النووي العلنية بديلًا من

ضرورة الحفاظ على التفوّق العسكري الإسرائيلي في الأسلحة التقليدية، وبالتالي لن تقود إلى خفض أعباء النفقات المالية على الأسلحة التقليدية؛ فالردع النووي لا يمنع نشوب حرب تقليدية ولا يمنع العمليات العسكرية المحدودة ولا أعمال «الإرهاب». لذلك ستحتاج إسرائيل دومًا إلى تفوّقها العسكري في الأسلحة التقليدية على الدول العربية، والحفاظ على جهوزيتها واستعدادها للحرب بالأسلحة التقليدية.

و - إذا تبنّت إسرائيل سياسة الردع النووي العلنية، فإنها ستبقى بحاجة إلى مساعدات الولايات المتحدة العسكرية والمالية، لأن على إسرائيل في الأحوال كلها الحفاظ على تفوّقها العسكري بالأسلحة التقليدية، وهو الأمر الذي لا يمكنها تحقيقه من دون استمرار المساعدات الأميركية السخية في المجالين الاقتصادي والعسكري.

ز - قد يقود تبنّي سياسة الردع النووي العلنية إلى الضغط باتجاه تخصيص مزيد من الموارد والميزانيات للاستمرار في تطوير الأسلحة النووية وتحديثها وزيادتها، بخاصة إذا ما حصلت إحدى دول المنطقة على السلاح النووي؛ فسياسة الردع النووي العلنية، التي قد تفتح سباق تسلح نووي في المنطقة، تستوجب - من أجل الحفاظ على تأثيرها - الاستمرار في تطوير مختلف متطلباتها التي تشمل متابعة التطورات التكنولوجية، وتطوير وسائل الردع النووي، وتطوير قدرات «الضربة الثانية» وتعزيزها.

ح - تدرك جميع الدول العربية في المنطقة، على الرغم من سياسة الغموض النووي الإسرائيلية، أن إسرائيل تمتلك ترسانة كبيرة من السلاح النووي. وقد قاد ذلك الدول العربية إلى

الاستنتاج أنه لا يمكنها، حتى وإن تكن قادرة، الإقدام وإلحاق هزيمة ماحقة بإسرائيل بالأسلحة التقليدية؛ إذ إن مثل هذه الهزيمة ربما تقود إسرائيل إلى اللجوء إلى استعمال سلاحها النووي. ساهم هذا الأمر في تحفيز الدول العربية على البحث عن طرق غير عسكرية للتوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل.

ط - تمنح سياسة الغموض النووي إسرائيل خيار أن تعلن نفسها دولة نووية في الوقت الملائم، إذا رأت أن ميزان القوى العسكري في الأسلحة التقليدية يميل بشكل حاد ضدها ويصب في مصلحة الدول العربية.

ي - تبقي سياسة الغموض النووي الباب مفتوحًا أمام إسرائيل لإعلان نفسها دولة نووية إذا أصبحت دولة في المنطقة دولة نووية.

ك - مكّنت سياسة الغموض النووي إسرائيل من تطوير قدرات «الضربة النووية الثانية». وفي حال تعرُّض إسرائيل لهجوم نووي من إيران أو من إحدى الدول العربية، من الواضح أن إسرائيل ستقْدم في «الضربة الثانية النووية الثانية» على إبادة الدولة أو الدول التي هاجمتها نوويًا(٥٤).

(٥٤) للمزيد عن ذلك انظر مقال يحزقئيل درور، «مواجهة ضد إيران ذات السلاح النووي،» في: ألكس مينتس [وآخ]، محررون، محاكاة بشأن إيران: اليوم ما بعد، الإدراك وتوصيات سياسية (سيمولاتسيا بنوسي إيران، هيوم شأحري، تفونوت فهملتسوت لمدينيوت) (هرتسليا: المركز متعدد التخصصات في هرتسليا، ٢٠١١)، ص ١٣-١٩. كذلك انظر تشدّد يحزقئيل درور في دعوته إلى ضرورة إبادة إيران إبادة كلية في «الضربة الثانية» النووية الإسرائيلية، إذا ما أقدمت إيران على ضرب إسرائيل ضربة نووية قاضية، في كتاب: يحزقئيل درور، كن لنا قائدًا (منهيج تهيه لانو) (تل أبيب: ميسكال ويديعوت أحرونوت، ٢٠١١)، ص ١٩٦.

حادي عشر: سياسة الغموض النووي وإيران النووية

لا تزال سياسة الغموض النووي تحظى بتأييد النخبتين السياسية والعسكرية في إسرائيل، وتأييد الغالبية الكبرى من الباحثين والمحللين الإسرائيليين، وذلك ما دامت إسرائيل تحتكر السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط. ولكن في حالة فقدان إسرائيل احتكارها هذا السلاح جراء تطوير إيران أو دولة أخرى في المنطقة أسلحة نووية، فإن الصورة ستتغير بشكل كبير. والمسؤولون الإسرائيليون الرسميون - السياسيون والعسكريون - ينأون بأنفسهم عن التطرق إلى موقفهم من سياسة الغموض النووي الإسرائيلية في حالة كسر احتكار إسرائيل للسلاح النووي في المنطقة، ويتمسكون بشدة بموقفهم الداعي إلى منع إيران من الوصول إلى السلاح النووي. بيد أن هذا الموقف لم يمنع من فتح نقاش في إسرائيل في شأن سياسة الغموض النووي في حال فشلت جميع الجهود الإسرائيلية والدولية في منع إيران من الحصول على السلاح النووي. وتكاد الأغلبية العظمى من الباحثين الإسرائيليين تُجمع على أن سياسة الغموض ليست كافية ولا ملائمة وحدها في مواجهة إيران النووية. وفي حين ظهر كثير من الآراء المطالِبة بالتفكير مجدّدًا في سياسة الغموض إزاء إيران النووية[٥٥]، وهي آراء باحثين ما برحوا يدافعون عن سياسة الغموض النووي الإسرائيلية، ازدادت الآراء التي تطالب صراحة

---

(٥٥) مثلًا انظر: أفرايم كام، إيران النووية: التأثيرات (إيران جرعينيت: مشمعويوت فدركي بعولاه) (تل أبيب: معهد أبحاث الأمن القومي، ٢٠٠٧)، ص ٦٦-٧٩. انظر أيضًا: أفرايم اسكولاي، «التعامل مع القدرة النووية الإيرانية،» عدكان استراتيجي، المجلد ١٤، عدد ٣ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١).

بوضع حد لهذه السياسة في اللحظة التي تصبح فيها إيران دولة نووية، وتبنّي سياسة ردع نووي إسرائيلية علنية[٥٦]؛ وفي الوقت نفسه طالب آخرون بالاستمرار في التمسك بسياسة الغموض النووي، شريطة حصول إسرائيل على حماية المظلة النووية الأميركية[٥٧]. وقد واظب عدد من الباحثين الإسرائيليين على الدعوة باستمرار إلى ضرورة التحضير لتبنّي سياسة ردع نووي علنية لمواجهة إيران النووية، وكان في مقدمتهم رِؤوفين بدهتسور ولوي رنيه برس. وقد أكد الأول في مداخلاته ومقالاته الكثيرة في هذا الشأن أن العيش مع إيران نووية يستدعي ليس زيادة الترسانة النووية الإسرائيلية فحسب وإنما أيضًا بلورة طرق تفكير جديدة أيضًا، وتغيير سياسة الأمن القومي الإسرائيلية لتتلاءم مع ما تحمله إيران النووية من أخطار على إسرائيل. وأشار في هذا السياق إلى أن سياسة الغموض النووي الإسرائيلية كانت ناجحة في العقود الماضية، في ظل احتكار إسرائيل السلاح النووي وضد أعداء لا يمتلكون هذا السلاح، ولكنها لا تتلاءم مع عدو أو أعداء يملكون السلاح النووي؛ فسياسة الغموض النووي تترك مساحة واسعة من عدم الوضوح في شأن ردة فعل إسرائيل على الأخطار التي قد تتعرض لها، في حين ينبغي أن تتبنّى إسرائيل سياسة ردع نووي

---

(٥٦) انظر مثلًا: رِؤوفين بدهتسور، «النهاية للغموض النووي،» هآرتس، ٧/ ٥/ ٢٠١٠، http://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/1.1200904

انظر كذلك: لوي رنيه برس وجون تشين، «العيش مع إيران النووية،» هآرتس، ٢٤/ ٦/ ٢٠١١، http://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/1.1178197

انظر أيضًا: أيالزيسر، «الوداع للغموض،» موقع واله، ١٢ / ٤/ ٢٠١٠، http://zone.walla.co.il/?w=/2/1662212/@@/item/printer

(٥٧) انظر مثلًا: راز، «إزاء إيران نووية».

علنية واضحة للغاية، لا تترك مجالًا لأي نوع من الغموض أو عدم إدراك رد فعل إسرائيل بالضبط. وينبغي أن توضح سياسة الردع النووي العلنية لإيران الخطوط الحمر التي تعرّضها إذا تعدّتها لضربة نووية إسرائيلية قوية. وبما أن الثمن الذي تدفعه إسرائيل في حال تعرّضها لضربة نووية ثمن مرتفع للغاية ولا يمكن قبوله أو التعايش معه، يجب أن يكون واضحًا لإيران أنه في اللحظة التي تطلق فيها على إسرائيل صواريخ بعيدة المدى، فإن إسرائيل سترد فور اكتشافها لهذه الصواريخ وهي في الجو، حتى قبل أن تصل إلى أهدافها، بضربة نووية قوية للغاية. وأضاف بدهتسور أنه من أجل أن تعزز إسرائيل سياسة الردع النووي العلنية فعليها أن تظهر أن لديها القدرة الأكيدة على توجيه «الضربة الثانية» النووية. فقدرة إسرائيل على توجيه «الضربة الثانية» النووية القوية والفعالة والمضمونة النتائج تمنع الإيرانيين من التفكير في أن في إمكانها مفاجئة إسرائيل بضربة نووية قد تشل قدرة إسرائيل على الرد عليها. لذلك ينبغي تعزيز قدرات «الضربة الثانية» النووية الإسرائيلية في البر والجو، وتحصين الصواريخ النووية البعيدة المدى عميقًا في باطن الأرض، وتعزيز الغواصات الإسرائيلية المزودة بصواريخ نووية قدرة وعددًا[٥٨].

تقاطعت آراء بدهتسور في شأن دعوته إسرائيل إلى تبنّي

(٥٨) مداخلة بدهتسور تحت عنوان «خاتمة» التي جاءت في نهاية الندوة التي نظمها مركز الحوار الاستراتيجي في كلية نتانيا الأكاديمية في نشرة: رِؤوفين بدهتسور، محرر، القنبلة الإيرانية والسياسة الإسرائيلية (نتانيا: المركز للحوار الاستراتيجي، ٢٠٠٧)، ص ١٨ - ٢٢. انظر كذلك مقال رِؤوفين بدهتسور، «الجنرال والوزير والغواصات،» هآرتس، ٢١ /٣/ ٢٠١٢،

http://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/1.1668446

سياسة ردع نووي علنية مع أفكار مجموعة من كبار المتخصصين بالشأن النووي عملت في مشروع حمل اسم «مشروع دانيئيل»، وقدمت إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق أريئيل شارون عام ٢٠٠٣ تقريرًا شاملًا في شأن السياسة النووية التي على إسرائيل اتّباعها في مواجهة التهديدات والأخطار التي تتربص بها. دعا تقرير «مشروع دانيئيل» الحكومة الإسرائيلية إلى القيام بكل ما يمكن من أجل منع إيران وأي دولة عربية من الحصول على السلاح النووي. ولكن إذا فشلت هذه المحاولات، ينبغي لإسرائيل أن تضع حدًّا لسياسة الغموض النووي فورًا، وتبنّي سياسة ردع نووي علنية. ودعا التقرير إلى تأسيس سياسة الردع النووي العلنية الإسرائيلية على ضرب أهداف «ذات قيمة عليا» في إيران والدول العربية، أي توجيه الضربة النووية الإسرائيلية ضد المدن الكبرى في إيران والدول العربية لا ضد وسائل القتال والأهداف العسكرية والبنى التحتية في هذه الدول؛ فلاستهداف المدنيين في المدن الكبرى تأثير أكبر كثيرًا في ردع قادة هذه الدول من استهداف المواقع العسكرية والبني التحتية، وفق ما أكده التقرير. ودعا التقرير الحكومة الإسرائيلية إلى أن توضح بما لا يدع مجالًا للشك أنه إذا تعرضت مدينة إسرائيلية لهجوم بسلاح دمار شامل، أكان بيولوجيًا أم نوويًا أم كليهما، فإن إسرائيل ستردّ بقوة شديدة، وستوجه ضربات نووية إلى ١٢ – ١٥ مدينة كبرى من مدن العدو/ الأعداء لتدميرها تدميرًا كاملًا. وأوصى التقرير بأن على إسرائيل ألّا تدخل مع إيران والدول العربية، في أي حال من الأحوال، في تراشق بالقنابل النووية، أي قنبلة نووية مقابل أخرى، وإنما الرد بقوة شديدة في «الضربة الثانية» النووية الإسرائيلية، باستعمال عدد كبير من القنابل التي تطلق لتدمير ١٢ – ١٥ مدينة في إيران أو

في الدول العربية، كي يكون الردع النووي ضد هذه الدول قاسيًا للغاية وواضحًا تمام الوضوح[٥٩].

ثاني عشر: قدرات «الضربة الثانية» النووية الإسرائيلية

ما دامت إسرائيل تحتكر السلاح النووي في المنطقة، ولم يلُح في الأفق إمكانية حصول دولة في الشرق الأوسط على السلاح النووي في المدى المنظور، فإنها لم تبذل جهدًا كبيرًا لتطوير قدرات ضربتها النووية الثانية إلى أقصى مداها. ففي فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم، اهتمت إسرائيل بتطوير ترسانتها النووية وزيادتها وبتحديث وسائل إيصال قنابلها النووية إلى أهدافها في الدول العربية، من صواريخ بعيدة المدى وطائرات. ودأبت إسرائيل على تحصين صواريخها البعيدة المدى القادرة على حمل القنابل النووية وطائراتها ومطاراتها، علاوة على منتوجاتها النووية، ضد أي هجوم مفاجئ عليها بالأسلحة التقليدية. ولكن عندما بدا لها أن هناك إمكان أن

(٥٩) لوي رنيه برس، «نظرة للوراء على مشروع دانيئيل في مناسبة مرور خمس سنوات على كتابته،» نتيف، عدد ١٢٢ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٨)، ص ٩٠ - ١٠٠. أنشأت «مشروع دانيئيل» عام ٢٠٠٠ مجموعة من المتخصصين الإسرائيليين والأميركيين بقضايا الأمن القومي والسلاح النووي. وقد قدّم المشروع تقريره النهائي إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق أريئيل شارون في ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣، وشمل طاقم المشروع عددًا من الخبراء، كان من بينهم البروفيسور لوي رنيه برس المتخصص بالأمن القومي والسلاح النووي، والجنرال المتقاعد وعضو الكنيست يتسحاق بن يسرائيل الذي شغل مناصب عليا في المؤسسة الأمنية في إسرائيل، كان من بينها رئاسته وكالة الفضاء الإسرائيلية، والمهندس نعمان بلكيند الذي عمل أكثر من ٣٠ عامًا في «لجنة الطاقة النووية الإسرائيلية» ووزارة الدفاع الإسرائيلية، والجنرال يوآش تسيدون الجنرال المتقاعد في سلاح الجو الإسرائيلي.

تطور إيران أسلحة نووية في الزمن المنظور، بادرت إلى تعزيز جميع مقومات الضربة النووية الثانية الإسرائيلية. وقد افترضت إسرائيل أن مقومات هذه الضربة لا يمكنها أن تعتمد على تحصين مُنتجاتها النووية وصواريخها النووية وطائراتها القادرة على توجيه الضربات النووية وحمايتها؛ فهذه جميعها قد تتعرض لضربة نووية واحدة أو لضربات عدة يمكنها أن تشلّها وتعطل إمكان قيام إسرائيل بالضربة الثانية النووية. لذلك سعت إسرائيل إلى الحصول على الغواصات المعدّة والملائمة لإطلاق صواريخ ذات رؤوس نووية. وفي أواخر تسعينيات القرن الماضي، حصلت إسرائيل، وبأثمان موّلت ألمانيا غالبيتها، على ثلاث غواصات ألمانية من نوع دولفين معدّة لإطلاق صواريخ تحمل رؤوسًا نووية[٦٠]. واتفقت إسرائيل مع ألمانيا في فترة رئاسة كل من أريئيل شارون وإيهود أولمرت للحكومة الإسرائيلية، على شراء غواصتين ألمانيتين جديدتين ومتطورتين يمكنهما المكوث تحت الماء فترة أطول من الغواصات الثلاث التي كانت إسرائيل اشترتها من ألمانيا في أواخر التسعينيات. وقد التزمت الحكومة الألمانية دفع ثلث ثمن هاتين الغواصتين. وتسلّمت إسرائيل الغواصة الرابعة من ألمانيا في بداية أيار/ مايو ٢٠١٢. ومن المتوقع أن تتسلّم إسرائيل الغواصة الألمانية الخامسة عام ٢٠١٤[٦١]. وفي آذار/ مارس ٢٠١٢، وقّع وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك اتفاقية مع نظيره الألماني، التزمت ألمانيا بمقتضاها تزويد إسرائيل بغواصة ألمانية متطورة في عام ٢٠١٨. كما أنها التزمت دفع

---

(٦٠) باراك رفيد، «ها هي الغواصة تأتي،» هآرتس، ٢٣/ ٣/ ٢٠١٢،
http://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/1.1669932

(٦١) جيلي كوهن، «ألمانيا سلّمت إسرائيل الغواصة الرابعة من نوع دولفين،» هآرتس، ٣/ ٥/ ٢٠١٢،
http://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/1.1699666

ثلث ثمن هذه الغواصة البالغ ٤٠٠ مليون يورو[٦٢]. وفي إمكان كل غواصة من هذه الغواصات التي حصلت عليها إسرائيل أن تطلق ١٦ صاروخًا يحمل كلٌ منها رأسًا نووية. وقد أفادت المصادر الإسرائيلية بأن الغواصات الألمانية التي حصلت عليها إسرائيل تحتوي على فوهات قطر الواحدة ٦٥٠ ملم مناسبة لإطلاق صواريخ موجهة نووية من نوع «بوباي» إسرائيلية الصنع، يصل مداها إلى ١٥٠٠ كم[٦٣]. وفي تحقيق مطوّل، أكدت صحيفة دير شبيغل الألمانية الأسبوعية في عددها الصادر في ٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، استنادًا إلى مصادر ألمانية موثوق بها، أن الغواصات التي باعتها ألمانيا من إسرائيل معدّة وملائمة لإطلاق صواريخ موجّهة نووية، وذلك لتعزيز قدرة «الضربة الثانية» النووية الإسرائيلية[٦٤].

من ناحية أخرى، أكد تقرير صدر في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ عن مؤسسة بريطانية مستقلة متخصصة بمتابعة التسلح النووي في العالم، أن إسرائيل طوّرت وحسّنت قدرات صواريخها الموجهة والمعدة للانطلاق من غواصاتها التي اشترتها من ألمانيا، وزادت من مدى المسافة التي تصل إليها هذه الصواريخ. وأضاف التقرير أن إسرائيل زادت كذلك من مدى صاروخ «يريحو ٣» ليصبح عابرًا للقارات وليصل مداه إلى ٥٠٠٠ كم[٦٥].

---

(٦٢) رفيد، «ها هي الغواصة تأتي».

(٦٣) بدهتسور، الجنرال والوزير والغواصة.

(٦٤) عوفر اديرت، «دير شبيغل: ألمان رفيعو المستوى يعترفون بأن للغواصات دولفين قدرة نووية،» هآرتس، ٣/ ٦/ ٢٠١٢،
http://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/1.1722102

(٦٥) يوسي ميلمان، «تقرير: إسرائيل تحسّن من قدرة سلاحها النووي،» هآرتس، ٣١/ ١٠/ ٢٠١١،
http://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/1.1535685

- مركز قيادة حصين محمي من الأسلحة النووية

في سياق استكمال الاستعداد لـ«الضربة الثانية» النووية، بدأت إسرائيل في أواخر عام ٢٠٠٢ بناء مركز قيادة وسيطرة محصّن ومحمي من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، في جوف جبل في القدس الغربية، بالقرب من مقر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بتوصية من «مجلس الأمن القومي الإسرائيلي»[٦٦]. استغرق بناء مجمّع مركز القيادة هذا، الذي أُطلق عليه «المركز القومي لإدارة الأزمات»، أعوامًا عدّة، وبلغت تكاليفه أكثر من مئة وخمسين مليون دولار. ويتضح من التصريحات التي أدلى بها عدد من المتخصصين والمسؤولين الإسرائيليين أن الهدف الأساس من بناء هذا المجمّع الواسع في جوف الجبل هو تزويد رئيس الحكومة والحكومة الإسرائيلية وقادة الأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية الأخرى بمقر محصّن في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تشمل اندلاع حرب نووية أو بيولوجية أو كيميائية؛ لاستعماله مركز قيادة وسيطرة يمكّنهم من إصدار الأمر بتوجيه «الضربة الثانية» النووية، إذا تعرضت إسرائيل لهجوم بالسلاح النووي[٦٧]. ويعتقد بعض المتخصصين الإسرائيليين أن مجرد بناء مركز القيادة هذا، الذي في إمكانه الاستمرار في قيادة إسرائيل بعد تعرضها لضربة أو ضربات نووية، يعطي قوة الردع النووي الإسرائيلية صدقية؛ إذ سيكون في وسع الحكومة الإسرائيلية في هذه الحال الحفاظ على الاتصال مع

(٦٦) أطيله شومبلبي وايلان مرسيانو، «الحفرة في القدس: من هنا تدار الدولة في حالة الطوارئ،» واي نت، ٧/ ١٢/ ٢٠٠٣،
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-2833926,00.html

(٦٧) عوفري ايلاني، «هذا ليس نهاية العالم،» هآرتس، ٧/ ٩/ ٢٠١٠،
http://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/1.1220548

مكوّنات الضربة الثانية النووية، وبخاصة مع الغواصات النووية، وإصدار الأمر لها بتوجيه ضربات نووية ضد الدولة التي قامت بالهجوم النووي. علاوة على ذلك، يمكن استعمال هذا المجمّع المحصّن في الحروب التقليدية التي قد تنشب بين إسرائيل والدول العربية. فالحكومة الإسرائيلية بحاجة إلى مقر قيادة تابع لها، تستطيع من خلاله متابعة مجريات الحرب مباشرة ومن دون حاجة إلى الذهاب إلى مقر قيادة الجيش الإسرائيلية المحصّن في عمق الأرض في «الكرياه» في تل أبيب[٦٨].

خاتمة

تبلورت سياسة الغموض النووي الإسرائيلية في سياق سعي إسرائيل إلى تطوير مشروعها النووي من دون إثارة معارضة دولية أو داخلية. وتطورت سياسة الغموض النووي الإسرائيلية وترسخت في سياق المفاوضات التي أجرتها إسرائيل مع الولايات المتحدة والتفاهمات التي توصلت إليها الدولتان في الستينيات من القرن الماضي، وتُوِّجت باتفاق مئير - نيكسون في عام ١٩٦٩ في شأن وضع إسرائيل النووي. وقد أقرت الإدارة الأميركية بموجب هذا الاتفاق بحيازة إسرائيل السلاح النووي، وأوقفت ارسال العلماء الأميركيين لمراقبة مجمع ديمونة النووي، وكفّت عن مطالبة إسرائيل بتوقيع اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، في مقابل عدم إعلان إسرائيل نفسها دولة نووية وعدم قيامها بإجراء تجربة نووية.

تحت غطاء سياسة الغموض النووي، طوّرت إسرائيل مشروعها النووي وباتت تمتلك، كما يؤكد كثير من المصادر

---

(٦٨) شومبلبي ومرسيانو، «الحفرة في القدس».

الأجنبية، ترسانة كبيرة من الأسلحة النووية تشمل أكثر من ٤٠٠ قنبلة نووية وهيدروجينية ونيوترونية، علاوة على أسلحة نووية تكتيكية، من ضمنها قذائف ورؤوس نووية صغيرة يمكن إطلاقها من مدافع وراجمات صواريخ في أثناء الحرب ضد تجمّعات دبابات ومدرعات وجيوش معادية.

باتت سياسة الغموض النووي الإسرائيلية تشكّل جزءًا من الثقافة النووية الإسرائيلية السائدة والمهيمنة في المجتمع الإسرائيلي، التي تستند إلى فرضيات أساسية. وتؤكد أهم هذه الفرضيات أن على إسرائيل الاستمرار في امتلاك ترسانة من الأسلحة النووية، بما في ذلك قدرات الضربة الثانية النووية، وذلك من أجل الحفاظ على إسرائيل أقوى دولة وذات نفوذ هو الأوسع في المنطقة، وفي سبيل تعزيز أمن إسرائيل ومنعتها ومكانتها ودورها في المنطقة. كما تؤكد هذه الفرضيات أن على إسرائيل بذل كل طاقاتها لمنع الدول العربية وإيران من امتلاك السلاح النووي كي تبقى هي محتكرة إياه في المنطقة أطول فترة ممكنة. وبما أن إسرائيل لا تستطيع تبنّي سياسة الاحتكار هذه بشكل علني، فعليها الاستمرار في تبنّي سياسة الغموض النووي التي ما انفكت تخدمها على أكمل وجه منذ ستينيات القرن الماضي وحتى اليوم، بخاصة في ظل استمرار احتكار إسرائيل للسلاح النووي.

كانت إسرائيل سادس دولة في العالم طوّرت أسلحة نووية. وهي تختلف عن سائر الدول النووية في العالم،أكانت تلك التي طورت السلاح النووي قبلها أم تلك التي طورته بعدها، بنقاط مهمّة للغاية، أبرزها أن إسرائيل:

- هي الدولة الوحيدة في العالم التي أنتجت ترسانة من الأسلحة النووية من دون أن تعلن نفسها دولة نووية.

- هي الدولة النووية الوحيدة التي أقامت نفسها على حساب شعب آخر وهجّرته ودمرت كيانه ثم استكملت احتلال وطنه في عام ١٩٦٧، وما انفكت تعزز استيطانها في المناطق الفلسطينية والعربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧ وترفض بشدة الانسحاب منها في مقابل سلام شامل ودائم مع جميع الدول العربية.

- هي الدولة النووية الوحيدة التي لم تحدد حدودها ولا حدود «وجودها»، علمًا بأنها أكثر الدول النووية وغير النووية في العالم «متاجرة» بالخطر المزعوم، وأنها هي التي قامت بتدمير كيان شعب آخر وعرّضت وجوده للخطر الدائم.

- هي الدولة النووية الوحيدة التي يهدد أبرز منظّريها وكتابها في المسألة النووية، بأنها ستستعمل السلاح النووي بشدة، وبشكل لا يتلاءم مع الضرر الذي قد يلحق بها، ضد أي دولة تردّ على عدوان إسرائيلي عليها، بأسلحة غير نووية كالسلاح البيولوجي أو الكيميائي.

- هي أكثر من خاضت، باعتبارها دولة نووية في العالم، حروبًا منذ قيامها وحتى اليوم.

- هي الدولة التي أدخلت السلاح النووي إلى منطقة الشرق الأوسط، وما انفكت منذ ذلك الحين تحتكره في المنطقة، وتعمل بكل قوتها على إطالة أمد هذا الاحتكار أطول فترة ممكنة.

- هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم توقّع معاهدة

حظر انتشار الأسلحة النووية، وهي في الوقت نفسه أكثر الدول في العالم سعيًا بكل طاقاتها لمنع أي دولة من الدول في المنطقة من الحصول على ما تمتلكه هي من سلاح نووي منذ عقود، بما يشكّل الحافز الأساس لدول المنطقة للعمل على تطوير خيارها النووي.

إن عدم اعلان إسرائيل نفسها دولة نووية، وتبنّيها سياسة الغموض النووي لا يعنيان بتاتًا أن الشرق الأوسط خال من الأسلحة النووية. فإسرائيل تمتلك «غابة» من الأسلحة النووية التي تزداد عددًا يومًا بعد آخر، داخل حدودها وفي غواصاتها النووية التي تصول وتجول قبالة شواطئ معظم دول المنطقة. ومن الواضح أن هذه الترسانة النووية الإسرائيلية لا مبرر لها إطلاقًا، ولا علاقه لها بالدفاع عن وجود إسرائيل؛ إذ لم يكن في يوم من الأيام ولا في الزمن المنظور ثمة خطر على وجود إسرائيل، والسلاح النووي الإسرائيلي بات منذ فترة يُستعمل لبسط نفوذ إسرائيل في المنطقة، ولردع الدول العربية وغيرها عن التصدّي للعدوان والاحتلال الإسرائيليين، ولاستمرار الاستيطان الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة. علاوة على ذلك، زادها احتكارها السلاح النووي وزاد مجتمعها عدوانية وتوسعية وعنصرية وعدائية ضد القيم الانسانية، واستخفافًا بحقوق الشعب الفلسطيني، وتنكرًا لها. فإسرائيل التي تحتكر السلاح النووي هي التي رفضت، وما زالت ترفض بشدة مبادرة السلام العربية التي تدعو إلى سلام شامل ودائم بينها وبين الدول العربية، سلام يقوم على انسحاب إسرائيل الشامل من المناطق العربية المحتلة في عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ

عام ١٩٦٧، في مقابل اعتراف جميع الدول العربية بها في حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وإقامة علاقات طبيعية وعادية معها.

إن نزع السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط مسألة في غاية الأهمية. ولكن لا يمكن اعتبار هذه المنطقة منزوعة السلاح النووي ما لم يجر تجريد الدولة الوحيدة التي تمتلكه حتى الآن، وهي إسرائيل، منه. وواضح أن إسرائيل ترفض ذلك بشدة، ويحظى رفضها هذا بتأييد مبطن من الولايات المتحدة وكثير من الدول الغربية. ومن المرجح أن تكون الطريق الوحيدة في الظروف المرئية لإمكان نزع الأسلحة النووية من الشرق الأوسط هي الندية والتبادلية، أي من أجل أن توافق إسرائيل على التخلّي عن أسلحتها النووية، يجب أن تتخلى دولة واحدة أو دول عدة في الشرق الأوسط عن أسلحتها النووية. ومن أجل أن يكون لدولة واحدة أو دول عدة هذه القدرة على التخلّي عن الأسلحة النووية، لا بد من أن يكون لديها أولًا أسلحة نووية. ولذلك، يبدو من المفارقات أنه من أجل السير نحو نزع الأسلحة النووية من الشرق الأوسط، لا بد من أن تصبح دولة واحدة أو دول عدة أخرى نووية. عند ذلك يمكن الحديث بجدية عن نزع الأسلحة النووية من المنطقة. وكلما زاد عدد الدول في الشرق الأوسط المالكة الأسلحة النووية، زاد إمكان التوصل إلى اتفاقية شاملة لنزع هذه الأسلحة من المنطقة.

الدراسة الثانية

عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها

ملخص

تبحث هذه الدراسة في عملية صنع القرارات الخاصة بالأمن القومي في إسرائيل، وتقوم بسبر غور تأثير المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ودورها في هذه العملية. ولتحقيق هذا الغرض تطل في البداية على عملية صنع القرارات في إسرائيل، بخاصة تلك المتعلقة بالأمن القومي، من الناحية الرسمية والقانونية، ثم تعالج دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في صوغ هذا النوع من القرارات وطبيعة علاقاتها بالمستوى المدني.

مقدمة

لا يوجد إجماع على تعريف الأمن القومي، فتعريفاته كثيرة ومختلفة؛ إذ إن بعض التعريفات يقلّص مفهوم الأمن القومي إلى الجوانب العسكرية أساسًا، وبعضها الآخر يوسعه ليشمل، علاوة على جوانبه العسكرية، جميع مركّبات القوة الأخرى للأمّة وللدولة، مثل الاقتصاد والتعليم والتطور التكنولوجي والوحدة الوطنية وتماسك المجتمع والعلاقات الخارجية. وتعرّف دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية الأمن القومي بأنه «قدرة الأمّة في الدفاع

عن قيمها الداخلية ضد تهديد خارجي»[1]. وهناك تعريف تبلور خلال الحرب العالمية الثانية، وبات تقليديًا، عرّف الأمن القومي عن طريق السلب كالتالي: «تشعر الأمة بالأمن عندما لا تكون مضطرة إلى التنازل عن مصالح شرعية كي تتجنب الحرب، وعندما تكون قادرة على الدفاع عن هذه المصالح بالحرب، إذا اقتضت الضرورة ذلك»[2].

هناك تعريفات كثيرة ومختلفة في السياق الإسرائيلي للأمن القومي، بعضها يقلّص مفهومه والآخر يوسعه. عرّفه مثلًا الجنرال يسرائيل طال في كتابه **الأمن القومي: قلة مقابل كثرة**، بأنه «ضمان وجود الأمة والدفاع عن مصالحها»[3]. أمّا الجنرال البروفسور يهوشفاط هاركابي، فصاغ للأمن القومي في كتابه **حرب واستراتيجيا** مفهومًا واسعًا للغاية، إذ شمل الدفاع عن وجود الدولة واستقلالها وكمالها الإقليمي، والدفاع عن حياة مواطنيها وطبيعة نظام الحكم فيها، وعن أمنها الداخلي والأمن اليومي على حدودها، وعن أيديولوجيتها وميزانها الديمغرافي ومكانتها في العالم[4].

يستحوذ الأمن القومي على الذهنية الإسرائيلية ويحتل فيها المكانة الأكثر أهمية من أي قضية أخرى. ويحتل الجانب العسكري

(١) "National Security," in: David L. Sills, ed., *International Encyclopedia of the Social Sciences* (New York: Macmillan, 1968), vol. 11.

(٢) Walter Lippmann, *U. S. Foreign Policy: Shield of the Republic* (Boston: Little, 1943), p. 5.

(٣) يسرائيل طال، **الأمن القومي: قلة مقابل كثرة** (بيطحون ليئومي: معطيم مول ربيم) (تل ابيب: دفير، ١٩٩٦)، ص ١٥.

(٤) يهوشفاط هاركابي، **حرب واستراتيجيا** (ملحماه فاستراتيجيه) (تل أبيب: وزارة الدفاع، ١٩٩٠)، ص ٥٢٩ - ٥٣٦.

في الأمن القومي، وبخاصة الصراع العربي - الإسرائيلي، المكانة المهيمنة في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي. وتنفرد إسرائيل بمجموعة من السمات التي ميزتها من بقية الدول وسلوكها تجاه أمنها القومي، يمكن إيجازها بالتالي:

- خاضت إسرائيل منذ قيامها في عام ١٩٤٨ حروبًا أكثر من أي دولة أخرى في العالم، وغيّرت حدودها الجغرافية ووسّعتها وبدّلتها عبر العقود الماضية بوتيرة لم تضاهِها أي دولة أخرى في العصر الحديث.

- لم تعتبر إسرائيل نفسها منذ إنشائها دولةً عادية كباقي الدول، لا من حيث المكانة ولا من حيث الدور، بل أسست أمنها القومي على فرضية ضرورة تفوّقها العسكري على جميع الدول العربية، وعلى ضرورة أن تبقى الدولة الإقليمية الأقوى من جميع جيرانها، فرادى ومجتمعين.

- افترضت إسرائيل، ولا تزال تفترض، أن هناك خطرًا على وجودها، على الرغم من أن مثل هذا الخطر لم يكن قائمًا في أي مرحلة من مراحل الصراع العربي - الإسرائيلي، وعلى الرغم من تفوقها في الأسلحة التقليدية واحتكارها السلاح النووي منذ أكثر من أربعة عقود، وامتلاكها ترسانة نووية كبيرة تضعها في مصاف الدول الأولى التي تمتلك مثل هذه الترسانة النووية بعد الولايات المتحدة وروسيا.

- ازداد إنفاق إسرائيل على الأمن وتعاظم من حرب إلى أخرى، وباتت حصة الفرد الإسرائيلي في ميزانية الأمن من أعلى النسب في العالم.

- إلى جانب الإنفاق المالي، يخصص أفراد المجتمع الإسرائيلي للأمن فترة زمنية ليست قصيرة ولا تدانيها أي دولة أخرى في العالم؛ إذ يخدم كل يهودي إسرائيلي في الجيش خدمة إلزامية وفق القانون عامين ونصف العام، عندما يبلغ ثمانية عشر عامًا. ثم يخدم في الجيش شهرًا واحدًا في كل عام حتى يبلغ الخامسة والأربعين. أي إن الشخص الإسرائيلي العادي يخدم ما يقارب خمسة أعوام من حياته في الجيش، هذا من دون حساب تجنيده في فترات الحروب والطوارئ. وبصفة كونه جنديًا أو ضابط احتياط، يخضع المواطن الإسرائيلي للقضاء العسكري في الموضوعات المرتبطة بخدمته العسكرية، أكان ذلك في أثناء خدمته الفعلية في الجيش أم خلال باقي أيام العام. ويحتاج رجل الاحتياط إلى تصريح خاص من وحدته العسكرية للسفر إلى خارج إسرائيل، وعليه أن يكون جاهزًا دومًا للالتحاق الفعلي بجيش الاحتياط في وقت قصير نسبيًا. أمّا عند استدعائه للالتحاق بجيش الاحتياط في حالة الطوارئ أو في حالة الحرب، فعليه الالتحاق فورًا بوحدته العسكرية، حتى وإن سبب ذلك إرباكًا لحياته المدنية.

- يحتل الأمن القومي الإسرائيلي، وبخاصة الصراع العربي - الإسرائيلي، المكانة الأبرز والأهم في وسائل الإعلام، وهو المؤثر الأكبر في معنويات المجتمع الإسرائيلي وفي تقويم أفراد المجتمع لأداء الحكم في إسرائيل، ويشكّل المعيار الأكثر تأثيرًا في تحديد مواقفهم من هذا الحزب أو ذاك. ولا عجب والحال هذه في أن يحتل الجيش الإسرائيلي المكانة الأهم في المجتمع الإسرائيلي التي تفوق أهميتها كثيرًا أي مؤسسة أخرى في إسرائيل، وأن يحتل

أهمية قصوى في نظر مجتمعه لا تضاهيها، بل لا تقترب منها، نظرة أي مجتمع آخر إلى جيشه.

لا تنشر الحكومة الإسرائيلية ولا الكنيست أوراقًا عن عملية صنع قرارات الأمن القومي. وقد جاء التقريران الرسميان الوحيدان اللذان تطرّقا إلى عملية صنع قرارات الأمن القومي الإسرائيلي، بعد فشل إسرائيل في حربين، وبعد نشوب صراع داخلي بين النخب في شأن من يتحمّل مسؤولية ذلك الفشل. وهذان التقريران هما تقرير «لجنة أغرانات» التي تألفت بعد «التقصير» في حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وتقرير «لجنة فينوغراد» التي تألفت بعد فشل إسرائيل في حرب لبنان الثانية [حرب تموز] في عام ٢٠٠٦.

على الرغم من أهمية عملية صنع القرارات في إسرائيل، وبخاصة تلك التي تخص الأمن القومي، ظلّت الأبحاث في هذا الموضوع، في العقدين الأولين لقيام إسرائيل، شبه معدومة. وعالجت الدراسات النادرة التي تطرّقت إلى صنع القرارات في تلك الفترة، مثل دراسة يحزقئيل درور وبنيامين أكتسين، هذا الأمر من منظور تخطيط السياسة الحكومية وأدائها وضرورة تحسينها، حيث لاحظا مبكرًا أن منهجية مؤسسية منظّمة في عملية صنع القرارات لم تكن موجودة[٥].

اعتبر تسفي لنير موضوع صنع القرارات في ميدان الأمن القومي في كتابه الذي نشره في عام ١٩٨٤، أحد الموضوعات الأكثر إهمالًا في الأبحاث الإسرائيلية في العقود الثلاثة الأولى

(٥) بنيامين أكتسن ويحزقيئل درور، **التخطيط القومي في إسرائيل** (تخنون ليئومي بيسرائيل) (تل أبيب: مدرسة الادارة، ١٩٦٦).

لقيامها[٦]. ويعزو يهودا بن مئير هذا الإهمال إلى ارتباط الأمن القومي في إسرائيل، أكثر من أي دولة أخرى في العالم، ارتباطًا وثيقًا بالاعتبارات والقرارات العسكرية المحاطة بطبيعتها بالسرّية الشديدة، والمغروسة عميقًا في قيم المجتمع الإسرائيلي وثقافته، والمحصنة بعقوبات قانونية ضد كل من يخالفها[٧].

أولًا: النظام السياسي الإسرائيلي وعملية صنع قرارات الأمن القومي

تأثر النظام السياسي الإسرائيلي بالنظام السياسي البريطاني، ولكنه لم يستند إلى تقاليد عريقة وأعراف راسخة ومنيعة كما هي الحال في بريطانيا، ولم يستند إلى دستور كما هو الأمر في الولايات المتحدة الأميركية، إذ لا يوجد دستور في إسرائيل حتى الآن؛ فقد استعاضت إسرائيل عن وضع دستور لها بسنّ مجموعة من القوانين الأساس التي تعالج وظائف مختلف أذرع الحكم والمؤسسات الرسمية في الدولة، وقام الكنيست الإسرائيلي بتشريعها بالتدريج.

يتميز النظام السياسي في إسرائيل بكثرة الأحزاب السياسية، وبعدم تمكن أي حزب سياسي من الحصول على أغلبية في الكنيست منذ تأسيس إسرائيل حتى اليوم، لأسباب تعود إلى طبيعة

---

(٦) Zvi Lanir, ed., *Israeli Security Planning in the 1980s: Its Politics and Economics* (New York: Praeger, 1984), p. 7.

(٧) يهودا بن مئير، صنع القرارات في قضايا الأمن القومي (كبلات هحلطوت بسوجيوت هبيطحون هليئومي) (تل أبيب: مركز يافه للدراسات الإستراتيجية، ١٩٨٧)، ص ١٢.

إقامة مجتمع المستوطنين والمهاجرين الصهيونيين في فلسطين، وكذلك إلى تبنّي إسرائيل نموذج نظام الانتخابات النسبي، وتدنّي نسبة الحسم، الأمر الذي فتح الباب واسعًا أمام الأحزاب الصغيرة والمتوسطة للحصول على تمثيل في الكنيست. وقاد هذا الأمر إلى أن تكون جميع الحكومات في إسرائيل، منذ تأسيسها حتى اليوم، حكومات ائتلافية يؤلفها أكثر من حزبين.

ينص القانون الأساس للحكومة الذي سنَّه الكنيست في عام ١٩٦٨، على أن الحكومة الإسرائيلية هي السلطة التنفيذية للدولة، وتقوم بمهامها بعد حصولها على ثقة الكنيست، وهي مسؤولة أمامه مسؤولية جماعية وتتألف من رئيس الحكومة ووزراء آخرين[٨]. وكانت المكانة القانونية لرئيس الحكومة في العقود الثلاثة الأولى التي تلت قيام إسرائيل، في منزلة «الأول بين متساوين»؛ إذ لم يميزه القانون الأساس من الوزراء الآخرين إلا بأن استقالته تُعتبر استقالة للحكومة بأسرها، وهو ما يؤدي إلى تأليف حكومة جديدة أو إجراء انتخابات جديدة. وكان السلاح الذي استعمله رئيس الحكومة، حتى عام ١٩٨١، ضد بعض الوزراء الذين يرفضون سياسته هو التهديد بالاستقالة من رئاسة الحكومة، وإعادة تأليف حكومة جديدة من دون هؤلاء الوزراء، أو الذهاب إلى انتخابات مبكرة.

حدث في عام ١٩٨١ تغيير مهم للغاية في صلاحيات رئيس الحكومة ومكانته، عندما عدّل الكنيست القانون الأساس للحكومة، فمنح هذا التعديل رئيس الحكومة صلاحية إقالة وزير من الحكومة، وأكد أن «الوزير مسؤول أمام رئيس الحكومة في المهمات المسؤول

(٨) كتاب القوانين ٥٤٠ (سيفر هحوقيم ٥٤٠) (١٩٦٨)، ص ٢٢٦.

عنها الوزير»[٩]، وقد عزّز هذا القانون قوة رئيس الحكومة بشكل كبير. صحيح أن القرارات تتخذها الحكومة، وأن لكل وزير صوتًا متساويًا مع صوت كل عضو من أعضاء الحكومة، بما في ذلك رئيس الحكومة، وأن الحكومة كلّها مسؤولة مسؤولية جماعية أمام الكنيست، لكن حقيقة أن القانون يربط المسؤولية الجماعية أمام الكنيست بمسؤولية أي وزير أمام رئيس الحكومة، ويمنح رئيس الحكومة صلاحية إقالة أي وزير في أي وقت يشاء، تعزّز صلاحيات رئيس الحكومة ومكانته أمام الوزراء الآخرين.

ليس في القانون الأساس للحكومة إشارة واضحة إلى عملية صنع القرارات التي تخصّ الأمن القومي. وهناك بند يتطرّق بصورة غير مباشرة إلى هذه المسألة، فينص على أن «من صلاحية الحكومة العمل بمساعدة لجان وزارية دائمة أو موقتة في موضوعات مختلفة»[١٠].

للإلمام بعملية صنع القرارات من الناحية الرسمية والقانونية سنعرض، باقتضاب، المؤسسات التي تساهم، بنسب متفاوتة، في هذه العملية، وتساعد رئيس الحكومة والحكومة في القيام بمهماتهم في هذه العملية.

ثانيًا: لجنة الوزراء لشؤون الأمن

تألفت هذه اللجنة أول مرة في عام ١٩٥٣، وكان اسمها لجنة الوزراء لشؤون الخارجية والأمن، وظلت أعوامًا طويلة

---

(٩) كتاب القوانين ١٠٢٦ (سيفر هحوقيم ١٠٢٦) (١٩٨١)، ص ٢٨٠.
(١٠) كتاب القوانين.

هامشية وغير مهمة في عملية صنع القرارات. فقد أصر رئيس الحكومة ووزير الدفاع حينئذ دافيد بن غوريون على عدم طرح قضايا الأمن على بساط بحثها. وإمعانًا في تهميشها، لم يكن بن غوريون يحضر اجتماعاتها، باستثناء شهور عدة في عام ١٩٥٥. وقد تغيّر دور هذه اللجنة وأهميتها واسمها في عام ١٩٦١، عندما استجاب بن غوريون لضغوط حزب أحدوت هاعفوداه، وألّف «لجنة الوزراء لشؤون الأمن». وتضاعفت أهمية هذه اللجنة عندما أصبح ليفي إشكول رئيسًا للحكومة ووزيرًا للدفاع في حزيران/يونيو ١٩٦٣[11].

لم تحظ لجنة الوزراء لشؤون الأمن بمكانة ثابتة في عملية صنع القرارات؛ فتركيبتها ووتيرة جلساتها والموضوعات التي عالجتها ودورها في عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي كانت تتغير من فترة إلى أخرى ومن رئيس حكومة إلى آخر. مثلًا لم يؤلف رئيس الحكومة مناحيم بيغن لجنة وزراء لشؤون الأمن بعد فوزه في انتخابات عام ١٩٨١ إلّا بعد مرور نصف عام على تأليف حكومته، ولم يعقد أي اجتماع لها طوال حرب لبنان الأولى عام ١٩٨٢. كما لم يؤلف يتسحاق شامير إطلاقًا لجنة لشؤون الأمن طوال فترة حكومته الأولى التي ألّفها في عام ١٩٨٣، واستمرت قرابة عام واحد[12]. وفي عام ١٩٩٢ سن الكنيست قانونًا استند فيه إلى الأعراف التي كانت متّبعة في عمل هذه اللجنة، وحدد هذا القانون مهمات اللجنة ومجال عملها وعضويتها الدائمة. وقد نص

---

(١١) Michael Brecher, *The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process* (London: Oxford University Press, 1972), p. 213.

(١٢) بن مئير، ص ١٢١.

القانون على أن رئيس الحكومة يرئس هذه اللجنة، وأن عضويتها تتكوّن من وزراء الدفاع والخارجية والمالية والأمن الداخلي والقضاء ووزراء آخرين. ولم يحدد القانون عدد أعضاء هذه اللجنة، ويعيّن رئيس الحكومة الوزراء الآخرين الذين لم يحددهم القانون وفق اعتبارات ائتلافه الحكومي[١٣].

ثالثًا: ديوان رئيس الحكومة

ينسق ديوان رئيس الحكومة عمل الحكومة، ويعمل فيه مجموعة من المسؤولين الذين يساهمون، بدرجة أو بأخرى، في عملية صنع القرارات. ويقف على رأس الديوان مديره العام، وهو مسؤول عن الجوانب الإدارية وعن المؤسسات التابعة للديوان. ويكون للمدير العام لديوان رئيس الحكومة شأن في صنع القرارات بحكم رئاسته لجانًا وزارية مختلفة أو رئاسته مجموعات عمل عدة. وتعتمد درجة مشاركته في عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي على شخصية المدير العام وعلى طبيعة علاقته برئيس الحكومة؛ إذ أدّى مديرون عامون لديوان رئيس الحكومة أدوارًا مهمة في عملية صنع القرارات، وكانوا في منزلة مستشارين للأمن القومي، مثل يعقوب هرتسوغ لدى إشكول وغولدا مئير، ومردخاي غازيت لدى مئير ويتسحاق شامير ورابين، وإلياهو بن اليسار لدى مناحيم بيغن[١٤].

---

(١٣) أفيعيزر يعري، الرقابة المدنية على الجيش في إسرائيل (هبيقواح هاتزرحي عال هتسفا بيسرائيل) (تل أبيب: مركز يافا للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٤)، ص ٢٣.

(١٤) بن مئير، ص ١٢٣.

رابعًا: السكرتير العسكري لرئيس الحكومة

هو حلقة الوصل بين رئيس الحكومة والمؤسسة الأمنية، ويحضر جميع اجتماعات رئيس الحكومة مع المسؤولين العسكريين والأمنيين، بما في ذلك اجتماعات رئيس الحكومة مع رئيسي الموساد وجهاز الاستخبارات العامة، الشاباك، وفي أغلب الأحيان يكون هو الشخص الثالث الوحيد الذي يحضر هذه الاجتماعات. وتمر من تحت يدي السكرتير العسكري لرئيس الحكومة ومن خلاله جميع المواد السرّية والسرّية للغاية، الواردة من أي مصدر إلى رئيس الحكومة. ويشغل هذا المنصب ضابط في الجيش النظامي تتراوح رتبته بين رائد وعميد. ويعتمد مدى تأثيره ومشاركته في عملية صنع قرارات الأمن القومي على شخصيته ورتبته، وعلى نوعية شبكة العلاقات القائمة بينه وبين رئيس الحكومة. شغل هذا المنصب ضباط تمتعوا أحيانًا بعلاقات متميزة مع رؤساء الحكومات، وكانوا رجال السر والثقة لرؤساء الحكومات، مثل نحمياه أرغوف عند بن غوريون، ويسرائيل ليؤور عند إشكول ومئير، في حين أن السكرتير العسكري لبيغن مثلًا لم يتمتع بأي تأثير عنده[١٥].

خامسًا: سكرتير الحكومة

تعيّن الحكومة، باقتراح من رئيسها، سكرتيرًا لها وتحدّد مهماته. ويرئس سكرتير الحكومة سكرتاريا صغيرة مؤلفة أساسًا من موظفين إداريين. وتتباين درجة مشاركة سكرتير الحكومة في

---

(١٥) بن مئير، صنع القرارات.

صنع القرارات وتأثيره فيها من سكرتير حكومة إلى آخر، ومن رئيس حكومة إلى آخر، ويتوقف ذلك على طبيعة شبكة العلاقات بينهما[١٦].

في ديوان رئيس الحكومة أيضًا وظائف عدة ومناصب أخرى، مثل المستشار السياسي والمستشار الإعلامي لرئيس الحكومة، بيد أن هذه المناصب غير ثابتة. ومن اللافت أن أصحاب هذه المناصب في ديوان رئيس الحكومة لا يديرون هيئة أو مؤسسة ذات طاقم متخصص في إمكانها تقديم المواد الأساسية من حيث المعلومات والتحليلات والمقترحات والبدائل الضرورية لعملية صنع القرارات بطريقة منهجية ومنظمة. وعوضًا عن ذلك، تُعِدّ كل وزارة أو مؤسسة مقترحاتها وتقدّمها مباشرة إلى طاولة رئيس الحكومة، من دون أن يكون في حيازة رئيس الحكومة هيئة تدرس الموضوعات التي يجري البحث فيها وتحللها بطريقة منظمة ومنهجية، وبخاصة الموضوعات والقرارات التي تخص الأمن القومي. وفي محاولة لملء هذا الفراغ، وبعد مطالبة متواصلة من نخب متعددة، جرى تأليف «مجلس الأمن القومي» في ديوان رئيس الحكومة في عام ١٩٩٩.

سادسًا: مجلس الأمن القومي

أُسس مجلس الأمن القومي بقرار من حكومة بنيامين نتنياهو الأولى في عام ١٩٩٩ باعتباره مؤسسة تابعة لديوان رئيس الحكومة. وكان الهدف من تأسيسه أن يصبح هو الهيئة التي تعِد الاستشارة والمعلومات والتحليلات، وتقدمها إلى رئيس الحكومة

---

(١٦) بن مئير، ص ١٢١.

والحكومة في القضايا التي تخص الأمن القومي. ويستمد مجلس الأمن القومي صلاحياته من الحكومة، ويعمل وفق التعليمات المباشرة لرئيس الحكومة، ويتبع رئيس مجلس الأمن القومي رئيس الحكومة مباشرة، كما يعمل مستشارًا لرئيس الحكومة في قضايا الأمن القومي[١٧].

سابعًا: مكانة رئيس الحكومة ودوره

الحكومة في إسرائيل هي مركز القوة في النظام السياسي، وفيها تتم عملية صنع القرارات الرسمية والقانونية. ويتمتع رئيس الحكومة بعوامل قوة مهمة، الأمر الذي يجعل الحكومة الإسرائيلية حكومة رئيس الوزراء[١٨]. وتنبع قوة رئيس الحكومة من العوامل التالية:

- كونه زعيم حزبه، ومكانته في حزبه تدعم عادة مكانته في الحكومة.
- هو الذي يقود الحكومة ويرئس جلساتها ويحدد جدول أعمالها.
- استقالته تعني استقالة الحكومة بأسرها.
- يتمتع منذ عام ١٩٨١ بصلاحية إقالة أي وزير من الحكومة.
- اتخاذ القرارات المهمة يتم عادة في دائرة رئيس الحكومة أو في «مطبخه».

---

(١٧) أفيعيزر يعري، إلى من يقدم المجلس الإستشارة (لمي ميعيتست هموعتساه) (تل أبيب: مركز يافه للدراسات، ٢٠٠٦)، ص ٢٢.

(١٨) آشر أريان، السياسة والنظام في إسرائيل (بوليطيقا فيمشطار بيسرائيل) (تل أبيب: زموراه، بيتان، ١٩٨٥)، ص ٢٦٥.

- تقع ضمن مهماته وصلاحياته المسؤولية المباشرة عن جهازي أمن مهمين للغاية هما الموساد والشاباك.

- هو المسؤول مسؤولية مباشرة عن الملف النووي (وهو رئيس لجنة الطاقة النووية الإسرائيلية) وعن الملف الكيميائي والملف البيولوجي، بهيئاتها ومؤسساتها ومنتجاتها المختلفة.

- صحيح أن وزير الدفاع هو المسؤول عن وزارة الدفاع، وهو الذي يمثّل سلطة الحكومة على الجيش، ولكن من حق رئيس الحكومة دعوة رئيس الأركان ورئيس جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان)، بعلم وزير الدفاع، للتشاور.

إلى جانب منصب رئيس الحكومة، هناك في الدول العادية منصبان مهمّان في عملية صنع قرارات الأمن القومي، هما منصب وزير الدفاع ومنصب وزير الخارجية. ولكن وزارة الخارجية في إسرائيل لا ترتدي أهمية في عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي، فعلاقات إسرائيل الخارجية تخضع للأمن ومؤسسته، و«مفهوم العلاقات الخارجية السائد بين النخب والرأي العام في إسرائيل هو مفهوم استقوائي أساسًا، ويعطي أفضلية للاعتبارات الاستراتيجية على الاعتبارات الدبلوماسية. ويعتبر العنف وسيلة شرعية في مجال العلاقات بين الدول»[١٩].

في العقدين الأولين لقيام إسرائيل، لم يكن فيها هذا «الثالوث»، الذي يؤثر تقليديًا في سياسة الدول العادية في قضايا الأمن القومي. فمنذ قيامها وحتى عشية حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، شغل رئيس

(١٩) دان هوروفيتس وموشيه ليساك، ضيق في الأوتوبيا (متسوقوت بأوتوبيا) (تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٩٠)، ص ٢٥٦.

الحكومة في إسرائيل إحدى الوزارتين: إمّا الدفاع أو الخارجية. وخلال كل فترة رئاسته للحكومة، كان بن غوريون وزيرًا للدفاع أيضًا. وفي العامين اللذين استقال خلالهما بن غوريون من رئاسة الحكومة، كان موشيه شاريت رئيسًا للحكومة ووزيرًا للخارجية في عامَيْ ١٩٥٤ و١٩٥٥. وعندما أصبح إشكول رئيسًا للحكومة في عام ١٩٦٣، خلفًا لبن غوريون، استمر في تقليد سلفه، فشغل منصب وزير الدفاع أيضًا حتى عشية اندلاع حرب عام ١٩٦٧، حين أُرغم على الاستقالة من منصب وزير الدفاع لمصلحة الجنرال المتقاعد ورئيس الأركان الأسبق موشيه دايان، تحت ضغط جنرالات الجيش أساسًا[٢٠].

- اتفاق إشكول - دايان

أدى إرغام رئيس الحكومة إشكول على التخلّي عن منصب وزير الدفاع لمصلحة دايان إلى نشوء حالة جديدة تمثّلت بعدم تولّي رئيس الحكومة منصب وزير الدفاع. وهذه الحالة لم تعهدها إسرائيل حتى ذلك الحين إلّا عندما شغل بنحاس لافون منصب وزير الدفاع فترة قصيرة في الحكومة التي ألّفها شاريت في عام ١٩٥٤، في إثر استنكاف بن غوريون عن السلطة الرسمية. وكانت الفترة التي تبوأ فيها لافون وزارة الدفاع قد شهدت صراعًا شديدًا بين المؤسسة العسكرية والأمنية من ناحية وكل من لافون وشاريت من ناحية أخرى. ولم تكتف المؤسسة العسكرية الأمنية بعدم التعاون مع لافون، ومع رئيس الحكومة أيضًا، بل قامت بعمليات من وراء ظهره ومن وراء ظهر شاريت. وكان أبرز ثمار هذه العمليات التي جرت من دون معرفة وزير

(٢٠) Yoram Peri, *Between Battles and Ballots: Israeli Military in Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), pp. 249-251.

الدفاع، ورئيس الحكومة أيضًا، ما عُرف لاحقا بـ «العمل المشين» أو «فضيحة لافون»، عندما قامت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، وبقرار من المؤسسة العسكرية والأمنية، بسلسلة من الأعمال التخريبية في مصر ضد المدنيين المصريين وضد مؤسسات غربية، بهدف الإساءة إلى مصر وإلى علاقاتها بالدول الغربية.

قادت هذه الحالة الجديدة التي نشأت عشية حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ إلى ضرورة إيجاد صيغة عمل بين رئيس الحكومة إشكول الذي كانت المؤسسة العسكرية تعتبره رجلًا متردّدًا وضعيفًا، ووزير الدفاع دايان الذي شغل منصب رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي في أثناء فترة «فضيحة لافون»، وذي الطموحات السياسية والتصميم على التأثير في القرارات التي تخص الأمن القومي في إسرائيل. وفعلًا توصّل إشكول ودايان إلى اتفاق بينهما عشيّة حرب عام ١٩٦٧، تحددت فيه المجالات والخطوات والقرارات التي لا يقوم بها وزير الدفاع مِن دون الحصول على موافقة رئيس الحكومة. وشملت هذه المجالات التي حظّر على وزير الدفاع القيام بها من دون موافقة رئيس الحكومة، القضايا التالية:

الأولى: بدء حرب شاملة أو شن حرب ضد أي دولة.

الثانية: الشروع في عمليات عسكرية.

الثالثة: بدء عملية عسكرية ضد أي دولة لم تشارك حتى تلك اللحظة في الحرب.

الرابعة: قصف مدن مركزية في أراضي العدو، إلّا إذا سبق ذلك قصف مدن إسرائيلية من العدو نفسه.

الخامسة: القيام بعمليات انتقامية ردًا على أعمال معادية.

جاء في هذا الاتفاق، علاوة على ذلك، أن في إمكان رئيس الحكومة دعوة كلٍ من رئيس الأركان ورئيس جهاز أمان والمدير العام لوزارة الدفاع ومساعد وزير الدفاع، للحصول منهم على معلومات وتقديرات للموقف[٢١]. ولم تكد تمر أيام عدة على هذه الاتفاقية حتى خرقها دايان، عندما أمر مباشرة قائد المنطقة الشمالية الجنرال دافيد أليعازر بالهجوم على هضبة الجولان السورية من دون حصوله على تصريح من رئيس الحكومة إشكول[٢٢].

بعد أن وضعت حرب عام ١٩٦٧ أوزارها، صاغ الوزير يسرائيل غليلي وكل من السكرتير العسكري لرئيس الحكومة والسكرتير العسكري لوزير الدفاع، وثيقة لتنظيم الصلاحيات بين رئيس الحكومة ووزير الدفاع، أطلق عليها «كونستيتوتسيا»، أي «الدستور»، واعتمدها رسميًا رئيس الحكومة إشكول. ومنذ تلك الفترة وحتى اليوم تجيز كل حكومة جديدة عند تأليفها هذه الوثيقة التي حددت ثلاثة مستويات لعمليّات الجيش الإسرائيلي العسكرية التي تختلف القيادة السياسية في الموافقة عليها، وهي:

المستوى الأول: يتعلق بالحالات التي يكون فيها وزير الدفاع مخوّلًا بتّها وإقرارها وحده، مثل الرد على إطلاق العدو النار أو ملاحقة طائرة تخترق المجال الجوي الإسرائيلي.

---

(٢١) موشيه ديان، معالم في الطريق: سيرة ذاتية (أفني ديرخ: اوتوبيوغرافيه) (القدس: عيدنيم، ١٩٧٦)، ص ٤٢٢ -٤٢٣. انظر أيضًا: يعري، ص ١٦.

(٢٢) يورام بيري، «أنماط العلاقة بين جيش الدفاع الإسرائيلي والنظام السياسي في إسرائيل،» في: أهرون يريف، محرر، حرب اختيارية (ملحيمت بريراه) (تل أبيب: مركز يافه للدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٥)، ص ٤٣.

المستوى الثاني: يتعلق بعمليات عسكرية يأمر بها وزير الدفاع بعلم رئيس الحكومة، مثل ملاحقة طائرة اخترقت المجال الجوي وعادت إلى أراضي دولتها.

المستوى الثالث: يتعلق بعمليات عسكرية يُصدر وزير الدفاع فيها أمرًا بعد حصوله على موافقة رئيس الحكومة، مثل القيام بعمليات عسكرية هجومية في ما وراء خطوط العدو[٢٣].

لا يوجد في النظام الإسرائيلي منصب «القائد العام للقوات المسلحة». لذلك، وعلى الرغم من التوصل إلى وثيقة «الدستور» و«اتفاق إشكول- دايان»، ظلّت الصلاحيات بين «ثالوث» رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي غير واضحة بما فيه الكفاية. وفي أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ أُلفت «لجنة أغرانات» للتحقيق في أسباب «التقصير» في تلك الحرب. وأكّد تقرير اللجنة وجود نقص في تحديد هذه الصلاحيات والمسؤوليات بين كلٍّ من رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس أركان الجيش، وأوصى بتحديد هذه الصلاحيات والمسؤوليات في القانون.

ثامنًا: القانون الأساس للجيش

بعد توصية «لجنة أغرانات»، سَنّ الكنيست في عام ١٩٧٦ القانون الأساس للجيش. بيد أن هذا القانون لم يحدّد بوضوح توزيع الصلاحيات بين رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس الأركان، وترك مجالًا واسعًا لتفسيره بمفاهيم متعددة. فالقانون

(٢٣) يعري، ص ١٧.

الأساس للجيش مقتضب وقصير للغاية، ويتألف من ستة بنود قصيرة، ويبلغ إجمالي عدد كلماته واحدة وثمانين كلمة فقط. وينص هذا القانون على أن الجيش الإسرائيلي هو جيش الدولة، وأنه يخضع لسلطة الحكومة، وأن وزير الدفاع هو الوزير الذي تعيّنه الحكومة وزيرًا على الجيش، وأن رئيس هيئة الأركان العامة للجيش هو المسؤول القيادي الأعلى داخل الجيش، وأنه تحت سلطة الحكومة وخاضع لوزير الدفاع[٢٤].

تاسعًا: وزير الدفاع ورئيس الأركان

يشكّل وزير الدفاع في إسرائيل محورًا أساسيًا في خط التماس بين المستوى المدني والمستوى العسكري. فوزير الدفاع تعيّنه الحكومة وزيرًا على الجيش، وبهذا المعنى يمثّل رسميًا سلطة الحكومة على الجيش، ويخضع رئيس الأركان له رسميًا. ومع ذلك، هناك عدم وضوح في عدد من القضايا المهمة المتعلقة بكيفية تنفيذه مهماته. فوزير الدفاع ليس قائدًا عامًا للقوات المسلحة، ولا يوجد في إسرائيل مثل هذا المنصب، وعوضًا عن ذلك يخضع رئيس أركان الجيش لسلطة الحكومة كـ «كولكتيف». ومع أن وزير الدفاع هو الذي تعيّنه الحكومة على الجيش، فمن غير الواضح في القانون ما المجالات والقرارات التي ينبغي لوزير الدفاع الحصول على موافقة الحكومة عليها، وما هي تلك المجالات والقرارات التي في إمكان وزير الدفاع أن يبتّها من دون العودة إلى الحكومة. ومن ناحية أخرى، من غير الواضح في

---

(٢٤) كتاب القوانين ٨٠٦ (١٩٧٦)، ص ١٢٦.

القانون الأساس للجيش ما المدى والمجال المسموح فيهما لوزير الدفاع بالتدخّل في قرارات رئيس الأركان، أو الاعتراض عليها، وما القرارات العسكرية التي على رئيس الأركان أن ينال موافقة وزير الدفاع عليها، وما القرارات والمجالات التي في إمكان رئيس الأركان بتّها بنفسه من دون الرجوع إلى وزير الدفاع. فمصطلح «خضوع» رئيس الأركان لوزير الدفاع يعبّر عن خضوع هرمي، ولا يوجد اتفاق على تفسير هذا المصطلح عند تطبيقه على أرض الواقع[٢٥].

هناك ثلاثة مفاهيم في تفسير هذا المصطلح، تعطي بدورها ثلاثة مستويات مختلفة لمصطلح «الخضوع»، من المفيد والضروري الاطّلاع عليها لإدراك العلاقة المعقّدة بين وزير الدفاع ورئيس الأركان، وهي: الخضوع المطلق؛ الخضوع الاستراتيجي؛ الخضوع النسبي.

- الخضوع المطلق

يرى أصحاب هذا المفهوم أن صلاحيات وزير الدفاع تجاه رئيس الأركان، من حيث قوّتها وشموليتها، هي مثل صلاحية الحكومة تمامًا، إلّا إذا قررت الحكومة أمرًا آخر. وهذا يعني أن من صلاحية وزير الدفاع التدخّل وإصدار الأوامر إلى رئيس الأركان للقيام بهذا الأمر أو ذاك، كلّما أراد وزير الدفاع ذلك؛ وفي حال وجود خلاف بين وزير الدفاع والحكومة، يتغلب موقف الحكومة على وزير الدفاع. ويعلل ذلك أصحابُ هذا

(٢٥) شموئيل ايفن وتسفيه غروس، اقتراح لقانون جيش الدفاع الإسرائيلي (هتسعاه لحوق تساهل) (تل أبيب: المعهد لأبحاث الأمن القومي، ٢٠٠٨)، ص ١٣.

التوجه، وأغلبهم من أساتذة الجامعات المتخصصين بالقانون الدستوري، بتأكيدهم أن وزير الدفاع تعيّنه الحكومة وبالتالي له صلاحيات الحكومة، إلّا إذا حدث خلاف بينه وبين الحكومة، وأن القانون الأساس للجيش ينص على أن رئيس الأركان «هو المستوى القيادي الأعلى في الجيش» وليس على الجيش، وأن وزير الدفاع يمثّل سلطة المستوى المدني - السياسي على الجيش ويعكسها[٢٦].

- الخضوع الاستراتيجي

يقول المنادون بهذا المفهوم، وأغلبهم من كبار الضباط ومن المؤسسة الأمنية، إن خضوع رئيس الأركان لوزير الدفاع هو خضوع محدّد في القضايا الاستراتيجية فقط، أمّا في القضايا التكتيكية، فهو ليس خاضعًا لوزير الدفاع. فمثلًا، في إمكان وزير الدفاع، وفق هذا المفهوم، إصدار أمر لرئيس الأركان ليقوم بعملية عسكرية ويطلق سراح مخطوفين، ولكن ليس من صلاحيته التدخّل في الخطة العسكرية العملانية لإطلاق سراحهم. ويدّعي مؤيدو هذا التوجّه أن هذا المفهوم هو الذي يعطي مضمونًا للقانون الذي ينص على أن رئيس الأركان هو المستوى الأعلى في الجيش. ويضيف هؤلاء أن وزير الدفاع يكون، في كثير من الأحيان جنرالًا متقاعدًا أو رئيسًا سابقًا للأركان، لذلك هناك خشية من أن يصبح وزير الدفاع رئيسًا أعلى للأركان بشكل فعلي، وهو ما يمس وظيفة رئيس الأركان ودوره[٢٧].

---

(٢٦) ايفن وغروس، ص ١٣ - ١٤.

(٢٧) ايفن وغروس، ص ١٤.

- الخضوع النسبي

يميز أنصار هذا المفهوم خضوع رئيس الأركان لوزير الدفاع في القضايا الاستراتيجية من خضوعه في القضايا التكتيكية؛ فخضوع رئيس الأركان لوزير الدفاع في القضايا الاستراتيجية هو خضوع مطلق، أمّا في القضايا التكتيكية والعمليات العسكرية، فهناك دور محدَّد لوزير الدفاع باعتباره طرفًا له حق الموافقة أو الاعتراض على خطط رئيس الأركان، ولكن ليس له حق المبادرة إلى وضع الخطط أو إملاء رأيه على رئيس الأركان في هذا المجال. وهكذا، ثمة صلاحية لوزير الدفاع، وفق هذا المفهوم، ليس في إصدار الأمر للقيام بعملية عسكرية لإطلاق سراح المخطوفين فحسب، وإنما له الحق في الاطّلاع على الخطة العسكرية العملانية، وحق الموافقة عليها أو رفضها. وإذا لم يوافق وزير الدفاع على الخطة العسكرية التي وضعها رئيس الأركان، يُعِد رئيس الأركان خطة بديلة ويعرضها ثانية على وزير الدفاع للموافقة عليها؛ ولا يتم تنفيذ الخطة إلّا بعد موافقة وزير الدفاع عليها. ولا يحق لوزير الدفاع، في أي حال من الأحوال، فرض أي خطة على رئيس الأركان، أو فرض إجراء أي تغيير في خطة رئيس الأركان. وفي إمكان وزير الدفاع تقديم توصية لرئيس الأركان بإجراء تغييرات في خطة رئيس الأركان، ولكن هذه التوصية ليست ملزمة لرئيس الأركان. ويبدو أن معظم وزراء الدفاع الذين كانت لهم خلفية عسكرية، وكانوا جنرالات أو رؤساء أركان سابقين، تصرفوا وفق هذا المفهوم، ولم يكتفوا بالموافقة أو الاعتراض على خطة رئيس الأركان، أو إبداء الرأي والموقف من الخطط والعمليات العسكرية، بل دأبوا على تغليف ذلك بأسلوب

ودّي كالقول: «لا أريد أن أقول لكم ماذا عليكم أن تفعلوا من الناحية العملانية، ولكن لو كنت مكانكم لفعلت كذا وكذا»[٢٨].

أمّا في ما يخص تعيين كبار الضباط، فيعرض رئيس الأركان على وزير الدفاع الموافقة على تعيين أي ضابط برتبة عقيد (ألوف مشنيه) فما فوق، ولوزير الدفاع الحق في رفض التعيين ولكن ليس له الحق في اقتراح مرشح بديل. ومن ناحية أخرى، إذا أراد وزير الدفاع إقالة ضابط رفيع الرتبة من منصبه، فإن ذلك يتطلب موافقة رئيس الأركان، ولا يملك وزير الدفاع صلاحية إرغام رئيس الأركان على إقالة ضابط رفيع الرتبة[٢٩].

لا يتطرق القانون الأساس إلى صلاحيات رئيس الأركان ومسؤولياته، أكانت تجاه المسؤولين عنه أم تجاه من هم تحت قيادته. بما أن رئيس الأركان يخضع لسلطة الحكومة كـ «كولكتيف»، فالقانون الأساس يتحدث عن الحكومة ولا يذكر إطلاقًا رئيس الحكومة. وبما أن القانون الأساس لا يحدد الصلاحيات ولا يوزعها بين رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس الأركان، فإن ذلك كله يؤدي إلى عدم الوضوح في مسؤوليات رئيس الأركان وصلاحياته، الأمر الذي يعزز قوة رئيس الأركان ويفسح في المجال أمامه لتفسير معنى خضوعه لوزير الدفاع وللحكومة، بخاصة في تلك المجالات والقضايا التي لا توجد تجاهها سياسة واضحة، وهي كثيرة، أو تلك القضايا التي لم يتلق رئيس الأركان فيها أوامر واضحة من وزير الدفاع.

هناك عوامل أخرى تعزّز مكانة رئيس الأركان لا أمام

(٢٨) ايفن وغروس، ص ١٤ – ١٥.

(٢٩) ايفن وغروس، ص ١٥.

المستوى المدني فحسب، وإنما أمام جنرالات جيشه وكبار ضباطه أيضًا؛ فترقيهم في الرتب والمناصب العليا يعتمد أساسًا على قراراته. وعادة ما ينجح رئيس الأركان في تشكيل رؤية عامة ومشتركة لهيئة الأركان في القضايا الأمنية التي تُعرض أمام الحكومة. ولكن في حالة فشله في تشكيل رؤية مشتركة، يمكنه، من الناحية النظرية، وجراء صلاحياته أيضًا، إصدار الأوامر إلى جنرالات الجيش بعدم الاختلاف معه أمام الحكومة في أثناء حضورهم اجتماعها وإدلائهم بآرائهم وتحليلاتهم في شأن قضية أمنية معيّنة. وقد يؤدي هذا الأمر إلى أن تتخذ الحكومة قرارًا أمنيًا نوعيًا وفق توصية رئيس الأركان فحسب، من دون أن تستمع الحكومة إلى وجهات نظر أخرى مغايرة من جنرالات آخرين في هيئة الأركان، حتى وإن كان هؤلاء الجنرالات يشكّلون أغلبية في هيئة الأركان، وكان رئيس الأركان في الأقلية. وهذا الأمر نادر الحدوث ولكنه يحدث[٣٠].

- قرارات الحرب والعمليات العسكرية

الحكومة الإسرائيلية هي الجسم الوحيد المخوَّل اتخاذ قرار الحرب؛ فقانون الحكومة الأساس ينص بشكل واضح وصريح على ما يلي: «لا تشن الدولة حربًا إلّا بقرار من الحكومة». وعلى الحكومة أن تخبر، في أقرب وقت ممكن، لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست بقرارها شن الحرب. وكذلك يُعْلم رئيس الحكومة، في أقرب وقت ممكن، الكنيست بالحرب، بخطاب له من على منصة الكنيست[٣١].

(٣٠) ايفن وغروس، ص ١٦.

(٣١) ايفن وغروس، اقتراح لقانون جيش.

عاشرًا: علاقة الجيش بالقيادة السياسية

عرّف بن غوريون، رئيس الحكومة ووزير الدفاع الذي كانت له اليد الطولى والدور الأهم في بناء الجيش الإسرائيلي وبلورته، مكانة الجيش الإسرائيلي ودوره وعلاقته بالقيادة السياسية كالتالي: «الجيش لا يقرر السياسة ولا النظام ولا القوانين ولا نظام الحكومة في الدولة. وطبعًا، الجيش لا يقرر بنفسه حتى بنيته وأنظمته وخطوط عمله. والجيش ليس هو الذي يقرر شأن الحرب والسلام. الجيش هو الذراع التنفيذية لحكومة إسرائيل، إنه ذراع الدفاع والأمن. النظام في الدولة، والخطوط السياسية تجاه الداخل والخارج، وإعلان الحرب وصنع السلام، وتنظيم الجيش وتصميم صورته، ذلك كله من صلاحيات السلطات المدنية وحدها: الحكومة والكنيست والناخبين. الحكومة مسؤولة عن الجيش أمام ممثلي الشعب في الكنيست، والجيش خاضع في كل شيء للحكومة، وما هو إلّا منفذ للخط السياسي وللأوامر التي يتلقّاها من المؤسستين التشريعية والتنفيذية: الكنيست والحكومة»[٣٢].

ما ذكره بن غوريون أعلاه، في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩، في رسالته إلى رئيس أركان الجيش الإسرائيلي يغآل يادين ما انفك، يتردد، ويتم التشديد عليه دومًا في داخل الجيش وفي دورات الضباط وفي مدرسة القيادة والأركان وفي كلية الأمن القومي، وكلّما تمّ التطرّق إلى علاقة الجيش بالقيادة السياسية[٣٣].

---

(٣٢) دافيد بن غوريون، تميز وتخصيص، أشياء على أمن إسرائيل (يحود فيعود: دفريم عال بيطحون يسرائيل) (تل أبيب: معرخوت، ١٩٧١)، ص ٨٢.

(٣٣) يورام بيري، «جيش الدفاع الإسرائيلي في السياسة الإسرائيلية،» في: بنحاس يحزقيئلي، محرر، العلاقات المتبادلة بين المستوى المدني - السياسي وبين المستوى العسكري (يحسي هجوملين بين هديرج هائزرحي - مديني وبين هديرج هتسفائي) (تل أبيب: وزارة الدفاع، ٢٠٠٥)، ص ٧٦.

تبنّت الرؤية التي عبّر عنها بن غوريون عن علاقة الجيش بالقيادة السياسية «النموذج الوظيفي»، أي إن الجيش أداة لتنفيذ سياسة الحكومة، يخضع للقيادة السياسية وللرقابة السياسية الفاعلة، وهو منعزل تمامًا عن المؤسسة السياسية الحزبية. ووفق هذا النموذج، فإن القيادة السياسية هي التي تحدد الأهداف، في حين يتولّى الجيش تحقيق هذه الأهداف. وافترض هذا النموذج أن القيادة السياسية هي التي تحدد الخط الفاصل بين الأهداف من ناحية والوسائل لتحقيق هذه الأهداف من ناحية أخرى.

كان عاموس بيرلموتر من أوائل وأبرز من عَرض «نموذج الأداة» ودافع عنه في ستينيات القرن الماضي، حين رسم صورة وردية لعلاقة الجيش الإسرائيلي بالقيادة السياسية. افترض بيرلموتر وجود ثقافة مدنية في إسرائيل، وأن هذه الثقافة المدنية ونضج البنى السياسية، وبخاصة الأحزاب السياسية والهستدروت، والتغيير السريع في قيادة الجيش، واعتماد الجيش نظام الاحتياط الذي يشكّل فيه الاحتياطيون الغالبية العظمى من مجمل عديد الجيش الإسرائيلي، وازدياد مهنية الجيش النظامي واحترافه، وتبنّي الجيش والمجتمع أيديولوجيا واحدة، وتماهي أهداف الجيش مع الأهداف القومية السياسية للمجتمع؛ كل ذلك يمنع الجيش من التدخّل في السياسة ويقلل إلى درجة الصفر إمكانية حدوث انقلاب عسكري في إسرائيل[٣٤].

(٣٤) Amos Perlmutter, "The Israeli Army in Politics: The Persistence of the Civilian Over the Military," *World Politics*, vol. 20, no. 4 (July 1968).

- نموذج «الشعب المسلح»

منذ أن طرح هارولد لاسويل مصطلح «دولة القلعة» في عام ١٩٤١[٣٥]، اهتم كثير من الباحثين بموضوع علاقة الجيش بالمستوى المدني والقيادة السياسية في الدول التي يحتل فيها الأمن القومي أولوية عليا وهي في حالة حرب. تمثّلت الفكرة الأساسية التي طورها لاسويل في أن وجود الدولة في حالة حرب وتوتر دائم، واحتلال الأمن القومي فيها الأولوية العليا، قد يؤديان إلى تغلغل القيم العسكرية وانتشارها في المجتمع، وإلى استيلاء خبراء العنف، أي الجيش، على السلطة. ونفى أستاذا العلوم السياسية دان هوروفيتس وموشيه ليساك أن تكون إسرائيل مثل «دولة القلعة»، وعرضا نموذجًا من نوع آخر، يميز العلاقات بين الجيش والمجتمع في الدولة التي تكون فيها مشاركة المواطنين في الجهد العسكري عند أعلى حد ممكن، وهو نموذج «الشعب المسلح» (عام حموش)، أو «شعب بالزي العسكري» (عام بمديم). واستند مبدأ «الشعب المسلح» إلى فرضية أن إسرائيل في حالة حرب دائمة، وما إن تنتهي حرب واحدة حتى تنتقل إسرائيل إلى حالة حرب كامنة تحمل بين ثناياها إمكانية التفجّر والتحوّل إلى حرب فعلية في أي لحظة. لذلك ينبغي الاستعداد للحرب دائمًا، وإيجاد أفضل الطرق لتجنيد أفراد الشعب كلهم. وقد عبّر قانون الخدمة في الجيش الذي سنّه الكنيست في آب/أغسطس ١٩٤٩ عن ذلك عندما ذكر أن الهدف من القانون هو إعداد الشعب كله ليكون في وقت الضرورة شعبًا مقاتلًا. وأشار هوروفيتس وليساك إلى أن

(٣٥) Harold D. Lasswell, "The Garrison State," *American Journal of Sociology,* 46 (1941), pp. 455 - 468.

نموذج «الشعب المسلح» يفترض أن حدود التماس بين الجيش والقطاع المدني مفتوحة أكثر، ومتنوعة أكثر من نموذج «دولة القلعة». ففي نموذج «الشعب المسلح» تتوسع مهمات الجيش وتتقاطع مع مهمات مدنية، وهو ما يؤدي إلى إحداث توازن بين ظاهرة «تمدين الجيش» من ناحية وعسكرة المجتمع من ناحية أخرى[36]. وسمح هذا النموذج، كما يذكر هوروفيتس وليساك، بأن يتدخل الجيش تدخلًا واسعًا في رسم سياسة الأمن القومي الإسرائيلية. وتمثّل هذا التدخل بالقضايا التالية:

- الاستشارة المهنية التي يقدمها رئيس الأركان وقادة الجيش في اجتماعات الحكومة ولجنة الوزراء لشؤون الأمن.

- التقويم القومي الذي يقدمه جهاز الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي عن الحرب واحتمالات نشوبها.

- مشاركة كبار ضباط الجيش في الاتصالات والمفاوضات مع الدول العربية.

- الحكم العسكري في المناطق الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧ يُفسح في المجال واسعًا أمام الجيش للتدخّل في مختلف المجالات المدنية في المناطق الفلسطينية.

- تؤثر العقيدة العسكرية الإسرائيلية الهجومية في القرارات السياسية.

- إن عدم وضوح القانون في توزيع الصلاحيات بين المستوى السياسي والمستوى العسكري، وبشكل محدّد بين رئيس الأركان

---

(٣٦) هوروفيتس وليساك، ص ٢٥٢.

ووزير الدفاع ورئيس الحكومة، يخلق ظروفًا جيدة لزيادة قوة رئيس الأركان في التأثير في قرارات الحكومة.

- إن شبكة العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين قيادة الجيش والقيادة السياسية تمكّنت من أن تكون لها منزلة «جماعة ضغط» في ما يخص الأمن القومي، كما فعلت قيادة الجيش الإسرائيلي عشية حرب عام ١٩٦٧، إذ لم تكتف بتقديم الاستشارة، بل استعملت علاقاتها هذه «لإقناع السياسيين بضرورة شن الحرب»[٣٧].

حادي عشر: بداية التغيير

ظل «النموذج الوظيفي» سائدًا ومهيمنًا في أوساط الباحثين حتى النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي. وساهمت مجموعة من العوامل في تحدّي «النموذج الوظيفي» وإحداث تآكل فيه، حتى من بعض الذين كانوا يتبنّونه. ويمكن إيجاز العوامل التي قادت إلى ذلك بالنقاط التالية:

- فجّر فشل الجيش الإسرائيلي في حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ و«التقصير» فيها، نقاشًا وصراعًا بين أطراف في المستوى المدني وأطراف أخرى في المستوى العسكري، في شأن المسؤولية عن هذا الفشل. وغذى هذا «التقصير»، في الوقت نفسه، صراعًا موازيًا بين الجنرالات في الجيش الإسرائيلي في شأن من منهم يتحمّل مسؤولية الفشل و«التقصير». والفشل نفسه والصراع الذي دار بين النخب السياسية والعسكرية على مسؤولية

(٣٧) هوروفيتس وليساك، ص ٢٥٢ - ٢٥٦.

هذا الفشل، خدشا هالة الجيش وأضعفا مقولة إن جنرالات الجيش لا يتدخّلون في السياسة.

- كشف تقرير «لجنة أغرانات» عن مشكلة في الصلاحيات بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية، بخاصة في العلاقة بين وزير الدفاع ورئيس الأركان؛ إذ ذكر التقرير أنّ «النقص في تحديد الصلاحيات السائد في الوضع القائم في مجال الأمن، وهو المجال الذي لا يوجد ما يضاهيه في الأهمية، يثقل على نجاعة العمليات، وينتقص من تركيز المسؤولية القانونية، ويسبب عدم وضوح وبلبلة في صفوف الجمهور أيضًا»[٣٨].

أشارت «لجنة أغرانات» في تقريرها إلى ضرورة أن تقوم الحكومة والكنيست بإصلاح هذا الخلل. وانتقدت اعتماد الحكومة على جهاز الاستخبارات العسكرية وحده في تقييم الموقف الأمني - السياسي وفي تقدير إمكانية نشوب حرب، وأوصت بضرورة إصلاح هذا الوضع.

- قاد سقوط حزب العمل في انتخابات الكنيست في عام ١٩٧٧، ووصول حزب الليكود إلى السلطة أول مرة في تاريخ إسرائيل، إلى انتهاء احتكار حكومة حزب العمل منصبي وزير الدفاع ورئيس الحكومة، الأمر الذي أدى إلى وضع حد لاحتكار تعيين رئيس الأركان وكبار ضباط الجيش من بين المحسوبين على حزب العمل؛ وكذلك إلى وصول قيادات عسكرية محسوبة على الليكود واليمين الإسرائيلي إلى أعلى المراتب في الجيش. أحدث ذلك هزة في العلاقات الوطيدة التي كانت سائدة بين التيار العمالي

---

(٣٨) عمير بار أور، «مراحل في تطور علاقات الحكومة - الجيش في إسرائيل،» في: يحزقيئلي، ص ١٠٥.

وقيادة الجيش، وأصبح قادة التيار العمالي أكثر اهتمامًا بالعلاقة بين المستويين العسكري والمدني.

- أحدثت حرب لبنان الأولى (١٩٨٢) التي بادر إليها شارون وبيغن، ولأول مرة في تاريخ إسرائيل، انقسامًا في الرأي العام الإسرائيلي في شأن الحرب وأهدافها، وطرحت أسئلة في خلال الحرب وبعدها، عن طبيعة العلاقة بين المستوى السياسي والمستوى العسكري ومدى سيطرة القيادة السياسية على الجيش. وأدت هذه العوامل المذكورة أعلاه إلى قيام قادة وباحثين من صلب المؤسستين الأمنية والسياسية بطرح موضوع عملية صنع قرارات الأمن القومي، وبمعالجة دور المؤسسة العسكرية وتأثيرها في تلك العملية، وبخاصة في ظل عدم وجود هيئة أو مؤسسة مدنية مستقلة عن الجيش تتولّى تقويم الأمن القومي. وفي هذا السياق أكد الجنرال يسرائيل طال، في مقالة له في عام ١٩٨٣، «أن مسؤولية الأمن القومي تقع على كاهل الحكومات»، وأوضح «أن تقويم الوضع القومي هو شأن سياسي وليس عسكريًا». وأردف: «من أجل تمكين الحكومات من ممارسة مسؤوليتها عن الأمن القومي بشكل سليم، ينبغي للحكومات الاعتماد على أجسام تتابع تطور الأحداث ومساراتها بصورة منظمة، وتقوم بتحليلها وتقييمها بمنهجية، وبعد ذلك يتم عرض التقويم الشامل للوضع على صانعي القرارات». وأكّد الجنرال طال «ممنوع أن تكون هذه الأجسام خاضعة للجيش أو لأي مؤسسة أخرى. وينبغي أن تكون مستقلة، وأن تدرس جميع مواقف الأطراف الرسمية وتقويماتها ووجهات نظرها عندما تعرض تقويم الوضع القومي أمام الحكومة»[٣٩].

(٣٩) Israel Tal, "National Security," *The Jerusalem Quarterly,* 27 (Spring 1983), pp. 13-14.

أشار الباحث بيرلموتر الذي عاد وعالج هذا الموضوع في عام ١٩٨٥ ، إلى أن الجيش الإسرائيلي يكاد يكون الجيش الوحيد في العالم الذي يسيطر من دون منازع على القضايا الاستراتيجية والتكتيكية المتعلقة بالأمن القومي. وأكد بيرلموتر أن جهاز أمان وأقسام التخطيط المتعددة في الجيش ورئيس هيئة الأركان العامة، هي التي تبلور نظرية الأمن الإسرائيلي، وهي التي لها التأثير الأكبر في عملية صنع القرارات في الأمن القومي، وفي حالات نادرة فقط يؤثر القادة المدنيون تأثيرًا حقيقيًا في القرارات التي تخص الأمن القومي[٤٠].

أمّا أهرون يريف، الذي شغل منصب رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي بين عامي ١٩٦٤ و١٩٧١، فأشار في مقالة له في عام ١٩٨٥ إلى أن الجيش الإسرائيلي وحده لديه المؤسسة التي تمكّنه من تطوير استراتيجيا في الأمن القومي، وأكد أن جميع الوزراء في الحكومة الإسرائيلية، بمن فيهم وزير الدفاع، يعتمدون على الجيش في هذا الأمر. واستخلص يريف أن موقف الجيش يؤثر، بسبب ذلك، تأثيرًا كبيرًا في القضايا التي تخص الأمن القومي[٤١].

استخلصت دراسة أُجريت في عام ١٩٨٤ في كلية الأمن القومي التابعة للجيش الإسرائيلي، أن عملية صنع القرارات في الأمن القومي تعتريها نواقص مهمة، أبرزها: عدم وجود تخطيط

---

(٤٠) Amos Perlmutter, "The Dynamics of Israeli National Security Decisionmaking," in: Robert J. Art [et al.], *Reorganzing America's Defense: Leadership in War and Peace* (Elmsford, NY: Pergamon, 1985), p. 131.

(٤١) Aharon Yariv, "Military Organizaion and Policymaking in Israel," in: Art [et al.], p. 128.

قومي شامل، والتعامل مع كل قضية بشكل منفصل، وعدم تعريف أهداف الأمن القومي وسياسته، وعدم فحص فرضيات أساسية مجددًا بين مرحلة وأخرى في ضوء التطورات التي تطرأ. وأشارت هذه الدراسة التي سعت إلى معرفة هل يتوافر لرئيس الحكومة الإسرائيلية الأدوات اللازمة لضمان عملية صنع قرارات الأمن القومي بالشكل الأفضل، إلى مسألتين أساسيتين مهمتين: الأولى عدم وجود هيئة مستقلة عن الجيش تقدم لصانعي القرارات ما يحتاجون إليه من معطيات ومعلومات وتحليلات ومقترحات. والثانية هي الدور المهيمن للمؤسسة العسكرية في عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي(٤٢).

تبيّن من دراسة أجراها يهودا بن مئير، استند فيها أساسًا إلى مقابلات أجراها مع ثلاثة عشر مسؤولًا رفيعي المستوى، شغل معظمهم مناصب عليا في المؤسستين السياسية والأمنية، أن هناك إجماعًا بين هؤلاء المسؤولين على عدم وجود تخطيط منظّم لدى الحكومة الإسرائيلية في الأمن القومي ناجم عن عدم وجود هيئة مستقلة، وعلى الدور المهيمن للجيش في عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي(٤٣).

- نموذج الشراكة بين المؤسسة العسكرية والمستوى السياسي

ظهر في منتصف ثمانينيات القرن الماضي عدد من علماء السياسة وعلماء الاجتماع الإسرائيليين الذين لم يقتنعوا بالنموذج الوظيفي للجيش الإسرائيلي، أي إن الجيش هو أداة لتنفيذ سياسة

---

(٤٢) بن مئير، ص ٨٩ - ٩٠.

(٤٣) بن مئير، ص ١٠٣.

الحكومة، وإنه خاضع للقيادة المدنية - السياسية، ومنفصل تمامًا عن السياسة. وكان أبرز هؤلاء يورام بيري، أستاذ العلوم السياسية في جامعة تل أبيب، الذي طور نموذج الشراكة بين المؤسسة العسكرية والمستوى المدني - السياسي في عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي، واستخلص أن للمؤسسة العسكرية التأثير الأكبر في هذه الشراكة[٤٤]. وذكر بيري أن هناك مهمة للجيش علاوة على الوظيفة التقليدية المتمثّلة بتنفيذ سياسة الحكومة، وهي تقديم الاستشارة للحكومة في قضايا الأمن. ولكن إذا لم يكتف الجيش بذلك وقام بوظائف أخرى، كالدفاع عن سياسة الحكومة أمام المواطنين، والتدخّل تدخلًا مباشرًا في موضوعات سياسية، فإن الجيش يخرج عن كونه جيشًا محترفًا. وأضاف بيري أن نظرة ثاقبة إلى عمل الجيش الإسرائيلي وأدائه تقود إلى الإقرار بأنه يدافع عن سياسة الحكومة ويتدخّل في السياسة. وعلاوة على ذلك، أكد بيري أن الجيش الإسرائيلي لا يتدخّل في رسم سياسة الأمن القومي فحسب، ولا يؤثر في الجانب الأمني وحده، وإنما يتدخّل في السياسة الخارجية ويؤثّر فيها أيضًا. فالربط الذي لا ينفصم بين سياسة الأمن الإسرائيلية وسياسة إسرائيل الخارجية منح الجيش الإسرائيلي تأثيرًا في السياسة الخارجية، فباتت السياسة الخارجية الإسرائيلية مساعدة ومبررة لسياسة الأمن الإسرائيلية وليست شريكًا لها، كما عبّر عن ذلك شمعون بيرس عندما قال: «الدول الصغيرة ليست لها سياسة خارجية وإنما سياسة أمن»[٤٥].

---

(٤٤) بيري، «أنماط العلاقة بين جيش الدفاع الإسرائيلي والنظام السياسي في إسرائيل،» في: يحزقيئلي، ص ٣٧.

(٤٥) يحزقيئلي، العلاقات المتبادلة.

أشار بيري أيضًا إلى أن تدخّل الجيش الإسرائيلي في رسم السياسة الخارجية والأمن، لم ينجم عن وجود إسرائيل في حالة صراع فحسب، وإنما كان أساسًا ثمرة سياسة محسوبة أيضًا خطط لها بن غوريون الذي عمل بعناد على فصل مجال الأمن عن النظام الحزبي الإسرائيلي وعن قيمه وعن قوانين اللعبة السائدة فيه، وصمّم على ألّا تكون عملية صنع القرارات في مجال الأمن شبيهة بتلك القائمة في النظام السياسي الحزبي الذي تجري فيه مساومات وحلول وسط وحسم الأغلبية. فلم يقرر بن غوريون اتّباع الاعتبارات المهنية في مجال الأمن فحسب، وإنما قرر أيضًا إخراج قضايا الأمن كلّية من أيدي السياسيين، ومنح الصلاحية في مجال الأمن له ولقيادة الجيش التي كانت، بطبيعة الحال، مقربة منه ومحسوبة على حزبه الحاكم مباي. وبقيامه بذلك أبعد بن غوريون الأمن عن أيدي السياسيين، ولكنه في الوقت نفسه، كما يؤكد بيري، فتح الباب واسعًا أمام قادة الجيش للتدخّل في السياسة، لأن من غير الممكن عزل موضوعات الأمن عن سياقها السياسي[٤٦].

مع أن بن غوريون تحدث، عند قيام إسرائيل، عن إلغاء تأثير الأحزاب السياسية في الجيش، فإنه حافظ على تأثيره هو وتأثير حزبه، الحزب الحاكم، في قيادة الجيش، وأوجد الآليات التي يمارس عبرها هذا التأثير. وخلافًا للدول الديمقراطية الغربية التي لا يوجد فيها للحزب الحاكم أي مكانة وأي ترتيبات مؤسسية للإشراف على الجيش أو مراقبته، أقام بن غوريون قسمًا خاصًا في قيادة حزب مباي اسمه «قسم المجندين» (همحلكاه لمجويسيم)،

(٤٦) يحزقيئلي، ص ٤٠.

عمل فيه طاقم ثابت من أعضاء حزب مباي. وشكّل هذا القسم خلية حزبية غير علنية لكبار الضباط في الجيش. وكان من مهمات «قسم المجندين» العمل على تنظيم ضباط من الجيش لحزب مباي، وكذلك تقديم توصيات بترقية ضباط في الجيش وبتعيين ضباط في مناصبَ معيّنة. وأنشأ «قسم المجندين» جوًا في صفوف ضباط الجيش يوحي بأن «الضابط الذي يريد أن يترقى في الجيش عليه أن يكون تابعًا للحزب الصحيح»[٤٧].

أمّا الآلية الثانية التي أوجدها بن غوريون في إشرافه ورقابته الحزبية على قيادة الجيش، وهي لا تزال مستمرة، فتمثلت بالترتيب الرسمي القانوني الذي أجراه، وبمقتضاه تستوجب ترقية أو تعيين ضابط برتبة عقيد فما فوق، موافقة وزير الدفاع. وبفضل هذا القانون تدخّل بن غوريون كثيرًا في خمسينيات القرن الماضي، ومنع ترقية الضباط الذين لم يكونوا مؤيدين لحزب مباي أو أعضاء فيه. وحرص بن غوريون، وقادة حزب مباي من بعده، على تعيين الضباط الذين يتميزون، علاوة على مهاراتهم المهنية، بانتمائهم إلى حزب مباي، في المناصب المهمة والحساسة في قيادة الجيش وفي هيئة الأركان، وبخاصة منصب رئيس الأركان. ويشير بيري إلى أن نشاط مباي الحزبي في الجيش تناقض مع الشعار الذي رفعه ذلك الحزب والقائل إن الجيش الإسرائيلي هو جيش رسمي للدولة وخال من التدخّل الحزبي. ولذلك قام حزب مباي بنشاطه هذا بسرّية ومن دون إثارة ضجة. واستخلص بيري أن الفصل الذي ادّعاه بن غوريون لم يكن كاملًا، وأن الحدود التي رسمها بين الجيش والأحزاب السياسية لم تكن مغلقة أمام جميع

(٤٧) يحزقيئلي، ص ٤٦ - ٤٧.

الأحزاب؛ فهي مُحْكمة الإغلاق أمام أحزاب، ومفتوحة أمام حزب مباي الحاكم؛ مغلقة أمام المؤسسات الرسمية التي يوجد فيها تأثير لقوى لا تنتمي إلى حزب مباي، ومفتوحة أمام نخبة الحزب الحاكم[٤٨].

ظهر إلى جانب «نموذج الشراكة» بين المستوى العسكري والمستوى السياسي في عملية صنع القرارات، وبخاصة تلك التي تخص الأمن القومي، اتجاه ثالث بين الباحثين الإسرائيليين ركز على الجانب الثقافي العسكري للمجتمع الإسرائيلي، وعلى استفحال الثقافة العسكرية فيه إلى درجة طمس وجود مجتمع مدني منفصل عن الجيش في إسرائيل. وأكد هذا الاتجاه أن التفكير العسكري للمجتمع الإسرائيلي وتبنّيه قيم الجيش ورموزه باعتباره جزءًا أساسيًا من ثقافته وهويته يقود إلى هيمنة الجيش على صنع القرارات. وكان أبرز من مثل هذا الاتجاه عالِم الاجتماع في الجامعة العبرية في القدس باروخ كيمرلينغ[٤٩]، والباحث أوري بن أليعيزر[٥٠].

---

(٤٨) يحزقيئلي، ص ٤٨.

(٤٩) باروخ كيمرلينغ، «العسكرة في المجتمع الإسرائيلي،» مجلة نظرية ونقد (تئوريه فبيقورت)، العدد الرابع (١٩٩٣)، ص ١٢٣ - ١٤٠.

(٥٠) أوري بن أليعيزر، طريق فوهة البندقية: تشكل العسكرتاريا الإسرائيلية ١٩٣٦-١٩٥٦ (ديرخ هكفينت: هيفتسروتو شل هميليطريزم هيسرائيلي ١٩٣٦-١٩٥٦) (تل أبيب: دفير، ١٩٩٥). لمزيد من التعمق حول العسكرتاريا في إسرائيل انظر: عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية (رام الله: مواطن، ٢٠٠٥)، الباب الثاني، نشوء النزعة الأمنية «بيطحونيزم»، ص ٧٥ - ١١٩.

- نموذج «الشبكة الأمنية»

عالج الباحثان أورن براك وغابي شيفر موضوع العلاقة بين المستوى العسكري والمستوى المدني - السياسي في إسرائيل، وطوّرا اتجاهًا نظريًا تحليليًا جديدًا. وذكر الباحثان أن محاولة تطبيق نماذج غربية على العلاقات بين المستويين العسكري والسياسي لا تلائم الواقع الإسرائيلي، لأن فصل مجال الأمن في إسرائيل عن مجالات السياسة والمجتمع والاقتصاد والثقافة غير واضح. ونفى الباحثان وجود مؤسستين، عسكرية ومدنية - سياسية، أحداهما منفصلة عن الأخرى، وأكدا وجود «شبكة أمنية» غير رسمية ذات قوة كبيرة وتأثير حاسم في السياسة والمجتمع والاقتصاد والثقافة، وفي القرارات المهمّة في إسرائيل. ويرتبط أعضاء هذه «الشبكة الأمنية» الواحد بالآخر بصلات غير رسمية، ويتبنّون قيمًا ومبادئ مشتركة في شؤون الأمن القومي وفي الطرق الأجدى لخدمته، ولهم مصالح شخصية متماثلة أو متشابهة، ويتعاون بعضهم مع بعض للتأثير في السياسة في مستوياتها المختلفة[٥١].

ينتمي إلى «الشبكة الأمنية» نوعان من الأعضاء غير الرسميين. يضم النوع الأول أشخاصًا بارزين من المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، وهذا يشمل الجيش الإسرائيلي وأجهزة الاستخبارات المختلفة وفي مقدمتها جهاز الموساد، وجهاز الاستخبارات العامة (الشاباك)، وجهاز الاستخبارات (نتيف)، وشرطة إسرائيل،

(٥١) اورن براك وغبريئل شيفر، «الشبكة الأمنية في إسرائيل وتأثيرها: توجه نظري وتحليلي جديد،» في: غبريئل شيفر، أورن براك وعميرام أورن، محررون، جيش له دولة (تسفا شيش لو مديناه) (القدس: كرمل، ٢٠٠٨)، ص ١٦.

وحرس الحدود، والصناعة العسكرية، والصناعة الجوية، وسلطة تطوير وسائل القتال، ووكالة الطاقة النووية، ومعهد البحث البيولوجي، والمسؤول عن الأمن في وزارة الدفاع. أمّا النوع الثاني في «الشبكة الأمنية»، فيشمل أشخاصًا ذوي تأثير في المجالات المدنية المتعددة، وبخاصة في المجال السياسي. ومنذ أن أصاب الضعف الأحزاب السياسية ونقابة العمال العامة (الهستدروت) وحركة الكيبوتسات والموشافات، في أواخر السبعينيات من القرن المنصرم، أخذت هذه الأحزاب السياسية والمؤسسات المدنية تُولي أهمية لتحقيق أهداف محدودة مثل تخصيص ميزانيات لقطاعات اجتماعية معيّنة، وتوزيع وظائف على أعضائها وأنصارها، في حين اهتمت الشبكة الأمنية بصنع القرارات السياسية في القضايا المهمّة والمركزية، بخاصة في موضوع الأمن القومي في إسرائيل[٥٢]. ويؤكد الباحثان أن «الشبكة الأمنية» تؤثر تأثيرًا كبيرًا في مجالات أساسية عدة، أوّلها: المجال السياسي، حيث احتكر رجال الأمن منذ عام ١٩٦٧، وفي إثر انتصار إسرائيل في حرب ذلك العام، السيطرة على موضوع الأمن القومي - في تعريفه وتحديد الأولويات المرتبطة به، وفي توفير موارده، وفي جميع القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالأمن القومي، بشكل مباشر وغير مباشر. فقد دخل رجال الأمن إلى المجال السياسي والبيروقراطي، وأقاموا علاقات متينة بلاعبين أساسيين على مستوى الحكومة والحكم المحلي؛ ثانيها: المجال الاقتصادي، حيث تمتلك المؤسسة الأمنية الإسرائيلية صناعات كبيرة ومتطورة، تحتل جزءًا مهمًا

(٥٢) شيفر، براك وأورن، جيش له دولة.

من الاقتصاد الإسرائيلي. ويشغل كثير من رجال الأمن السابقين مناصب المديرين والمناصب الأخرى العليا في كثير من الشركات الاقتصادية، مثل تلك التابعة للمؤسسة الأمنية أو شركات القطاع العام أو الشركات الخاصة. وعلاوة على ذلك، لم يرتبط تطوّر الصناعات الدقيقة (High Tech) في إسرائيل بتطور الصناعات العسكرية فحسب، بل أنشأ رجال أمن سابقون جزءًا مهمًا أيضًا من الصناعات الدقيقة. فقد أقام، مثلًا، رجال أمن عملوا في السابق في جهاز الاستخبارات العسكرية، وبخاصة في المجالات التي تتطلب خبرة تقنية عالية، ورجال أمن عملوا في سلاح الجو في عقد التسعينيات الماضي، أكثر من ٥٠ شركة في مجال الصناعات الدقيقة. وبلغت قيمة ١٥ شركة منها عشرة مليارات دولار[٥٣]؛ ثالثها: مجال الثقافة والإعلام، حيث تهيمن الشبكة الأمنية على الثقافة والإعلام؛ فعلاوة على الرقابة العسكرية المفروضة على المعلومات المتعلقة بالأمن القومي منذ قيام إسرائيل وحتى اليوم، تمارس وسائل الإعلام رقابة ذاتية بسبب هيمنة الشبكة الأمنية عليها، واعتماد وسائل الإعلام على المؤسسة الأمنية في حصولها على المعلومات. فمراسلو مختلف وسائل الإعلام يحصلون على معلوماتهم من المؤسسة الأمنية، ويعكسون في معظم الأحيان وجهة نظرها، ويتصرفون كأنهم ناطقون باسمها؛ رابعها: التربية والتعليم والأبحاث، حيث يرئس كثيرًا من مؤسسات التربية والتعليم رجال أمن سابقون، ويجري الربط بين مستوى التعليم والأمن القومي. وقد ازدادت المؤسسات والمعاهد في الجامعات الإسرائيلية التي يرئسها ويعمل فيها رجال أمن سابقون، مثل

(٥٣) شيفر، براك وأورن، جيش له دولة.

«معهد الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، و«المعهد الدولي ضد الإرهاب» في «المركز المتعدد المجالات» في مدينة هرتسليا، و«مركز بيغن – السادات» في جامعة بار إيلان. وتعقد هذه المراكز والمعاهد، التي يديرها ويعمل فيها رجال أمن سابقون، ندوات وأيامًا دراسية، وتصدر أبحاثًا لا تتقيد بالمعايير الأكاديمية المتّبعة. علاوة على ذلك، تبادر المؤسسة الأمنية إلى تمويل أبحاث كثيرة في المجالات الاستراتيجية وعلم النفس والتربية وموضوعات أخرى(٥٤).

ثاني عشر: عوامل تأثير المؤسسة العسكرية في قرارات الأمن القومي

ينبع التأثير الحاسم للمؤسسة العسكرية في عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي من مجموعة عوامل مهمّة، هي:

١ – المشاركة في الاجتماعات

تشارك المؤسسة العسكرية مشاركة فاعلة في نوعين من اجتماعات عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي. النوع الأول هو الاجتماعات المؤسسية الرسمية، مثل اجتماعات الحكومة ولجنة الوزراء لشؤون الأمن. والنوع الثاني هو الاجتماعات غير الرسمية التي تُعتبر في معظم الأحيان الأهم في عملية صنع القرارات، ويُطلَق عليها «مطبخ» صنع القرارات.

---

(٥٤) شيفر، براك وأورن، ص ٢٣ – ٢٤.

وسنتطرّق في البداية إلى مشاركة المؤسسة العسكرية في الاجتماعات الرسمية ثم في الاجتماعات غير الرسمية.

أ- المشاركة في اجتماعات الحكومة

يحضر رئيس الأركان منذ عام ١٩٦٧ اجتماعات الحكومة بانتظام، أكانت تعالج قضايا أمنية أم غير أمنية. وإلى جانب رئيس الأركان، يشارك في اجتماعات الحكومة التي تتطرّق إلى الأمن، وفي اجتماعات لجنة الوزراء لشؤون الأمن، عدد من جنرالات الجيش الإسرائيلي، مثل قادة المناطق وقائد سلاح الجو ورئيس جهاز أمان ورئيسي الموساد والشاباك. ولا يقدّم رئيس الأركان وجنرالات الجيش موقفهم المهني ولا يخرجون من الاجتماع ليمكّنوا المؤسسة المدنية، أي الحكومة، من اتخاذ قراراتها، بل يبقون ويشاركون في النقاش إلى نهاية جلسة الحكومة التي تتخذ القرارات وتجري تصويتًا عليها بحضورهم. وهناك شبه إجماع بين جميع من تطرّق إلى هذا الموضوع على التأثير الحاسم لموقف رئيس الأركان وجنرالاته في القرارات التي تتخذها الحكومة.

يصف الوزير دان مريدور هذا التأثير في عملية صنع القرارات كالتالي: «عندما تشارك جماعة مؤلّفة من نصف دستة من الجنرالات في اجتماعات الحكومة، فإنهم يأتون ومعهم مواد أعدتها لهم هيئاتهم سلفًا، ويطرحون رأيًا موحدًا ويعللونه بنبرة سلطوية لا يتنابها الشك. ويصغي الوزراء إليهم من دون أن تكون للوزراء الأدوات لتحليل مواقف الجنرالات، أو اقتراح سياسات بديلة. ولا يشارك ممثلو مؤسسات مدنية إطلاقًا في اجتماعات مجلس الوزراء. وهكذا، لا توجد للوزراء أي مقدرة لفحص ما عرض عليهم بصورة نقدية»[٥٥].

(٥٥) Yoram Peri, *Generals in the Cabinet Room: How The Military Shapes Israeli Policy* (Washington D. C.: United States Institute of Peace Press, 2006), p. 69.

كما يصف عوفر شيلح مدى تأثير موقف رئيس الأركان وجنرالات الجيش في الوزراء في اجتماع الحكومة كالتالي: «يصل رئيس الأركان وقائد المنطقة ذو الصلة، أو قائدا منطقتين ورئيس الاستخبارات العسكرية ورئيس قسم الأبحاث في الاستخبارات العسكرية وقائد سلاح الجو. يتحدث كل واحد منهم ربع ساعة. . . لا توجد للوزراء معلومات بديلة ولا هيئة تجمع المعطيات وتدرسها». ثم يتساءل شيلح: «ماذا يكون في وسع الوزراء فعله باستثناء رفع اليد؟ الوزير السابق سويسه قال: الأفضل ألّا نعرف»[٥٦].

يعرض يهودا بن مئير نمط تصرف الحكومة الإسرائيلية ولجنة الوزراء لشؤون الأمن في القرارات التي تخص الأمن القومي في ردة فعلها على عملية عسكرية ضد إسرائيل، سواء جرت في داخلها أو في خارجها أو على الحدود، فيشير إلى أن هيئة الأركان العامة للجيش أو رئيس الأركان يقرران، قبل اجتماع الحكومة، الرد الذي يعتزم الجيش القيام به. وبعد أن يحصل رئيس الأركان على موافقة وزير الدفاع ورئيس الحكومة، يعرض رئيس الأركان خطة العملية على مجلس الوزراء. ويضيف بن مئير: في حقيقة الأمر لا يوجد أمام الحكومة بديل عملي من قرار الجيش وخطته. ويستطرد بسخرية متألمة: «لكون الجيش الإسرائيلي جيشًا عصريًا ومنظّمًا، فإنه لا يعرض أبدًا على الحكومة خيارًا واحدًا فقط،

---

(٥٦) عوفر شيلح، «علاقات المستويين في انتفاضة الأقصى،» في: رام ايرز، محرر، علاقات المستوى المدني والمستوى العسكري في إسرائيل على خلفية مواجهات عسكرية (تل أبيب: مركز يافه للأبحاث الاستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص ٧٢.

فهذا أمر غير مقبول. بل إن رئيس الأركان أو ممثّله، يعرض على مجلس الوزراء ثلاثة بدائل بشكل منظّم ومقْنع. الأول، عدم القيام بأي عمل، أي عدم الرد. الثاني، العملية التي يريدها الجيش. الثالث، القيام بعملية عسكرية كبيرة وواسعة غير معقولة إطلاقًا في الأوضاع القائمة، ولم تفكر فيها هيئة الأركان بجدية. في بعض الأحيان يكون عرض رئيس الأركان من إعداد إحدى الهيئات، فيأتي مؤثرًا، إذ يُظهر جميع العيوب في البديلين الأولى والثالث (وفي بعض الأحيان بعض الإيجابيات)، وجميع إيجابيات البديل الثاني. ويخيل للوزراء، ربما، أنهم اختاروا اقتراحًا من بين بدائل حقيقية. ولكن كما ذكر، كان أمامهم بديل واحد ووحيد فقط».
ويضيف بن مئير: في الواقع توجد دومًا بدائل حقيقية مفيدة ومؤثرة، بما في ذلك ردة فعل غير عسكرية، ولكن لا يوجد أي طرف يعرض هذه البدائل الحقيقية على الحكومة[٥٧].

ب- المشاركة غير الرسمية في عملية صنع القرارات

هناك مرحلتان أساسيتان عادة في عملية صنع القرارات. في المرحلة الأولى يتم رسم الخطوط الأساسية وبلورتها وصنع القرارات. وفي المرحلة الثانية تجري الموافقة الرسمية على هذه القرارات. وعادة في المرحلة الأولى تضع أجسام (هيئات) غير رسمية (مطبخ سياسي) السياسة والقرارات المراد اتخاذها وترسمها، ثم تبدأ المرحلة الثانية عندما توضع هذه القرارات على جدول أعمال الحكومة للموافقة عليها. ونادرًا ما يحدث أن يكون

---

(٥٧) بن مئير، ص ٢٣ - ٢٤.

الجسم الذي يضع السياسة ويرسم القرارات في ما يخص الأمن القومي هو الجسم نفسه الذي يوافق عليها. فهناك ميل شديد لدى رئيس الحكومة في النظام البرلماني ورئيس الدولة في النظام الرئاسي إلى إشراك عدد قليل جدًا من الأشخاص في رسم قرارات الأمن القومي وبلورتها وصنعها. وما يميز عملية صنع القرارات في الأمن القومي، من عملية صنع قرارات في مجالات أخرى، هو السرّية. ويمكن القول إنه كلّما ازدادت أهمية الموضوع الذي يتخذ القرار في شأنه، يقل عدد المشاركين في صنعه. وعادة ما يعمل رئيس الحكومة على تأليف مجموعة قليلة الأشخاص، معظمهم غير أعضاء في الحكومة، للمشاركة معًا في وضع السياسة ورسمها و«طبخ» القرارات في «مطبخ» رئيس الحكومة ثم يضعها على مائدة الحكومة كي «تأكلها» وتجيزها. وفي كثير من الأحيان يعالج الباحثون عملية صنع القرارات من الناحية المؤسسية الرسمية، ولا يغوصون أو يتطرّقون إلى الاجتماعات والنشاطات التي تجري قبل إجازة الحكومة تلك القرارات، فلا يبحثون عن «الصندوق الأسود» في عملية صنع القرارات، وعمّا يدور فيه من فاعليات، فتكون نقطة انطلاقهم عمليًا نقطة النهاية في عملية صنع القرارات لا بدايتها.

رأينا سابقًا أن تأثير المؤسسة العسكرية في الحكومة الإسرائيلية في عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي، كبير للغاية. وعند التدقيق في عملية صنع القرارات في «مطبخ» رئيس الحكومة الإسرائيلية يظهر أن تأثير المؤسسة العسكرية فيه يفوق عادة تأثيرها في الحكومة. ولتوضيح الصورة سنعطي أمثلة عدة لمطابخ رؤساء الحكومة في إسرائيل.

(١) «مطبخ» بن غوريون

يُعتبر لويس برونستاين من أوائل الذين أشاروا إلى الدور المهم للنشاطات والاجتماعات التي تجري خارج المؤسسة الرسمية في عملية صنع القرارات في إسرائيل، حيث أطلق عليها «كابنت المطبخ». وأشار برونستاين إلى أن «كابنت المطبخ» يعود إلى مرحلة أول رئيس حكومة في إسرائيل بن غوريون، الذي درج على رسم الخطوط الأساسية لسياسته في الأمن القومي وبلورتها[٥٨].

كان بن غوريون يعتقد أن الحكومة ليست المكان الملائم لوضع السياسة ورسمها في ما يتعلق بالأمن القومي، لذلك استعمل الحكومة مؤسسة للموافقة على سياسته في شأن الأمن القومي التي كان يرسمها في مطبخه. لم يكن مطبخ بن غوريون ثابتًا طوال فترة رئاسته للحكومة، ولكن يمكن الإشارة إلى النسبة الكبيرة من القيادات العسكرية التي كانت تشارك في مطبخه، كان من بينهم دايان رئيس الأركان، ورؤساء أركان آخرون، ورؤساء أمان، وإيسر هرئيل رئيس جهازي الموساد والشاباك، ونحمياه أرغوف سكرتيره العسكري، والجنرال موشيه كرمل، علاوة على شاؤول أفيغور خبير الأمن في حزب مباي الحاكم، وبيرس الذي شغل فترة طويلة منصب المدير العام لوزارة الدفاع، ويتسحاق نافون سكرتيره السياسي[٥٩].

---

(٥٨) Lewis Brownstein, "Decision Making in Israeli Foreign Policy: An Unplanned Process," *Political Science Quarterly*, 92 (1977).

(٥٩) بن مئير، ص ١٢٦.

استمع بن غوريون إلى آراء جنرالات الجيش، ويلور سياسته في مطبخه، واتخذ القرارات المهمّة التي تخص الأمن القومي، ثم عرضها على الحكومة للموافقة عليها. ومن الأمثلة المعروفة على أسلوب عمله هذا، إعداده العدوان على مصر في عام ١٩٥٦؛ إذ اتخذ قرار الحرب في مطبخه، وظل هذا القرار سرّيًا لا تعلم به الحكومة الإسرائيلية، إلى أن استدعى الحكومة للموافقة على شن الحرب قبل بدء التعبئة العامة للجيش الإسرائيلي بساعات قليلة[٦٠].

(٢) «مطبخ» غولدا مئير

يُعتبر «مطبخ» مئير الأكثر شهرة من بين «مطابخ» رؤساء الحكومات الإسرائيلية، وكان يجري فيه بحث موضوعات مهمة تتعلق بالأمن القومي ورسم السياسة وبلورتها تجاه هذه الموضوعات قبل عرضها على «لجنة الوزراء لشؤون الأمن» والحكومة. ودرج سكرتير مئير العسكري على تنسيق عقد هذه الاجتماعات التي كانت تجري في بيتها (أسبوعيًا عادة، وفي يوم السبت مساء). ولم توزع على المشاركين في هذه الاجتماعات مواد مكتوبة، أكان ذلك قبل ذلك الاجتماع أم في أثنائه. بيد أن كبار ضباط الجيش المشاركين في هذه الاجتماعات استعانوا بالخرائط لعرض العمليات العسكرية المقترح القيام بها وشرحها. وجرت الاجتماعات في مطبخ مئير بشكل غير رسمي وبسرّية تامة ومن دون خشية حدوث تسريبات، وهو ما أدى إلى عرض القضايا المطروحة ونقاشها بانفتاح وحرية تامة من المشاركين، حتى وإن

(٦٠) يونثان شبيرا، الديمقراطية في إسرائيل (هديمقراطيه بيسرائيل) (رمات غان: مساده، ١٩٧٧)، ص ١٨٧.

كان هناك خلافات جدية في وجهات النظر بين صفوف المؤسسة العسكرية. فمثلًا، كان رئيس جهاز أمان يطرح في المطبخ أحيانًا رأيًا مخالفًا لموقف رئيس الأركان، الأمر الذي لا يمكن حدوثه في اجتماع الحكومة. ولم تكن تركيبة «المطبخ» ثابتة، ولكن شاركت فيها مجموعة ثابتة من الأشخاص؛ فعلاوة على رئيسة الحكومة مئير، شملت المجموعة الثابتة وزير الدفاع دايان، ونائب رئيس الحكومة يغآل ألون، والوزير يسرائيل غليلي، ورئيس جهاز الاستخبارات العسكرية، وعددًا من جنرالات الجيش من بينهم قائد سلاح الجو وقادة الجبهات ورئيس جهاز الاستخبارات العامة (الشاباك) ووزير القضاء والمستشار السياسي لرئيس الحكومة والمدير العام لديوان رئيس الحكومة. وشارك بشكل غير منتظم في اجتماعات «المطبخ» وزير الخارجية آبا إيبن ووزير المالية بنحاس سابير.

تمتعت المؤسسة العسكرية بنفوذ واسع في رسم السياسة التي تخص الأمن القومي في «مطبخ» مئير؛ إذ اقترب عدد العسكريين عادة من نصف عدد المشاركين في الاجتماع وشاركوا، باعتبارهم خبراء في الأمن، أكثر من غيرهم في الحديث في الاجتماعات. أضف إلى ذلك أن الوزراء المهمين المشاركين في المطبخ (دايان وألون وغليلي) كانوا سابقًا جنرالات في الجيش، وكانت ثقافتهم عسكرية ومنهج تفكيرهم عسكريًا في الأساس. ولعل الأهم من ذلك أن المؤسسة العسكرية، الممثّلة بجنرالاتها المشاركين في هذه الاجتماعات، كانت الجسم الوحيد الذي يمتلك الهيئة ذات المعلومات والمعطيات والتحليلات والمقترحات التي تمكّنها من معالجة القضايا المطروحة، ومنحها القدرة على التأثير في

القرارات، في حين لم يكن لدى رئيسة الحكومة أو الوزراء مثل هذه الهيئة. وفي نهاية الاجتماع، كانت رئيسة الحكومة مئير تلخّص الاجتماع وفق روح ما اتفق عليه، وتطرح هذا التلخيص لاحقًا على لجنة الوزراء لشؤون الأمن وعلى الحكومة للموافقة عليها[٦١].

(٣) «مطبخ» رابين

شاركت في اجتماعات «مطبخ» رابين مجموعة ثابتة من الأشخاص وأخرى غير ثابتة. شملت المجموعة الثابتة، إلى جانب رابين، كلًا من وزير الخارجية ألون ووزير الدفاع بيرس ورئيس الأركان وعددًا من جنرالات الجيش، من بينهم رئيس أمان والسكرتير العسكري لرئيس الحكومة والمدير العام لديوان رئيس الحكومة. وكانت اجتماعات «المطبخ» تُعقد أسبوعيًا في مكتب رئيس الحكومة، ويجري فيها بحث الموضوعات المتعلقة بالأمن القومي ورسم السياسة وبلورتها تجاه القضايا المطروحة، وتشكيل إجماع عليها، ليقوم بعد ذلك رئيس الحكومة بعرض ما اتُّفق عليه على لجنة الوزراء لشؤون الأمن والحكومة. وفي بعض الأحيان كانت بعض القضايا المهمّة والحساسة تناقَش، ويتم رسم سياسة معيّنة تجاهها واتخاذ قرارات في شأنها في «المطبخ» فقط، من غير طرحها البتة على لجنة الوزراء لشؤون الأمن أو على الحكومة؛ فالعلاقات المتينة التي تطورت بين إسرائيل والقيادات والميليشيات المارونية اللبنانية في تلك الفترة، وكانت تحت مسؤولية الموساد، اقتصر طرحها على المطبخ وحده، وكذلك الأمر في شأن صفقات

(٦١) بن مئير، ص ١٣١ - ١٣٢.

السلاح التي كانت إسرائيل تجريها مع أطراف كثيرة في مناطق حساسة في العالم[٦٢].

٢- احتكار هيئات الجيش المعلومات وقراءة الواقع

هناك سؤال مركزي ذو دلالات مهمة للغاية وتأثير قوي في سياسة الأمن القومي، وهو: من الذي يقرأ الواقع ويفسره؟ وما هي المؤسسة، أو المؤسسات، التي تكلّفها الدولة قراءة الواقع وتفسيره؟ هناك علاقة قوية ومترابطة بين قراءة الواقع وتفسيره وسياسة الأمن القومي؛ فقراءة الواقع وتفسيره بشكل معيّن ينتجان سياسة معيّنة في الأمن القومي، وقراءة أخرى وتفسير آخر للواقع يؤديان إلى سياسة أخرى في الأمن القومي.

طوّرت المؤسسة العسكرية منذ إنشائها، هيئات داخل الجيش تساعدها في قراءة الواقع وصنع القرارات. وقد طوّرت هذه الهيئات كفاءات في مجال القدرة على الإعداد والتحليل، وتقديم مقترحات ومشاريع قرارات وبدائل متعددة منها. فعندما يشارك ممثّلو المؤسسة العسكرية في الاجتماعات التي يتم فيها صنع القرارات، يكون في حيازتهم معطيات وتحليلات ومعلومات ومشاريع مقترحات وبدائل منها، ناجمة عن عمل هيئات اعتمدت على إعداد جيد وبمنهجية منظّمة، الأمر الذي يؤدي إلى تفوّق اقتراحاتهم ومواقفهم ومشاريع قراراتهم على آراء الآخرين ومواقفهم، إن وجِدت أصلًا.

احتكرت المؤسسة العسكرية في إسرائيل، منذ إنشائها وحتى اليوم، قراءة الواقع وتفسيره، وهو ما منحها قوة كبيرة في التأثير

(٦٢) بن مئير، ص ١٣٦.

في عملية صنع قرارات الأمن القومي. صحيح أن المؤسسة العسكرية لا تقرأ الجانب العسكري للواقع وحده، وإنما الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية أيضًا، ولكنها تقرأه وتفسره وفق منطلقاتها ومنظورها وأولوياتها، ووفق فهمها هي للأمن القومي والمصلحة الوطنية؛ الفهم الذي يولي أهمية للجوانب العسكرية والتفكير العسكري. وقسم الأبحاث في جهاز أمان ليس أهم مؤسسة في الجيش الإسرائيلي فحسب، وفي إسرائيل قاطبة، التي تقرأ الواقع وتفسره، إنما هو المؤسسة التي لا تزال تحتكر قراءة الواقع وتفسيره في إسرائيل، تمامًا مثلما يحتكر جهاز أمان المعلومات المتعلقة بالأمن القومي. ومن الصعب أن تنافس مؤسسة أخرى في إسرائيل هذا الجهاز وقسم الأبحاث التابع له؛ فهو يتفوّق عليها جميعًا بنسبة مرتفعة للغاية من حيث الميزانية وعدد الباحثين فيه ونوعيتهم، والمعلومات الاستخبارية التي في حيازته، وشمولية الموضوعات التي يعالجها والمناطق التي يتابعها. كان يعمل في قسم الأبحاث التابع لأمان ٦٠٠ شخص في عام ٢٠٠٣، منهم ٢٠٠ باحث متفرغ، بينهم ١٢٠ باحثًا متخصصًا في مجالات البحث العسكري والاستخبارات العسكرية، و٨٠ باحثًا منهم متفرغون للبحث في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، أمّا الباقون فيعملون في جمع المعلومات وتوثيقها وفي مجالات أخرى ترتبط بالبحث[٦٣]. علاوة على ذلك، فإن قسم الأبحاث في أمان هو القسم الوحيد

---

(٦٣) شلومو غازيت، بين الإنذار والمفاجأة: حول المسؤولية في بلورة تقييم المخابرات القومي في إسرائيل (بين هترعاه فهفتعاه: عال هأحريوت لجييوشاه شل هعرخات همودعين هليئوميت بيسرائيل) (تل أبيب: مركز يافه للأبحاث الاستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص ٢٨.

الذي يُجري أبحاثًا عن جميع دول الشرق الأوسط في المجالات العسكرية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية، وكذلك عن علاقات هذهِ الدول البينية وعلاقاتها بالدول الكبرى. وينشر القسم مجموعة مختلفة من النشرات الداخلية لعدد محدد من متّخذي القرارات في القيادتين العسكرية والسياسية، أهمها:

- تقرير فوري عن معلومات استخبارية وصلت لتوّها ولها أهمية عملانية، وتوزع المعلومات الاستخبارية «مادة خام» كما وردت، مع بعض التعليقات عليها من كبار الباحثين.

- تقرير يومي عن المستجدات مع تحليل لها.

- تقارير خاصة في موضوعات مختلفة بين الفينة والأخرى خلال العام.

- التقرير السنوي، وهو الأكثر أهمية في إسرائيل، ويصدر تحت عنوان «تقييم الاستخبارات القومي السنوي». ويُعرض هذا التقرير عند صدوره على هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي والحكومة ولجنة الخارجية والأمن في الكنيست(٦٤).

يقدم رئيس أمان تقريرًا استخباريًا عسكريًا في الاجتماع الأسبوعي لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، وكذلك إلى رئيس الحكومة ووزير الدفاع ولجنة الوزراء لشؤون الأمن، وإلى الحكومة ولجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست. وفي بعض الأحيان يصحب إلى الاجتماعات التي يتم فيها صنع القرارات رئيس قسم الأبحاث في أمان - ورتبته عميد - وإلى اجتماعات

(٦٤) غازيت، ص ٢٩.

لجنة الوزراء لشؤون الأمن واجتماعات الحكومة. مكّن ذلك كله رئيس أمان من أن يكون له شأن مهم في التأثير في عملية صنع قرارات الشأن القومي.

توجد في جهازي الموساد والشاباك، وكذلك في وزارة الخارجية الإسرائيلية، «أقسام أبحاث». وعلى الرغم من التطوّر الذي حصل في بعضها، ظل إمكان منافستها لقسم الأبحاث في أمان ضعيفًا للغاية؛ إذ أقيمت في جهاز الموساد وحدة بحث صغيرة تختص بالأبحاث العسكرية والاستراتيجية، يعمل فيها ما يربو على عشرة باحثين، كانت غالبيتهم قد عملت في السابق في قسم الأبحاث التابع لأمان. بيد أن وحدة البحث هذه، التي لم يزدد عدد الباحثين فيها، لا تحصل على «مواد خام» استخبارية كالتي يحصل عليها «قسم الأبحاث» في الاستخبارات العسكرية، الأمر الذي يُضعف إمكان منافستها لقسم الأبحاث في أمان[٦٥].

غداة اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في عام ١٩٨٧، وفشل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية في توقّع حدوثها، أقام جهاز الشاباك في عام ١٩٨٨ قسمًا للأبحاث ضم ثلاثة فروع: الأول يختص بالوضع الفلسطيني السياسي، والثاني يختص بالعمل العسكري الفلسطيني، والثالث يختص بالعرب الفلسطينيين داخل الخط الأخضر. واستقطب قسم الأبحاث في الشاباك الباحثين من «خريجي» قسم الأبحاث في أمان ومن الأكاديميين. ويتمحور المجال الأساسي لعمل مركز الأبحاث التابع للشاباك في تقديم

(٦٥) غازيت، ص ٣١ - ٣٢.

تقييم استخباري استراتيجي عن الأوضاع في الساحات الفلسطينية الثلاث المذكورة، وفي متابعة تطوراتها وتوجهاتها الأساسية وبحثها. وفي حين تقع المسؤولية في إجراء التقييم الاستخباري على الشاباك في الموضوع الفلسطيني، فإن قسم الأبحاث في أمان يجري في الوقت نفسه مثل هذا التقييم(٦٦).

بعد إنشاء وزارة الخارجية الإسرائيلية، أقيم فيها مركز الأبحاث السياسية. بيد أن هذا المركز لم يحتل أهمية مقارنة بمراكز الأبحاث في أجهزة الاستخبارات، لا من حيث إنتاجه ولا من حيث تأثيره في عملية صنع القرارات في إسرائيل، وذلك لدونية وزارة الخارجية في عملية صنع القرارات مقارنة بالمؤسسة العسكرية والأمنية(٦٧).

خلاصة القول، في حين طوّرت المؤسسة العسكرية هيئات تساعدها في عملية صنع القرارات في الأمن القومي، من حيث تزويدها بالمعلومات وبالتحليل وبتقديم المقترحات ومشاريع القرارات، لا توجد للحكومة حتى الآن هيئة لصيقة بها تُعِد بشكل دائم المواد الأساسية لعملية صنع القرارات، وترافق عن كثب حاجات رئيس الحكومة والحكومة من المعطيات والمعلومات والتحليلات والمقترحات ومشاريع القرارات. ويشكل مجلس الأمن القومي الذي أنشئ في عام ١٩٩٩ هيئة تابعة لرئيس الحكومة في قضايا محددة، ولا يقوم هذا المجلس بعمل منهجي ومنظّم، ولا بإعداد المواد والموضوعات المتعلّقة بالأمن القومي ودراستها وتحليلها، والتي تبحث في الحكومة ولجنة الوزراء لشؤون الأمن(٦٨).

---

(٦٦) غازيت، ص ٣٧ - ٣٨.
(٦٧) غازيت، ص ٣٣.
(٦٨) يعري، ص ١٣.

٣- جنرالات الجيش والمناصب السياسية العليا

تنفرد إسرائيل عن غيرها من دول العالم بالانتقال السهل الذي يجري بوتيرة مرتفعة من المستوى العسكري إلى المستوى السياسي؛ إذ باتت المؤسسة العسكرية الحاضنة الأساسية لتنشئة القيادات السياسية التي تتبوّأ المناصب السياسية العليا والأهم في إسرائيل، بما في ذلك رئاسة الحكومة والوزراء وقيادات الأحزاب السياسية وعضوية الكنيست. وتولّى في العقدين الأخيرين ثلاثة جنرالات سابقين رئاسة الحكومة هم رابين وإيهود باراك وشارون، في مقابل ثلاثة «مدنيين» آخرين شغلوا رئاسة الحكومة في هذه الفترة، هم بيرس وإيهود أولمرت ونتنياهو. وتولّى بيرس رئاسة الحكومة بـ «الوراثة» نصف عام فقط بعد مصرع رابين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وفي العقود الخمسة الأخيرة شغل أكثر من ٦٠ جنرالًا (ألوف) منصبي وزير ونائب وزير في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وأكثر من ١٠٠ جنرال عضوية الكنيست، وجنرالان رئاسة الدولة. وهذه المعطيات تقتصر على رتبة «جنرال» ولا تشمل رتب عميد (تات ألوف) فما دون[٦٩].

عند بحث تأثير المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرارات، يُطرح السؤال التالي: أين يمر الخط الفاصل بين المستوى العسكري والمستوى السياسي؟ وهل يمكن فعلًا تحديد من هو العسكري ومن هو السياسي؟ على السطح، ومن الناحية الرسمية، الإجابة بسيطة للغاية؛ فمن يجلس في الحكومة وفي الكنيست يُعتبر من المستوى السياسي، ومن يجلس في هيئة الأركان ومن

(٦٩) دان ياهف، جنرالات جيش الدفاع الإسرائيلي ورجال الفكر في السياسة الإسرائيلية (ألوفي تساهل فأنشي رواح ببوليطيقه هيسرائيليت) (يازور: تشريكوفر، ٢٠٠٨)، ص ٤٧.

يتبوأ رتبة رفيعة في الجيش يُعتبر في المستوى العسكري. وفعلًا، يتعامل معظم الباحثين الإسرائيليين مع هذا الموضوع وفق هذا المعيار، ولكن في العمق الأمر مختلف تمامًا. فنظرة عميقة تُظهر أن هناك تداخلًا كبيرًا جدًا بين المستويين. التداخل هذا ليس متبادلًا، وبالتالي ليس متوازنًا؛ إذ إنه يأتي من اتجاه واحد فقط، من المستوى العسكري إلى المستوى السياسي، أي إن كثيرًا من أفراد القيادة السياسية ومن المستوى السياسي هم جنرالات وكبار ضباط سابقين. وكثير من الجنرالات وكبار الضباط في الجيش اليوم هم سياسيو المستقبل وقادته. لذلك، كما يقول يوسي سريد، «عندنا، ما إن يخلع هذا بزته العسكرية حتى يبدأ في ارتداء بدلته المدنية، فحتى الأمس كان ضابطًا رفيع الرتبة، رئيس أركان أو جنرالًا، وأصبح اليوم وزيرًا رفيع المستوى أو رئيسًا للوزراء. لذلك ليس واضحًا أحيانًا، من هو هذا ومن هو ذاك؛ فمن حيث العقلية والتأهيل والرؤية والنظرة إلى المشكلات القومية، فإنهم يأتون جميعًا من المدرسة نفسها ومن التجارب نفسها المكوّنة والمؤسسة لشخصيتهم. ونتيجة لذلك تشبه الحكومة هيئة الأركان وهيئة الأركان تشبه الحكومة»[٧٠]. ففي إمكان الضابط أو الجنرال أن يترك الجيش بعد عشرات الأعوام من الخدمة فيه، ولكن الجيش والتفكير العسكري والعقلية العسكرية والرؤيا العسكرية وعلاقاته العسكرية تبقى في داخله لا تتركه، وتظل المؤثر الأساسي الحاسم في قراراته في ما يخص الأمن القومي. فمنهج تفكيره العسكري تأسس ومفاهيمه تبلورت وشخصيته صقلت في أثناء عقود خدمته في الجيش.

(٧٠) يوسي سريد، «علاقات المستوى العسكري والمستوى السياسي،» في: يحزقيئلي، ص ١٣٣.

٤- دبلوماسية البزة العسكرية

احتلت المؤسسة العسكرية مكانة مهمّة للغاية في جميع المفاوضات التي جرت بين إسرائيل والدول العربية منذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم؛ إذ شارك كبار ضباط الجيش الإسرائيلي في المفاوضات والاتصالات التي جرت بين إسرائيل والدول العربية في عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩. وشارك كبار ضباط الجيش الإسرائيلي بصورة فاعلة في مفاوضات اتفاقات الهدنة بين إسرائيل وكلٍ من مصر ولبنان والأردن وسورية في عام ١٩٤٩، وكان أبرزهم دايان وألون ورابين وهاركابي ومردخاي ماكلف وآخرون، وأثّروا تأثيرًا كبيرًا في الاتفاقات وفي تحديد حدود إسرائيل وفق اتفاقات الهدنة. وكذلك شارك كبار ضباط الجيش الإسرائيلي في لجان الهدنة - وكانوا الطرف المهيمن في الجانب الإسرائيلي - مع الدول العربية التي استمرت في عملها في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. وشارك أيضًا كبار ضباط الجيش الإسرائيلي في محادثات «الكيلو ١٠١» بين إسرائيل ومصر بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ وفي مفاوضات كامب ديفيد بين البلدين، وفي المفاوضات المتشعّبة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في العقدين الماضيين، وفي المفاوضات الإسرائيلية - السورية، والإسرائيلية - الأردنية. وفي كثير من الأحيان اقتصر تمثيل إسرائيل في هذه المفاوضات على جنرالات الجيش الإسرائيلي. وكان لموقف الجيش الإسرائيلي في هذه المفاوضات تأثير كبير في نتائجها، إذ إن المؤسسة العسكرية هي التي كانت بصورة عامة تحدّد المصالح الأمنية الإسرائيلية بناء على قراءتها هي للواقع[٧١].

---

(٧١) براك و شيفر، ص ٣٢.

٥- تأثير العقيدة العسكرية في القرار السياسي

تؤثر عقيدة الجيش الإسرائيلي الهجومية في القرار السياسي الإسرائيلي؛ فالعقيدة العسكرية تفترض أن على إسرائيل القيام بالضربة الاستباقية ونقل المعركة إلى «أرض العدو»، وهو ما يؤثر بشكل واضح في القرارات السياسية، أكان ذلك في بدء الحرب أم في أثناء سير الحرب و تطوّرها.

٦- أهداف الحرب و احتلال مناطق أكثر ممّا تقرره الحكومة

لا يقرّر الجيش الإسرائيلي المجرَياتِ العسكرية للحرب فحسب، وإنما يتدخّل أيضًا، وفي معظم الأحيان، في تحديد أهداف الحرب ونتائجها. فحكومات إسرائيل لا تحدّد عادة أهداف الحرب بشكل واضح، بل تقوم في أغلب الأحيان بصوغ أهداف الحرب بالصورة السلبية، أي بتحديد أن هدف الحرب هو «إحباط مخططات العدو»؛ وهذا يُفسح في المجال للجيش كي يحدد بنفسه أهداف الحرب ونتائجها المتعلقة بالمساحة الجغرافية التي يحتلها[٧٢]. وعلاوة على ذلك، يتمسك الجيش الإسرائيلي بالهدف في عملياته العسكرية خلال الحرب بالهدف، بدلًا من التمسك بالخطط الموضوعة التي تقرّها القيادة السياسية وفق التطورات على الأرض. وكثيرًا ما تنتهي الحروب والعمليات العسكرية الإسرائيلية باحتلال أراضٍ أكثر ممّا تقره الحكومة الإسرائيلية ومن دون موافقتها أو علمها. فمثلًا احتل الجيش الإسرائيلي بقيادة ألون في حرب عام ١٩٤٨ أم الرشراش (إيلات) من دون بحث ذلك

(٧٢) بيري، «أنماط العلاقة بين جيش الدفاع الإسرائيلي والنظام السياسي في إسرائيل،» في: يريف، ص ٣٨.

في الحكومة ومن دون موافقتها[٧٣]. وفي حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وصل الجيش الإسرائيلي إلى قناة السويس خلافًا لقرار واضح من الحكومة الإسرائيلية بالتوقف عند خط مضيقي المتلا والجدي على بُعد ٣٠ - ٤٠ كم من قناة السويس، وعدم الوصول إطلاقًا إلى القناة[٧٤]. وفي عام ١٩٧٨ قام الجيش الإسرائيلي بعملية عسكرية ضد منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان، عُرفت بعملية الليطاني. بينما كانت العملية التي أقرّتها الحكومة الإسرائيلية عملية محدودة هدفها ضرب الفلسطينيين واحتلال عدد قليل من القرى اللبنانية المحاذية للحدود الإسرائيلية، ولكن هذه العملية العسكرية «تدحرجت» واحتل الجيش الإسرائيلي معظم جنوب لبنان ووصل إلى نهر الليطاني، من دون أن تبحث الحكومة الإسرائيلية أو لجنة الوزراء لشؤون الأمن في ذلك[٧٥]. ثم إن رئيس الحكومة الإسرائيلية بيغن كان قد صرح في بداية الحرب الإسرائيلية على لبنان ضد منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٨٢، بأن هدف الحرب هو إبعاد مقاتلي المنظمة ٤٠ كم عن حدود إسرائيل، وأن حكومته ستتابع عن كثب مجريات الحرب ولن تسمح بتدحرجها كما حدث في حروب سابقة، إلّا أن قيادة الجيش «دحرجت» هذه الحرب مرة ثانية واحتلت أكثر من نصف لبنان، وقطعت الطريق بين بيروت ودمشق، وحاصرت بيروت من دون أن يبحث ذلك في الحكومة[٧٦].

---

(٧٣) يريف، ص ٥٣.

(٧٤) اورن وشيفر، ص ٣١.

(٧٥) بن مئير، ص ٩٨.

(٧٦) زئيف شيف وإيهود يعري، حرب تضليلية (ملحيمت شولال) (القدس: شوكن، ١٩٨٤).

٧- الحكم العسكري في المناطق المحتلة

فرضت إسرائيل حكما عسكريًا مباشرًا على مناطق العرب الفلسطينيين داخل الخط الأخضر منذ قيامها وحتى عام ١٩٦٦. وفرضته بعد حرب عام ١٩٦٧ على المناطق الفلسطينية والعربية المحتلة. وفي كلتا الحالتين كان الجيش الإسرائيلي السلطة الحاكمة الوحيدة وفق القوانين وأوامره العسكرية. وعلاوة على الدور العسكري، أدار الجيش الإسرائيلي جميع نواحي حياة الفلسطينيين وتدخّل فيها، وما انفكّ يرسم السياسة وينفّذها تجاه الفلسطينيين في المناطق المحتلة في عام ١٩٦٧، ويساهم مساهمة أساسية في رسم السياسة الإسرائيلية تجاه مستقبلهم.

٨- التأثير في قرارات المحكمة العليا في قضايا الأمن القومي

يؤثر الجيش الإسرائيلي تأثيرًا كبيرًا للغاية في قرارات محكمة العدل العليا الإسرائيلية المتعلقة بقضايا الأمن القومي. فهذه المحكمة تستمع إلى شهادة الجيش وموقفه من قضايا الأمن القومي الإسرائيلي. وتؤثّر «الاعتبارات الأمنية» التي يقدمها جنرالات الجيش الإسرائيلي وقادته إلى المحكمة تأثيرًا حاسمًا في قرارات محكمة العدل العليا، التي يترتب عليها نتائج سياسية واضحة، مثل قرارات محكمة العدل العليا في شأن جدار الفصل وسياسة قتل المطلوبين الفلسطينيين وسياسة الحواجز... إلخ[٧٧].

---

(٧٧) ياهف، ص ٤٥.

٩- التأثير في الرأي العام ووسائل الإعلام

يتمتع الجيش الإسرائيلي بتأثير كبير للغاية في الرأي العام وفي وسائل الإعلام في إسرائيل في شأن القضايا التي تخص الأمن القومي، من خلال علاقات جنرالات الجيش وقادته بمحرّري الصحف، وبالمسؤولين عن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، وعبر المقابلات والحوارات التي يجريها عشرات كبار ضباط الجيش بشكل عام، وحول أي حدث أمني أو سياسي بشكل خاص.

ثالث عشر: عدم الانصياع لقرارات الحكومة

عندما كان بن غوريون رئيسًا للحكومة، انصاع قادة الجيش له ولأوامره ولسياسته في الأمن القومي، ولكن عندما استقال من منصبه في نهاية عام ١٩٥٣ وذهب إلى مستوطنة سديه بوكير في النقب وأمضى فيها أكثر من عام، وأصبح شاريت رئيسًا للحكومة ولافون وزيرًا للدفاع، اختلفت مواقف قادة الجيش وممارساتهم تمامًا؛ فقادة الجيش لم يقبلوا سياسة رئيس الحكومة ووزير الدفاع في قضايا الأمن القومي، ولم ينصاعوا لتعليماتهما وأوامرهما. وعلاوة على ذلك، قام الجيش في تلك الفترة بكثير من العمليات العسكرية، في سياق «العمليات الانتقامية» ضد مصر والأردن، من وراء ظهر وزير الدفاع ورئيس الحكومة. وفي أحيان أخرى قام الجيش بعمليات عسكرية أوسع كثيرًا ممّا أقرّته الحكومة أو رئيس الحكومة. وفي تلك الفترة أيضًا قامت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية بعمليات تخريبية في مصر في تموز/ يوليو ضد أهداف مدنية مصرية ومؤسسات أجنبية، عُرفت باسم «العمل المشين»، أو

«فضيحة لافون»، من دون علم وزير الدفاع ورئيس الحكومة[٧٨].
وسواء كانت هذه «العمليات الانتقامية» والعمليات التخريبية في مصر بوحي من بن غوريون في أثناء فترة استقالته، أو بمبادرة من المؤسسة العسكرية فحسب، فإنها أوضحت أن المؤسسة العسكرية عندما فشلت في إقناع الحكومة الإسرائيلية بتبنّي سياسة الجيش ومقترحاته وقراراته، تمسّكت هذه المؤسسة بسياستها وبموقفها، ونفّذت عملياتها من خلف ظهر الحكومة وعلى النقيض من سياستها من دون أن تتجرأ الحكومة على مجرد التفكير في اتخاذ أي إجراء ضد المسؤولين عن تلك العمليات. وعندما عاد بن غوريون إلى منصب وزير الدفاع في شباط/ فبراير ١٩٥٥ وإلى رئاسة الحكومة في نهاية العام نفسه، عاد الانسجام بين الجيش والحكومة، وانصاع لأوامر وزير الدفاع ورئيس الحكومة وتعليماتهما. ولكن سرعان ما انتهت هذه الحال مع استقالة بن غوريون الثانية والنهائية في عام ١٩٦٣. ويؤكد عمانوئيل فالد، الذي شغل منصب رئيس قسم التخطيط العسكري البعيد المدى للجيش الإسرائيلي في هيئة الأركان العامة، أن بن غوريون كان «رئيس الحكومة ووزير الدفاع الوحيد الذي تمكن من السيطرة على الجيش»، في حين أن الضعف السياسي للذين خلفوه في قيادة إسرائيل سمح بتعاظم قوة الجيش وهو «ما أدى إلى انقلاب السحر على الساحر، وإلى خلق هرم مقلوب - المستوى العسكري يسيطر على المستوى المدني»[٧٩]. ففي عشية حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، أرغمت قيادة الجيش رئيس الحكومة إشكول «المدني»

---

(٧٨) Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (London: A Lane, 1999), Chap. 3.

(٧٩) عمونائيل فالد، لعنة الأدوات المكسورة (كللات هكليم هشبوريم) (تل أبيب: شوكن، ١٩٨٧)، ص ٢٢٤.

على التخلّي عن منصب وزير الدفاع لمصلحة أحد أبرز جنرالاتها موشيه دايان الذي أصدر الأمر بعد أيام عدة فقط من تبوئه منصبه باحتلال هضبة الجولان السورية من دون علم رئيس الحكومة.

ومنذ عام ١٩٦٧ تضاعف نفوذ الجيش الإسرائيلي من خلال رئيس أركانه أساسًا؛ ففي عملية الليطاني في عام ١٩٧٨ وحرب لبنان الأولى في عام ١٩٨٢ والانتفاضتين الفلسطينيتين الأولى والثانية، لم يملِ الجيش الإسرائيلي على الحكومة تكتيكاته العسكرية وحدها، وإنما بادر أيضًا إلى تصعيد المواجهة وجرّ الحكومة خلفه للالتحاق به وتبنّي سياسته أيضًا(٨٠).

خلاصة

إن عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي الإسرائيلي وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، عملية مركّبة يتفاعل معها ويتداخل فيها كثير من العوامل، بعضها رسمي، علني أو غير علني، وبعضها الآخر غير رسمي وغير علني. والغالبية العظمى من الباحثين والمتخصصين الإسرائيليين ما عادت تقبل «النموذج الوظيفي» لفهم العلاقة بين المستويين العسكري والمدني في إسرائيل. والعلاقة بين المستويين العسكري والمدني وتأثير المستوى العسكري في عملية صنع القرار، أكثر تركيبًا وتعقيدًا من أن يقوم نموذج واحد من النماذج التي عرضها علماء السياسة وعلماء الاجتماع الإسرائيليون بالوقوف على كنهها وشرحها. ولكن لعل نموذج «الشبكة الأمنية» أكثر قدرة من غيره على فهمها وشرحها.

---

(٨٠) اورن وشيفر، ص ٢٣ - ٣٣. انظر أيضًا: فالد، ص ٢٢٤ - ٢٣٦.

منذ تأسيس إسرائيل أخرج مؤسّسها بن غوريون الذي رسم نظرية الأمن الإسرائيلية وبلورها، مجال الأمن عن النظام الحزبي الإسرائيلي وعن قيمه وعن قوانين اللعبة فيه، التي تتم فيها المساومات والحلول الوسط، وحسم اتخاذ القرارات بالأغلبية. أبعد بن غوريون قضايا الأمن القومي عن أيدي السياسيين، ومنح الصلاحية له ولقيادة الجيش التي كانت، بطبيعة الحال، وبفضل الإجراءات القانونية والإدارية التي اتّخذها بصفته وزيرًا للدفاع، مقرَّبة منه ومحسوبة عليه وعلى حزبه بشكل عام. وبقيامه بذلك أبعد مجال الأمن القومي عن السياسيين، لكنه في الوقت نفسه فتح الباب لقادة الجيش لا للمساهمة مساهمة أساسية ومهمّة في رسم سياسة الأمن القومي فحسب، وإنما للتدخل في السياسة أيضًا، لأنه لا يمكن فصل الأمن القومي وقضاياه عن سياقها السياسي.

حرص بن غوريون طوال رئاسته للحكومة على عدم البحث في قضايا الأمن المهمّة في الحكومة وفي لجنة الوزراء لشؤون الأمن. وعوضًا عن ذلك رسم سياسة الأمن القومي مع قادة الجيش الإسرائيلي في الاجتماعات غير الرسمية التي كان يعقدها في «مطبخه» مع كثير من جنرالات جيشه. وبعد بلورة القرارات المتعلّقة بالأمن القومي في «مطبخه»، كان يعرضها على الحكومة للموافقة عليها. ومنذ عام ١٩٦٧ تعاظم دور الجيش الإسرائيلي في عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي عامًا بعد آخر. فالمجتمع الإسرائيلي، الذي يحتل فيه الأمن الأهمية القصوى ويقدس القوة العسكرية ويسجد لها ويعتبر الجيش الإسرائيلي المعبّر عنها وحامي الوجود الإسرائيلي، منح الشرعية لـ «خبراء الأمن»، أو لـ «خبراء العنف» بحسب تعبير لاسويل، لرسم سياسة

الأمن القومي ووضعها واتّخاذ القرارات في شأنها. وفي هذا السياق، بات من الطبيعي أن تتقبّل النخب السياسية المدنية التي لا تنتمي إلى «خبراء الأمن»، بمحض إرادتها، أمر تحييدها عن صنع القرارات في القضايا التي تخص الأمن القومي.

في مقابل تضاؤل دور الأحزاب السياسية وانخفاض قوة الأحزاب الكبيرة وتحوّلها إلى أحزاب متوسّطة أو صغيرة، وكثرة الانقسامات والانشطارات فيها، وانخفاض قيمتها ومكانتها، وتوجهها نحو تحقيق مكاسب لقطاعاتها في العقدين الأخيرين؛ عزز الجيش الإسرائيلي مكانته في المجتمع ودوره الحاسم في صنع القرارات التي تخص الأمن القومي. وساهمت مجموعة من العوامل في ذلك، أبرزها: مشاركة قادة الجيش الفاعلة في الاجتماعات التي تصنع فيها القرارات، واحتكار الجيش المعلومات والهيئات التي تقرأ الواقع وتفسره والتقييم القومي أيضًا، وشغل جنرالات الجيش وكبار ضباطه المناصب العليا في الحكومة والكنيست والحكم المحلي والقطاع العام والشركات الاقتصادية، كذلك فرض الحكم العسكري المباشر على المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ومشاركة كبار ضباط الجيش في المفاوضات مع مختلف الأطراف العربية ودوره المهم في صوغ الرأي العام وتأثيره في شؤون الأمن القومي.

المراجع

العبرية

كتب

أراد، عوزي (محرر). ميزان المناعة والأمن القومي. تل أبيب: لميسكال - ويديعوت أحرونوت، ٢٠٠١.

أريان، آشر. السياسة والنظام في إسرائيل. تل أبيب: زموراه، بيتان، ١٩٨٥.

أكتسن، بنيامين ويحزقيئل درور. التخطيط القومي في إسرائيل. تل أبيب: مدرسة الادارة، ١٩٦٦

أهرونسون، شلومو. سلاح نووي في الشرق الأوسط. القدس: أكدمون، ١٩٩٤.

إيرز، رام (محرر). علاقات المستوى المدني والمستوى العسكري في إسرائيل على خلفية مواجهات عسكرية. تل أبيب: مركز يافه للأبحاث الاستراتيجية، ٢٠٠٦.

إيفن، شموئيل وتسفيه غروس. اقتراح لقانون جيش الدفاع الإسرائيلي. تل أبيب: المعهد لأبحاث الأمن القومي، ٢٠٠٨.

بدهتسور، رِؤوفين (محرر). **القنبلة الإيرانية والسياسة الإسرائيلية**. نتانيا: المركز للحوار الاستراتيجي، ٢٠٠٧.

بن أليعيزر، أوري. **طريق فوهة البندقية: تشكل العسكرتاريا الإسرائيلية ١٩٣٦**. تل أبيب: دفير، ١٩٩٥.

بن غوريون، دافيد. **تميز وتخصيص، أشياء على أمن إسرائيل**. تل أبيب: معرخوت، ١٩٧١.

ــــــــــ. **يوميات الحرب**. تل أبيب: وزارة الدفاع، ١٩٨٢.

بن مئير، يهودا. **صنع القرارات في قضايا الأمن القومي**. تل أبيب: مركز يافه للدراسات الإستراتيجية، ١٩٨٧.

درور، يحزقئيل. **كن لنا قائدًا**. تل أبيب: ميسكال ويديعوت أحرونوت، ٢٠١١.

ديان، موشيه. **معالم في الطريق: سيرة ذاتية**. القدس: عيدنيم، ١٩٧٦.

شبيرا، يونثان. **الديمقراطية في إسرائيل**. رمات غان: مساده، ١٩٧٧.

شيبريس، عاموس. **يسرائيل جليلي، حارس الأساس ومرجح الخط**. القدس: ياد طبنكين، ٢٠١٠.

شلوم، زكي. **بين ديمونة وواشنطن: الصراع على تطوير الخيار النووي الإسرائيلي ١٩٦٠ - ١٩٦٨**. تل أبيب: معهد بن غوريون لأبحاث إسرائيل والصهيونية وتراث بن غوريون، ومركز يافه للأبحاث الاستراتيجية، ٢٠٠٤.

شيف، زئيف وإيهود يعري، حرب تضليلية. القدس: شوكن، ١٩٨٤.

شيفر، غبريئل، أورن براك وعميرام أورن (محررون). جيش له دولة. القدس: كرمل، ٢٠٠٨.

طال، يسرائيل. الأمن القومي: قلة مقابل كثرة. تل أبيب: دفير، ١٩٩٦.

عفرون، يئير. معضلة إسرائيل النووية. تل أبيب: يد طبنكين والكيبوتس الموحد، ١٩٨٧.

غازيت، شلومو. بين الإنذار والمفاجأة: حول المسؤولية في بلورة تقييم المخابرات القومي في إسرائيل. تل أبيب: مركز يافه للأبحاث الاستراتيجية، ٢٠٠٣.

فالد، عمونائيل. لعنة الأدوات المكسورة. تل أبيب: شوكن، ١٩٨٧.

فيلدمان، شاي. الردع النووي الإسرائيلي. تل أبيب: المركز للأبحاث الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، ١٩٨٣.

كام، أفرايم. إيران النووية: التأثيرات. تل أبيب: معهد أبحاث الأمن القومي، ٢٠٠٧.

كوهين، أفنير. إسرائيل والقنبلة. تل أبيب: شوكن، ٢٠٠٠.

ـــــــ. الإنسانية في ظل الذرّة. تل أبيب: الكيبوتس الموحد، ١٩٨٧.

ـــــــ. التابو الأخير: سر الوضع النووي الإسرائيلي وماذا ينبغي العمل به. أور يهودا: كنيرت وزموراه بيتان ودفير، ٢٠٠٥.

لبل، أودي (محرر). أمن وإعلام: ديناميكية العلاقات. بئر السبع: معهد بن غوريون لبحث إسرائيل، ٢٠٠٥.

مينتس، ألكس [وآخ] (محررون). محاكاة بشأن إيران: اليوم ما بعد، الإدراك وتوصيات سياسية. هرتسليا: المركز متعدد التخصصات في هرتسليا، ٢٠١١.

نتان، عاموس(محرر). إسرائيل والعرب: تسلّح نووي أو نزع سلاح نووي. تل أبيب: عميكام، ١٩٦٣.

نوسك، هيلل (محرر). إسرائيل في بداية القرن الحادي والعشرين. تل أبيب: كلية الإدارة، ٢٠٠٢.

هاركابي، يهوشفاط. حرب واستراتيجيا. تل أبيب: وزارة الدفاع، ١٩٩٠.

هوروفيتس، دان وموشيه ليساك. ضيق في الأوتوبيا. تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٩٠.

ياهف، دان. جنرالات جيش الدفاع الإسرائيلي ورجال الفكر في السياسة الإسرائيلية. يازور: تشريكوفر، ٢٠٠٨.

يحزقيئلي، بنحاس (محرر). العلاقات المتبادلة بين المستوى المدني - السياسي وبين المستوى العسكري. تل أبيب: وزارة الدفاع، ٢٠٠٥.

يريف، أهرون (محرر). حرب اختيارية. تل أبيب: مركز يافه للدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٥.

يعري، أفيعيزر. الرقابة المدنية على الجيش في إسرائيل. تل أبيب: مركز يافا للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٤.

ـــــــــــ. **إلى من يقدم المجلس الإستشارة**. تل أبيب: مركز يافه للدراسات، ٢٠٠٦.

دوريات

اسكولاي، أفرايم. «التعامل مع القدرة النووية الإيرانية.» **مجلة عدكان استراتيجي**: المجلد ١٤، عدد ٣، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١.

برس، لوي رنيه. «نظرة للوراء على مشروع دانيئيل في مناسبة مرور خمس سنوات على كتابته.» **نتيف**: عدد ١٢٢، حزيران/ يونيو ٢٠٠٨.

راز، آدم. «إزاء إيران نووية: مزايا سياسة الغموض الإسرائيلية.» **عدكان استراتيجي**: مجلد ١٤، عدد ٣، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١.

كوهين، أفنير. «حان الوقت لإسرائيل التفكير في سن قوانين في المجال النووي.» **عدكان استراتيجي**: مجلد ١٢، عدد ١، أيار/ مايو ٢٠٠٩.

كيمرلينغ، باروخ. «العسكرة في المجتمع الإسرائيلي.» **مجلة نظرية ونقد**: العدد الرابع، ١٩٩٣.

العربية

بشارة، عزمي. **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية**. رام الله: مواطن، ٢٠٠٥.



Books

Adams, James. *The Unnatural Alliance*. New York: Quartet Books, 1984.

Aronson, Shlomo. *The Politics and Strategy of Nuclear Weapons in the Middle East: An Israeli Perspective*. New York: State University of New York Press, 1992.

Art, Robert J. [et al.]. *Reorganzing America's Defense: Leadership in War and Peace*. Elmsford, NY: Pergamon, 1985.

Barnaby, Frank. *The Invisible Bomb: The Nuclear Arms Race in the Middle East*. London: I. B. Tauris and Co. Ltd, 1989.

Brecher, Michael. *The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process*. London: Oxford University Press, 1972.

Cohen, Avner. *Worst Kept Secret: Israel Bargain with the Bomb*. New York: Columbia University Press, 2010.

Feldman, Shai. *Israeli Nuclear Deterrence: Strategy for the 1980s*. New York: Columbia University Press, 1982.

Hersh, Seymour M. *The Samson Option*. New York: Vintage Books, 1993.

Lanir, Zvi (ed.). *Israeli Security Planning in the 1980s: Its Politics and Economics*. New York: Praeger, 1984.

Lippmann, Walter. *U. S. Foreign Policy: Shield of the Republic.* Boston: Little, 1943.

Peri, Yoram. *Between Battles and Ballots: Israeli Military in Politics.* Cambridge: Cambridge University Press, 1983.

———. *Generals in the Cabinet Room: How The Military Shapes Israeli Policy.* Washington D. C.: United States Institute of Peace Press, 2006.

Shlaim, Avi. *The Iron Wall: Israel and the Arab World.* London: A Lane, 1999.

Sills, David L. (ed.). *International Encyclopedia of the Social Sciences.* New York: Macmillan, 1968.

Periodicals

Brownstein, Lewis. "Decision Making in Israeli Foreign Policy: An Unplanned Process." *Political Science Quarterly*: 92, 1977.

Lasswell, Harold D. "The Garrison State." *American Journal of Sociology*: 46, 1941.

Perlmutter, Amos. "The Israeli Army in Politics: The Persistence of the Civilian Over the Military." *World Politics*: vol. 20, no. 4, July 1968.

Tal, Israel. "National Security." *The Jerusalem Quarterly*: 27, Spring 1983.

فهرس عام

- أ -

- ن -